سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور

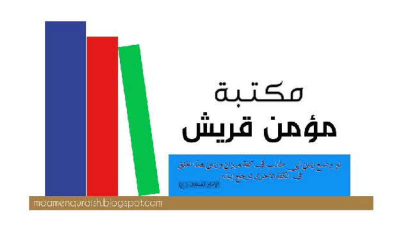
صاحب الربيعي



سلطة الاستبداد

و

المجتمع المقهور





الإصدار الأول 2007

English	العربية
Author: Sahib Al-Rubeai	**المؤلف: صاحب الربيعي**
Despotism and The Oppressed People	**الكتاب سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور**
Safaht For Studies And Publishing	**صفحات للدراسات والنشر**
First Edition in 2007, 1000 Copies	**الطبعة الأولى عام 2007، 1000 نسخة.**
Syria-Damascus-p.o.Box:3397	**سورية ـ دمشق ـ ص.ب: 3397**
Tel: 00963 11 22 13 095	**هاتف: 00963 11 22 13 095**
Tel.Fax:00963 11 22 33 013	**تلفاكس: 00963 11 22 33 013**
Mobil: 00963 933 418 181	**جوال: 00963 933 418 181**
www.darsafahat.com	**www.darsafahat.com**
info@darsafahat.com	**info@darsafahat.com**
Copyright © by Sahib Al- Rubeai.	**جميع الحقوق محفوظة للمؤلف والناشر.**
***Swedish Royal Library Cataloguing in Publication Data available. ISBN: 978-91-631-5724-1**	**مسجل لدى مكتبة رويال السويدية تحت الرقم ISBN: 978-91-631-5724-1**

سلطة الاستبداد

و

المجتمع المقهور

صاحب الربيعي





الفهرس

المدخل

يجب على المهتمين بالشأن الاجتماعي خاصة من السياسيين والمثقفين الاطلاع على نحو موسع على علم الاجتماع،لأنه يدرس المشكلات والأزمات وما يعانيه المجتمع، ويعطي صورة صحيحة وواضحة عن ماهية الحراك الاجتماعي.

ومن ثم فإنه يؤسس لرؤية صائبة تضع الحلول العلمية لاجتثاث المسببات، والخروج بنتائج صحيحة تؤدي إلى إحلال السلام الاجتماعي.

تسببت رؤية السياسي غير الدقيقة للمعضلات الاجتماعية العربية في تعقيد سُبل الحل، والوصول إلى النتيجة المطلوبة كونه ينهل من الحلول الجاهزة لمجتمعات مختلفة تماماً عن مجتمعاتنا، ويسعى لتطبيقها، اعتقاداً منه بأنها حلول صالحة لكل المجتمعات.

هذا الأمر تسبب في إخفاق السياسي بإقناع الآخرين بحلوله الجاهزة، البعيدة كل البعد عن مكونات المجتمعات العربية. ونهل المثقف العربي من المنبع ذاته منطلقاته في تفسير الظواهر الاجتماعية، واستخدم ذات المنهج للبحث عن الحلول لمشكلات مختلفة تماماً في جوهرها عن مجتمعاتنا.

يسلط علم الاجتماع الضوء على العادات والتقاليد والقيم والموروثات الدينية والقوانين المتحكمة بسلوك المجتمع، وتختلف تلك السمات بمدلولها من مجتمع لآخر.

لذا لا يجوز اعتماد المنهج النظري لتفسير ظواهر اجتماعية لمجتمعات مختلفة، وتبني الحلول الجاهزة نفسها بعدّها حلولاً صالحة لكل المجتمعات.

يعرف {كونت} علم الاجتماع بأنه:(علم دقيق يبحث في القوانين الثابتة للمجتمع من الوجهين السكوني والحركي، وهذه القوانين لا تكشف إلا بالملاحظة العلمية التي تقتضي تقدماً مطرداً في التكتيك العلمي من أجل معالجة الظواهر الشديدة التعقيد التي يتعين تنظيمها).

ومع اختلاف تعاريف علم الاجتماع التي جاء بها عدد من المختصين في هذا المجال، إلا أنها تستند إلى الأسس التفسيرية ذاتها للظواهر والحراك الاجتماعي.

ويدرس علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية المختلفة للوصول إلى مسببات الأزمات والاختناقات الاجتماعية لوضع الحلول الملائمة لها.

تعدّ الظواهر الاجتماعية السلبية ظواهر مفروضة قسراً على المجتمع، ومخالفة لأنماط سلوكه، وتخل بالأسس النمطية العامة المُشكلة تاريخياً، ويختلف تأثيرها في الفرد والجماعات باختلاف مداها المباشر وغير المباشر.

ويسفر الاضطهاد والعنف المسلط على مجتمع ما، وفي مرحلة ما من مراحل مسيرته التاريخية عن تغيير في أنماط سلوكه العام، فينقله نقله نوعية من مجتمع مسالم إلى مجتمع يعتمد لغة العنف لإخضاع الآخر، ويعد هذا السلوك ردَّ فعل مضاد على سلوك طارئ وقسري مسلط عليه من قبل سلطة مستبدة.

إن استخدام لغة العنف وأساليب الخداع بين أفراد المجتمع لحسم الإشكالات الناتجة من تشابك العلاقات الاجتماعيةناتجة من حالة اضطهادية غير سوية، يصعب تغييرها آنياً.

لذا يلجأ المجتمع إلى استخدام أساليب عنفية بين أفراده لإخضاع الأضعف للأقوى، أو استخدام أساليب الخداع والتدليس للتخفيف من آثار عنف السلطة واضطهادها. إن الهدف الأساس لعلم الاجتماع الكشف عن مسببات تغيير أنماط السلوك السائدة إلى أنماط السلوك الشاذ والغريب عن تقاليد المجتمع ذاته وقيمه.

يعتقد {ماكس فيبر} أن علم الاجتماع يهدف إلى التوصل إلى:(الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي وأسبابه ومساره ونتائجه).

وهناك من يجد أن دراسة الظواهر الاجتماعية لا تقتصر على أنماط السلوك الطارئ على المجتمع، وإنما ينسحب على دراسة السلوك السائد ذاته المتشكل تاريخياً، والمنافي ـ بعض الأحيان ـ لنمط السلوك المستحدث والناتج من تطور وتقدم المجتمعات.

هذا التعارض بين السلوك السائد والمستحدث أخذ في البروز أكثر نتيجة تداخل العلاقات بين المجتمعات المختلفة وتشابكها.

ومن الطبيعي أن يكون السلوك مقبولاً وسائداً لدى مجتمع ما، وفي الوقت نفسه يعد سلوكاً شاذاً وغير مقبول في مجتمع آخر نتيجة اختلاف القيم والموروثات الدينية والاجتماعية.

وهذا ما يفسر حجم الاختلاف بأهداف علم الاجتماع ومدلولاته من مجتمع لآخر، تبعاً لاختلاف الظواهر الاجتماعية أو السمات الأبرز المراد دراسة مسبباتها وإيجاد الحلول الضرورية لها.

يرى {حسن عاصي} أن علم الاجتماع يهدف إلى: (دراسة كل الظواهر الاجتماعية ومنها الأسرية والفكرية والدينية والاقتصادية وحتى السياسية وما يتشعب عنها).

هذه الأرضية الواسعة من الظواهر وأنماط السلوك والانحرافات غير السوية والأحداث الطارئة وما تمس جوهر المجتمع يعمل علم الاجتماع على دراسة مسبباتها وإيجاد الحلول الضرورية لها، للحد من التوتر والتشنج، وما يشجع على ارتكاب الجرائم واللجوء إلى لغة العنف لتحقيق الرغبات وخرق القانون واعتماد أساليب منافية للقيم الاجتماعية للحصول على المكاسب الذاتية وعلى حساب المجتمع.

لذا يجب على المشتغلين بالشأن الاجتماعي من السياسيين والمثقفين الاطلاع على مهام علم الاجتماع، وإشراكهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالشأن الاجتماعي كونهم أكثر قدرة على فهم المسببات وإدراكها وما يحول دون استجابة المجتمع وتفاعله مع القرارات الحكومية الخاصة بالشأن الاجتماعي ما يضطر الأخيرة إلى استخدام العنف لإرغام المجتمع على الاستجابة لقراراتها، وبالمقابل يتحين المجتمع الفسحة للتهرب من استحقاقات تلك القرارات.

تولي المجتمعات الغربية الاهتمام الكافي بآراء علماء الاجتماع ومقترحاتهم عند اتخاذها القرارات الخاصة بالشأن الاجتماعي.

لذا نجد أن تلك المجتمعات تخلصت وعلى نحو مبكر من الآثار السلبية للحروب، وما اجتاحت أوروبا في أوائل ومنتصف القرن الماضي، ونهضت بسرعة قياسية وأعادت بناء ما خربته الحروب، والاستجابة على نحو إيجابي لقرارات حكوماتها.

يجب على السياسي أن يعيد النظر بمسلماته، ورؤيته الساذجة المستندة إلى مسلمات وقوالب فكرية جاهزة أثبت النهج التجريبي بطلانها على صعيد العالم.

كما لا تصلح بالأساس لمجتمعاتنا من حيث النشأة والإرث الحضاري والقيم الدينية والتقاليد السائدة، وما الكوارث السياسية التي أصابت مجتمعاتنا إلا نتيجة للفهم الخاطئ للسياسي وعدم درايته الكافية بشؤون المجتمع.

تطرق الكتاب في محاور فصوله الرئيسة الأربعة إلى: الدولة والسلطة، وسلطة الاستبداد والمجتمع، والمظاهر السلوكية والنفسية للمجتمعات المقهورة، والسلطة الشرعية والمجتمع.

بهدف تسليط الضوء على المفاصل الأساسية وما تعانيه المجتمعات المقهورة في العالم الثالث من مشكلات اجتماعية يجب معالجتها بطرق علمية تستند إلى علم الاجتماع، وليس إلى السياسة المستندة إلى قوالب فكرية جاهزة، تواجه العنف بالعنف لفرض توجهاتها على مجتمعات مختلفة تماماً من حيث النشأة والتطور عن غيرها.

السويد - ستوكهولم

حزيران 2005

الفصل الأول

الدولة والسلطة

نشوء الدولة وتطورها :

هناك اختلاف شاسع بين مفهوم نشوء الدول القديمة والحديثة في العالم، حيث تستند الأولى إلى مبدأ العصبية القبلية لفرض سطوتها على المجتمع وإخضاعه لنهجها القبلي، وتهدف إلى تحقيق مصالحها على حساب المجتمع، وتسخير موارد الدولة المالية لتطوير أجهزتها القمعية وشراء الولاءات من أجل بقائها في السلطة أمداً طويلاً متخذةً مبدأ الوراثة للحكم أساساً لنهجها وتحالفاتها من دون أن يكون لديها أي هدف لتحقيق رغبات أفراد المجتمع.

في حين يستند نشوء الدول الحديثة إلى نظام مؤسسي يقرُّ بالحقوق والواجبات بين الدولة والمجتمع، ويتركز على أساس العقد الاجتماعي والسياسي بين الدولة والمجتمع، ويحق للمجتمع فسخ العقد مع الحاكم عند إخلاله بشروط العقد القاضي بتحقيق مصالحه والحكم بمبادئ العدل والمساواة بين المواطنين. ولمناقشة أوسع لموجبات نشوء الدولة وما جاء به علماء الاجتماع من آراء واستنتاجات نبحث في المحاور أدناه:

أولاً–الدولة القديمة والحديثة، نشوؤها وتطورها:

هناك آراء عديدة ومتباينة في مسببات نشوء الدول ودوافعها وتكونها في العصور القديمة والحديثة، حيث يمكن تقسيمها إلى أربع طوائف:

الطائفة الأولى: تجد أن نشوء الدولة يعود إلى التقسيمات في التشكيلة الاجتماعية، حيث استقر قسم من عشائر البدو الرحَّل وامتهنوا العمل الزراعي بدلاً من مهنة الرعي.

وتوافر لديها فائض من الإنتاج الزراعي، تمخض عنه علاقات جديدة من تبادل المنفعة بين مجموعات المزارعين ذاتها من خلال اعتماد نظام المقايضة للمنتجات. وأصبح فائض الإنتاج المتراكم يشكل مركزاً للقوة والنفوذ بين مجموعات المزارعين في المنطقة الواحدة، ما أدى إلى زيادة الفوارق المعيشية وبروز سمة التنافس بينها لضم مساحات جديدة من الأراضي الزراعية لنفوذها.

هذا التوسع الجغرافي فرض سمة الهيمنة لإخضاع الآخرين واستغلال فائضهم من الإنتاج الزراعي. وهكذا أخذت مجموعة المزارعين الأقوى تفرض وجودها على الأرض، ما أسفر عن بروز نظام الاستغلال والتبعية ممارسةً يومية للمجموعات القوية عبر استخدامها للقوة والعنف لإخضاع كامل المجتمع، ومهد استخدام القوة الأرضية لنشوء الدولة.

الطائفة الثانية: تجد أن نواة الدولة برزت بعد التقسيمات في التشكيلة الاجتماعية (البدو والمزارعون)، ولا يعود الصراع القائم بين المجموعات البشرية من أجل الاستغلال والتبعية إلى مجموعات المزارعين، كونها تتوافر على مقومات الإنتاج المحدود نفسها، ولم يحدث صراع بينها على الأرض وفائض الإنتاج.

ونشأ الصراع الحقيقي بين مجموعات البدو الرحَّل ومجموعات المزارعين المستقرين على الأرض، لأن البدو يحتقرون مهنة الزراعة والاستقرار ويمتهنون الترحال والرعي والسلب والنهب والغزو للاستحواذ على ممتلكات الآخرين بعدّها جزءاً من تقاليدها وسلوكها المتوارث.

لم يعد سلوك مجموعات البدو في النهب والسلب والغزو يقتصر على المجموعات المماثلة لها في البادية، وإنما طال المجموعات المزارعة والمستقرة على الأرض كونها أقل بأساً وقوة، وتمتلك فائضاً من الإنتاج ما شجع على غزوها وسلبها. في الوقت ذاته فإن الغنيمة تكون أكبر والخسائر البشرية نتيجة الغزو أقل.

ومع الزمن أخذت مجموعات البدو تفرض سطوتها على المجموعات المستقرة من المزارعين من دون الحاجة إلى القيام بغزوات للسلب والنهب، وإنما حصل نوع من الاتفاق تسدد بموجبه مجموعات المزارعين سنوياً نوعاً من الإتاوات لها مقابل عدم غزوها. ولم يجُلْ في خاطرها الاحتفاظ بالأرض واستعباد الآخرين، فالعملية برمتها لا تعدو سوى غزو من أجل الاستحواذ على الممتلكات.

يرى {أوبنهايمر}(أنه لم يكن النزاع بين الجماعات البشرية قبل اكتشاف الزراعة يؤدي إلى نشوء الدولة، إذ إن الجماعة الغالبة آنذاك لا ترى فائدة من السيطرة على الجماعات المغلوبة ولهذا كانت تكتفي بنهبها ثم ترجع إلى مقرها. أما بعد اكتشاف الزراعة وبروز فضلة الإنتاج فقد أصبحت الغالبة (وهي بدوية في الأغلب) تحاول إحكام قبضتها على الجماعة المغلوبة لكي تحصل منها على فضلة الإنتاج عن طريق فرضها الضرائب، أي إنها تريد أن تنهب الجماعة المغلوبة عاماً بعد عام بدلاً من نهبها مرة واحدة).

الطائفة الثالثة: تجد أن نشوء الدولة يعتمد بالأساس على العصبية (البداوة)، فكلما كانت المجموعة الغالبة قوية الشكيمة وكثيرة العدد والعدة سنحت لها الفسحة لفرض نفسها على الآخرين. والدولة القوية هي الدولة التي تستند إلى العصبية أساساً في توجهاتها وسلوكها، ويتعاظم شأنها بتعاظم نفوذها من خلال فرض نهجها بالقوة والاستبداد لإخضاع الآخرين لسلطانها.

يختلف نشوء الدول الحديثة من حيث الأهداف عن نشوء الدول القديمة، فالأولى تهدف إلى فرض نفسها على المجتمع من خلال القانون واستحصال الضرائب من أجل البناء الحضاري، وبالعكس فإن الثانية تهدف إلى فرض نهجها بالعنف على المجتمع لإنشاء الدولة من دون أن يكون لديها هدف محدد في البناء الحضاري.

يرى {علي الوردي}(أن وجهة نظر ابن خلدون تختلف عن علماء الاجتماع المعاصرين فيما يخص محاسن نشوء الدولة ومساوئها، فهم يرون أن الأصل في طبيعة الدولة هي الغلبة والاستغلال، ثم يأتي الإنتاج الحضاري نتيجة عرضية غير مقصودة لذاتها. ويذهب ابن خلدون بعكس ذلك، حيث يرى أن التعاون في سبيل الإنتاج الحضاري هو الأساس لنشوء الدولة ثم تأتي المظالم من بعد ذلك على نحو عَرَضي).

الطائفة الرابعة: تجد أن نشوء الدول الحديثة يعود إلى نوع من الاتفاق بين أفراد المجتمع لتنصيب أحدهم حاكماً، وهذا ما يسمى (العقد الاجتماعي)، حيث يشترط على الحاكم أن يكون عادلاً في إدارة شؤون الدولة وإلا فمن حق المجتمع عزله، أي يجب على الحاكم عدم الإخلال بالعقد الاجتماعي بينه وبين المجتمع.

وبهذا التوجه يرى {لوك}(أن الدولة نشأت نتيجة عقد اجتماعي، حيث اتفق الناس من خلاله على تولية أحدهم حاكماً، واشترطوا عليه أن يكون عادلاً في حكمه، فإذا أخل بهذا الشرط جاز لهم عزله واختيار شخص آخر مكانه).

وهناك من يرفض هذه النظرة المثالية لنشوء الدولة، لكونها نتاجاً لعقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، ويجد أن نشوء الدولة يستند إلى سمة الغلبة فهناك مجموعة من السياسيين يفرضون أنفسهم بفعل القوة على المجتمع، ويقسرونه على اتباع توجهاتهم، ومن يخالفهم يُعّرض للعقوبة وبعد ذلك يأتي مبدأ تحقيق المصالح بين السياسيين والمجتمع نوعاً من العقد الاجتماعي الإجباري!.

بمعنى آخر هناك أحزاب سياسية ـ مدفوعة بهاجس العصبية أو الإيديولوجية ـ تسعى لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى مقابل تعهدها بتحقيق مصالح المجتمع عند فوزها بالانتخابات وتسلمها السلطة. حيث يصوت أفراد المجتمع على برامجها المعلنة والداعية لتحقيق مصالح المجتمع كتخفيض الضرائب، وزيادة الأجور، والضمان الاجتماعي، والضمان الصحي.....وغيرها.

وإن مبدأ تحقيق المصالح المتبادلة بين السلطة والمجتمع ليس له علاقة إطلاقاً بما يسمى العقد الاجتماعي الاختياري وإنه مجرد عقد تحقيق للمصالح بين المجتمع والسلطة الحاكمة.

وبهذا الإطار يعتقد {جومبلوتز}(أن النزاع صفة أصيلة من صفات البشر، وهو يحدث دائماً بصور شتى، فإذا تغلبت به جماعة على أخرى حاولت السيطرة عليها عن طريق الاستعباد والاستغلال والضريبة، وبهذا تنشأ الدولة التي هي ليست إلا نظام اجتماعي قائم على أساس الغلبة والاستغلال الاقتصادي).

يرتكز نشوء الأحزاب السياسية في دول العالم النامي على أساس العصبية القومية أو العصبية الإيديولوجية الممثلة لمصالح طبقة أو فئة اجتماعية أو عشائرية.

فنجد هناك العديد من الأحزاب القومية العنصرية يتركز نشوؤها على أساس قومي، ساعيةً لتحقيق مشروعها القومي على حساب مصالح القوميات الأخرى.

تتخذ معظم حكومات العالم النامي العصبية العشائرية قوام أجهزتها القمعية من أجل إحكام قبضتها على المجتمع وإخضاع الآخرين لمشيئتها. وشقت ظاهرة التعصب الإيديولوجي مسارها في دول عديدة من العالم لفرض مصالح طبقة أو فئة اجتماعية محددة على بقية طبقات وفئات المجتمع، بل تسخير قدراتها لمصلحة تلك الطبقة.

وتسببت الأحزاب السياسية القومية والإيديولوجية في العالم النامي في تمزيق عرا المجتمع كونها سعت لتحقيق مصالحها القومية أو الطبقية على حساب بقية قوميات وفئات المجتمع.

وهي ترفض الاحتكام لمعيار المواطنة ونبذ العصبيات لأنه يشكل تهديداً لكياناتها السياسية، فهي تعتاش على التناحر الاجتماعي ومعيار المواطنة يخفف من حدته ويكشف عن نياتها الحقيقية المتعارضة مع التطلعات الوطنية القاضية بتحقيق العدالة الاجتماعية.

في حين ترتكز تشكيلة الأحزاب السياسية في المجتمعات المتحضرة على معيار المواطنة، وتحقيق المصالح مع أن بعضها تغلب عليه العصبية الإيديولوجية، فالمنافسة بين الأحزاب لكسب

أصوات الناخبين لا يحددها الأساس الإيديولوجي وإنما برامجها الانتخابية، فكلما كانت الوعود الانتخابية تلبي مصالح المواطن حصدت المزيد من الأصوات وبغض النظر عن توجهاتها الإيديولوجية.

يعتقد {علي الوردي}(أن الدولة الحديثة تهدف إلى الجمع بين زيادة إنتاج الحضارة وإشاعة العدالة الاجتماعية في الوقت نفسه).

تعتمد الأحزاب السياسية في الدول المتحضرة معيارين أساسيين لوصولها إلى السلطة هما: المواطنة والمصالح. وتسعى لتلازم المعيارين، لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح؛ تخفيض الضرائب، وزيادة الأجور، وزيادة الضمان الصحي، والضمان الاجتماعي...وغيرها، للمواطن وبغض النظر عن قوميته أو انتمائه الإيديولوجي.

وأثبت العقد الاجتماعي الجديد بين المواطنين والأحزاب السياسية الساعية للسلطة في الدول المتحضرة نجاعته في إدارة شؤون الدولة وتعزيز مقوماتها، وحقق المصالح المتبادلة للطرفين، بعيداً عن العصبية القومية والإيديولوجية لنشوء الدولة وديمومتها.

ثانياً-دولة القبيلة، نشوؤها وتطورها:

يستند هيكل الدولة في العديد من دول العالم النامي إلى القبيلة، وتشكل القبيلة العمود الفقري لأجهزة القمع للحفاظ على سلطتها والسعي لإخضاع الآخرين لمشيئتها. فكلما عظم شأن القبيلة عدداً وعدة وكان لها من التحالفات القبلية المساندة سنحت لها الفسحة لتوارث الحكم عبر الأجيال.

إن دولة القبيلة لا شأن لها بنشوء الدول الحديثة في العالم وتطورها ، إنها نظام خاص يستمد شرعيته من الأعراف والقيم القبلية المتوارثة عبر الأجيال، ولا تهتم بصلاح الأمة وتطورها، وتُسخر جميع موارد الدولة لأجل تقوية أجهزتها القمعية وشراء الذمم وتعزيز صلاتها الدولية لتثبيت أقدامها في الحكم أمداً غير محدود.

وتعد الدولة القبلية ورموزها دولة استبدادية لا تسعى لإخضاع جميع فئات المجتمع لتوجهاتها فحسب، بل لإخضاع أبناء القبيلة ذاتها وبصور شتى، ولن تتوانى عن استخدام العنف المفرط مع وجهاء القبائل والعشائر المتحالفة معها حينما تتقاطع مصالحها معهم.

ووفقاً {لابن خلدون} (تتولد عن العصبية - التي هي الرابط الديناميي–السيكولوجي والمجتمعي - أحزاب قوية تصبح قاعدة لتغيرات سياسية، ولتكون إمبراطوريات أو ملكيات جديدة. إلا أن ميل الكائنات البشرية طبيعياً إلى السيطرة والحكم يدفع الرئيس الذي يتوافر على أكبر عدد من المناصرين المنتمين إلى العصبية نفسها إلى الانفراد بالحكم وإحكام القبض عليه. فيضطر إلى أن يواجه مهمة صعبة وحرجة في آن واحد، هي إجبار الجميع على الخضوع للسلطة المركزية).

إن التضامن والولاء المطلق لرئيس القبيلة هو السمة الأساسية لتنامي نفوذ القبيلة وفرض سطوتها وتحالفاتها على القبائل الأخرى لتعظيم نفوذها وفرض هيمنتها على كل أرجاء الوطن تعزيزاً لدولة القبيلة. ويعود تعاظم دور رئيس القبيلة قبل نشوء الدولة القبلية إلى مدى قدرته على تحقيق رغبات رموزها المتنفذين وطموحاتهم بعدّهم أعضاء مشاركين في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن القبيلة وتحالفاتها.

ولكن بعد نشوء الدولة المحتكرة لوسائل العنف الحديثة ينفرد رئيس القبيلة بالسطوة، فيقرب الموالين ويبعد المشكوك في ولائهم ويغدق الأموال والمكافآت على الداعمين لسلطته ولا يتوانى عن استخدام العنف المفرط والبطش ضد المناوئين.

تؤدي سطوة الرئيس في الدولة القبلية وتحكمه في موارد البلاد والعباد مع الزمن إلى إحداث نوع من التقسيمات الجديدة داخل القبيلة ذاتها، تحكمها سياسة الجزرة والعصا ويصبح الرئيس الآمر الناهي لدولة القبيلة، والآخرون مجرد تابعين ينفذون رغباته مقابل منحهم بعض النفوذ والجاه.

يعتقد {ابن خلدون}(أن الرئيس المتبوع لا يظهر إلا في البداوة وقبل تأسيس الدولة، وبعد تأسيسها ينقسم الناس فيها إلى مراتب وطبقات يعلو بعضهم على بعض، ويكون الملوك في أعلى تلك الطبقات، ويفرضون التعاون على الناس بالإكراه لصنع الحضارة).

تحدث تقسيمات جديدة في جسم القبيلة نتيجة إحكامها السيطرة على الدولة، تسفر عنها عصبيات وطموحات لبعض فئاتها لتحقيق المزيد من النفوذ والجاه، أو لشعورها بأنها لم تنل من النفوذ والجاه ما يجب، ما يدفعها إلى التآمر على الرئيس للاستيلاء على دولة القبيلة وتحقيق طموحاتها الكامنة. وغالباً ما يؤدي التنافس في رئاسة دولة القبيلة إلى مجازر دموية تنفذها الفئات المتآمرة بحق أبناء العمومة أو الأخوة أو الأخوال لإزاحتهم عن السلطة والاستيلاء على مقدرات الدولة.

يتحدث {ابن خلدون} عن الصراعات داخل دولة القبيلة قائلاً:(تحمل العصبية هرم الدولة على كتفيها، وتحفر قبرها بيدها، ذاك لأنه ليس لرئيس القبيلة وسيلة لتوطيد دولته سوى العصبية، غير أن القبيلة التي هي منبع السلطة السياسية كثيراً ما تماري ثم تعارض بعنف السيادة وما منحتها لرؤساء الدولة، آنذاك يتسرب الفشل إلى الدولة، فلا تجد لديها أي عصبية للدفاع عن نفسها).

تعدّ دولة القبيلة دولة غير مؤسسية تستند في هيكلتها إلى مجتمع القبيلة القديم، فتضع على رأس كل (مؤسسة) من مؤسساتها شيخاً أو أميراً تابعاً لقبيلة السلطة، وبغض النظر عن كفاءته وقدرته على إدارة شؤون المؤسسة، إن من أوليات مهامه فرض هيبة القبيلة وسطوتها على العاملين فيها وترسيخ الاعتقاد لديهم بأن القبيلة هي أساس الدولة وعيونها الأمنية الساهرة على مراعاة مصالح القبيلة واستمرار سطوتها على مؤسسات الدولة تحقيقاً لمبدأ القيم البدوية في توزيع مغانم النهب والسلب للدولة على أبناء القبيلة بحسب نفوذهم وقوة شكيمتهم وقدرتهم على الدفاع عن دولة القبيلة.

وحتى تستقيم الهيمنة والسطوة لدولة القبيلة أمداً غير منظور تسعى للمحافظة على مفاهيم النظام القبلي وترسيخها في المجتمع وعرقلة عمليات التحولات المفترضة لنظامها القبلي نحو أنظمة عصرية تتوافق وعصرنة المجتمع للحاق بركب المجتمعات الحديثة.

ومع سعيها لتشجيع أبنائها على الدراسة والتحصيل العلمي، من أجل تدارك سُبل العصرنة والتقدم لتبادل المصالح مع دول العالم الأخرى لكنها في الوقت ذاته تعمل على تأطير صلاحيات نخبها العلمية وتحدد مساراتهم بما يخدم مصالح دولة القبيلة دون غيرها، تحاشياً لأي تغيرات قد تفرضها نخبها العلمية على مرافق الدولة، وتعمل على خلخلة بنيتها، ومن ثم تفرض عليها نهجاً إصلاحياً يمس بنية دولة القبيلة ما يفقدها القدرة على التحكم في موارد البلاد والعباد.

الطاغية وسلطة الاستبداد

يعاني الطاغية منذ الصغر أمراضاً نفسية ناتجة من ظروف نشأته وبيئته، حيث تتأصل في وجدانه هواجس الحقد والكراهية ضد المجتمع، وهذه الهواجس تدفعه لاستخدام العنف المفرط ضد المخالفين له في الرأي من أجل فرض سطوته عليهم، ولا تردعه القيم الاجتماعية والدينية عن مخالفة أبسط قواعد القيم والمبادئ الخلقية والدينية.

ويلجأ الطاغية لاستخدام كل أنواع الخداع والتدليس لبقائه في السلطة، ويكثر وعوده الإصلاحية والتحدث عن قيم الأخلاق والدين والاستشهاد بالأمجاد التاريخية السالفة.

وغالباً ما تكون حاشيته ورموز أجهزته القمعية من الوسط نفسه الذي نشأ فيه (مجتمع القاع) وترعرع ، لأنه يشعر بالأمان والثقة معهم، خاصة أنهم بحكم تربيتهم ونشوئهم قادرون على فرض نهج الطاغية وبالقوة والعنف على المجتمع مقابل منحهم الامتيازات والمكانة الاجتماعية. ولمزيد من البحث في شخصية الطاغية وسلوكه ونوازعه الشريرة ضد المجتمع، نتطرق إلى النقاط أدناه:

أولاً-الطاغية، النشأة والنمو:

تؤكد الدراسات السيكولوجية لظروف حياة أغلب الطغاة في العالم انحدارهم من قاع المجتمع، وتعاني بيئتهم العوز والفقر والجهل والاحتقار الاجتماعي، وتلك الظروف عكست ترسباتها السلبية في وجدانهم، وأخذت تفعل فعلها في سلوكهم العام.

وتشكل التقاليد والأعراف الاجتماعية منظومة رادعة للسلوك والتصرف المنافي لقيمها في المجتمعات المتخلفة، ويكون فعلها أكثر قوة من فعل القانون الوضعي، وتبرز السلوكيات والتصرفات الشاذة للأفراد غير الأسوياء على نحو ملحوظ في المجتمع حالما تنهار منظومة القيم الاجتماعية وتضعف آليات الردع القانوني.

ويعد سلوك الطاغية الشاذ وتصرفاته انعكاساً لذاته المشوهة، ويلجأ إلى الكذب والخداع والمراوغة لإقناع المجتمع بقدراته. وعندما يخفق في محاولته يلجأ إلى استخدام العنف والقسوة لفرض توجهاته القسرية وانتزاع الاعتراف بدوره المميز في المجتمع.

يمتاز خطاب الطاغية بالكذب والنفاق والخداع والتضليل والتهديد، ويترافق ذلك بإطلاقه لجملة من الوعود الإصلاحية ـ التضليلية المغلفة بشعارات نبيلة تدعو إلى الأخلاق والقيم والدين لخداع أكبر قدر من الجمهور، وقد اعتاد المجتمع على تدليسه وكذبه ونفاقه، فيتعامل مع خطابه بالإهمال والتندر.

وكلما ازدادت مظاهر التأييد والولاء للطاغية تولد لديه إحساس بالعزلة والخوف لاعتقاده في عدم الوعي أنه مرفوض اجتماعياً وما مظاهر الولاء الكاذبة إلا تحاشٍ يبديه الجمهور له لكنه يتحين الفسحة للتآمر عليه.

إن عقدة الخوف والريبة وما ينتاب الطاغية المتسلط تجعله دائم الشك والحذر ممن حوله ويدفعه هذا الإحساس أكثر لبثٍّ عيونه في داخل أجهزته الأمنية.

ويلجأ إلى استخدام غطاء الدين لإضفاء (الشرعية) على نظامه، وترسيخ الاعتقاد لدى العامة من الناس بالإثم ومعصية الخالق بدعوى أن الله سلط عليهم من لا يرحمهم عقاباً على معاصيهم ونكرانهم فضله، وما الظلم والاضطهاد المسلط عليهم إلا مشيئة ربانية ينفذها الطاغية.

يشكل الطاغية بهذه السياسة من التجهيل والبدع والغطاء الديني نظام حماية ربانياً لنظامه المستبد، حيث يشجع التيارات المتطرفة ويسخرها لترويج البدع واختلاق الأحاديث الدينية الخادعة والمضللة لإحكام سيطرته على المجتمع أمداً طويلاً.

يعتقد {مصطفى حجازي} (أن الطاغية المتسلط يشجع المتطرفين تشجيعاً مستمراً لانتشارهم وتعزيز مكانتهم لأنهم يكرسون امتيازاته ويعطوها صبغة الأمر الطبيعي، والقانون الطبيعي وما يحكم الحياة. ومن ثم لا يجوز المساس به من ناحية التمسك بالتقاليد، وهي تصرف الإنسان المقهور عن النهوض بواجب التغيير وتقديم التضحيات وما تحتاج إليه، ومن ناحية أخرى الاحتماء بأمجاد الماضي).

يعد قوام منتسبي الأجهزة القمعية لنظام الطاغية المستبد من قاع المجتمع، وهو الوسط ذاته الذي نشأ فيه وترعرع لاعتقاده الجازم بأن تلك العينة الضالة من المجتمع وما تتأصل فيهم من روح الحقد والانتقام ولا تردعهم منظومة القيم الاجتماعية، ويمتازون بالقسوة والعنف لذلك هم الأكثر قدرة على إخضاع المجتمع لسلطته.

ويعمد الطاغية المستبد إلى تسخير قطاعات واسعة من المجتمع لإدارة عجلة قطاعاته الإنتاجية، وتحقيق فائض مالي يغطي نفقات أجهزته القمعية غير المنتجة، ويلجأ في البلدان غير الريعية إلى إضعاف المرتكزات الإنتاجية للقطاع الخاص لزيادة جيش العاطلين في المجتمع لاستقطابهم في أجهزته القمعية والجيش وقطاعات الدولة ليكون رباً لنعمتهم ويتحكم في سُبل حياتهم المعيشية.

يسخِّر الطاغية المستبد جميع الموارد المالية للدولة لخدمة سلطته المستبدة فيغدق المكافآت على المدافعين عن نظامه ويُفقر القسم الأعظم من السكان للتحكم فيهم. وبالمقابل يغرس مفاهيم العمل والإنتاج في ذهنية المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الموارد المالية للدولة من دون أن ينعكس ذلك على دخل المواطن نفسه.

وتهدف تلك السياسة إلى ترسيخ مفهوم القدرية في ذهنية المجتمع، بأن شقاءهم وبؤسهم في العمل المضني هو قدرهم الرباني، وعملية التذمر من هذا القدر يعد تذمراً من حكم الله ومن ثم خروجاً عن تعاليم الدين ما يتطلب إنزال العقاب الشديد بالفئة الباغية.

يرى {مصطفى حجازي}(أن المتسلط المستغل يغرس في ذهنية الإنسان المقهور قيم الجهد والإنتاج، ويحاول قولبته حتى يصبح أداة منتجة تخدم أغراضه، ويصل ذلك حداً يفلسف له العمل المضني شقاءً فرضه القدر عليه، ولا سبيل إلا لتقبل أحكام القدر).

ومع كل تلك الأساليب القهرية والترسيخ القدري، والتجهيل وزرع الخرافات والسحر وإضعاف القيم الاجتماعية وتفكيك أواصر المجتمع، وخلق الفتن الطائفية والعرقية بين فئات المجتمع لإحكام السيطرة عليه أمداً طويلاً يستعر الغليان والرفض الاجتماعي المستور لسلطة الطاغية!.

وحين تصل أوجه الطغيان والقهر الاجتماعي إلى حدودها القصوى، وتفعل التوجهات المتطرفة فعلها المعاكس في تسفيه الحياة الدنيا وتتراجع قيمتها للفرد المقهور تتأسس حالة من ردِّ الفعل المعاكس على الطغيان والقهر نتيجة لتلاشي عقدة الخوف والإحساس الكبير بعدم جدوى الحياة.

وهذا مما يدفع الإنسان المقهور نحو استخدام العنف المضاد والانتقام العشوائي، وتنامي نزعته إلى التدمير لكل ما يمت بصلة إلى سلطة الاستبداد بشيء من منتسبي الأجهزة الأمنية والحزبية وممتلكات الدولة، وغيرها، وهذه الحالة من ردِّ الفعل المعاكس هي تعبير عن حالة التماهي للفرد المقهور بسلطة الاستبداد وتميل أكثر نحو ظاهرة تدمير الذات والمجتمع على السواء.

ثانياً- الطاغية، السلوك والممارسة:

تسلل معظم الطغاة في العالم إلى السلطة عبر أحزاب شمولية، واتخذوها مظلة لحمايتهم من واقع القهر والحطِّ من قدرهم في المجتمع. ويسلط علماء النفس الضوء عند دراستهم لأسباب انحراف الطغاة عن أنماط السلوك السوي للمجتمع على مرحلة الطفولة والعائلة والبيئة الاجتماعية التي ترعرع فيها الطاغية. وتُجمع تلك الدراسات على أن معظم الطغاة في العالم كانوا يعانون خلال مرحلة طفولتهم واقعاً مزرياً (الاضطهاد، العوز، الاغتصاب الجنسي، الشرخ العائلي، الدونية...) وتلك الأسباب جعلتهم أفراداً غير أسوياء، ومنحرفين وحاقدين على المجتمع وتتحكم فيهم هواجس من العنف والانتقام لاستعادة توازنهم النفسي.

تدفع عقدة النقص وما يعانيه الطاغية في الوسط الاجتماعي (حيث يجري وصفه: ابن عاهرة أو مأبون، أو أي صفة أخرى تحطُّ من شرفه خاصة إن كانت تلك الصفات حقيقية) نحو الاعتداء وهتك الأعراض حتى لا يعتريه النقص وحده دون المجتمع، ويعمد الطاغية المأبون من خلال أجهزته القمعية للاعتداء جنسياً على معارضيه لاستعادة توازنه النفسي بعدّه ليس المأبون الوحيد في المجتمع!.

تختلف الهواجس وعقد النقص للطاغية تبعاً لاختلاف قيم المجتمع، فقد لا يكون للهواجس السابقة الذكر مدلول كبير يحطُّ من قدر الذات في المجتمعات الأوربية، لكنها تعني الكثير في المجتمعات المتخلفة، لأنها مرتبطة بمنظومة القيم الأخلاقية والدينية للمجتمع.

ويكون الطاغية في المجتمعات المتخلفة أكثر سادية وإجراماً منه في المجتمعات الأخرى، نتيجة تحكم منظومة القيم الاجتماعية في حياة الفرد على نحو كبير وإحساسه بحالة النبذ والاحتقار الاجتماعي. هذا الاختلاف وعدم التوازن نتيجة حالة النبذ والاحتقار الاجتماعي لدى الفرد غير السوي يدفعه أكثر نحو الانزواء والعزلة واستخدام العنف ضد الآخرين في محيطه لفرض نفسه بالقوة عليهم. وحين يخفق الفرد غير السوي في الحصول على القبول الاجتماعي يزداد لديه الإحساس بحالة النبذ، ويميل أكثر للبحث عن أقران من شاكلته لاستعادة توازنه النفسي. واتخذ معظم الطغاة في العالم الأحزاب الشمولية مطية لوصولهم إلى السلطة.

وبالمقابل استغلت الأحزاب الشمولية تلك العناصر الشاذة من المجتمع، لإرهاب المناوئين لها لتعطيل سُبل المنافسة الحرة، وهذا الأمر أدى بالنتيجة إلى إعطاء دور أكبر للفرد غير السوي في الحزب الشمولي، ومع الزمن يتعاظم دوره ويفرض سطوته على الحزب ذاته، ومن ثم على السلطة ليسخّر أجهزتها القمعية ضد المناوئين، وبذلك يفرغ الفرد غير السوي شحناته الشريرة ضد المجتمع.

يصف {أفلاطون} مسيرة الطغاة نحو السلطة قائلاً:(يبرز من بين دعاة الديمقراطية وحماة المجتمع من أشدهم عنفاً وأكثرهم دهاء، فينفي الأغنياء ويعدمهم، ويكون لنفسه حماية يتقي بها شر المؤامرات ويرهب المجتمع ويستأثر بالسلطة، ولكي يُمكن نفسه في السلطة يشغل المجتمع عنه، ويُديم الحاجة إليه ويشن الحروب على الجيران بعد أن كان قد سالمهم، ليتفرغ للمناوئين في الداخل، ويقطع رأس كل منافس أو ناقد ويقصي عن سلطته كل شخص فاضل ويقرب إليه جماعة من المرتزقة والسفلة، ويجزل لهم العطاء ويمنح الشعراء المكافآت ليكيلوا له المديح، وينهب الهياكل ويُفقر المجتمع ليطعم حراسه وأعوانه).

يعاني الطاغية مع امتلاكه أجهزة قمعية قوية عقدة الخوف، لإحساسه بحالة النبذ الاجتماعي وتربص المناوئين به، لذا تجده يُسرف في أعمال التنكيل والقمع ودون رحمة بمعارضيه ليصل إلى الدائرة المحيطة به، لأنه دائم الخوف والخشية من المنافسة لإحساسه العميق بأنه غير شرعي ومنبوذمن الجميع.

يعتقد {أفلاطون}(أن الطاغية منتهك، جلاد، ومجرم، وخائف دائماً، ولا يعاشر غير الأشرار وهم يعاشرونه ليستفيدوا منه).

تعاني المجتمعات المضطهدة من قبل الطغاة حالة المهانة والظلم والإفقار والتجهيل والإضعاف للسيطرة عليها، ما يجعلها تلجأ على نحو أكثر إلى الاعتقاد بالغيبيات والخرافات والسحر لتسويغ حالة الظلم والمهانة المفروضة عليها لإيجاد نوع من التوازن النفسي الكاذب لها كونها عاجزة عن ردِّ الظلم وإزاحة الطاغية.

يرى {الإمام جعفر الصادق }(أنه من نكد العيش السلطان الجائر، والجار السوء، والمرأة البذيئة).

تلازم حالة المهانة والظلم وعدم المبالاة، المجتمعات المضطهدة حتى بعد سقوط الطاغية أمداً طويلاً، ويتعلق ذلك بالحقبة الزمنية للاضطهاد والعُسف وما واجهته، وأكثر ما يعانيه النظام الجديد بعد زوال الطاغية حالة عدم التجاوب وعدم المبالاة وما يبديه المجتمع المضطهد للنظام الجديد كونه قد فقد الثقة بنفسه، وتراكمت لديه هواجس من الخوف والخشية وعدم الثقة بالأنظمة السياسية، لأنها السبب المباشر وراء معاناته واضطهاده وإفقاره.

لذا ينشغل المجتمع المضطهد عن النظام الجديد، ويتعامل معه ومع السياسيين بحالة من عدم المبالاة، ويتفرغ لتضميد جراحه، ويفتقد قدرة التمييز بين السياسيين، وتضعف لديه سُبل المبادرة والمشاركة في إصلاح مواضع الخلل في بنيته العامة، ويعزف عن الشؤون الدنيوية لمصلحة الشؤون الدينية ما يجعله أداة طيعة بيد رجال الدين وبغض النظر عن صدق دعواهم!.

يعتقد {أفلاطون}(أنه قد تنزل بالعادل المصائب وُيتهم كذباً، ويُجلد ويُعذب ويُوثق بالأغلال، وتكوى عيناه ويعلق على الصليب وهو سعيد بعدالته. وأما الطاغية فهو الذي يُنكل بالعباد، وأما السياسي فهو الذي يُوقع بخصومه، فكلاهما مدان ويستحق الرثاء، لأن الظلم أعظم الشرور).

يحتاج إخراج المجتمعات المضطهدة من حالة الخوف والمهانة إلى تغيرات جوهرية في بنية النظام الجديد، وإجراء إصلاحات سريعة وفعالة تنعكس على حياتهم المعيشية، وإطلاق الحريات

وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وإصدار سلسلة من التشريعات تحفظ كرامة المواطن من الانتهاك، والشروع بحملة إعلامية لتعريف المواطن بحقوق الإنسان، وتقديم مجرمي النظام السابق للمحاكمة لإعادة ثقة المواطن بنفسه وبالنظام الجديد.

ثالثاً- الطاغية والمجتمع:

تعاني المجتمعات الشرقية حالة قهر واضطهاد مزمن، فالمنطقة شهدت غزوات عديدة على أيدي الطامعين، وجرى التنكيل بأصحاب الأرض وتدمير حضاراتهم مرات عديدة، ومواجهتهم لاضطهاد وعنف على أيدي حكام قساة وعديمي الرحمة والضمير.

هذه الأحداث الجسام من القهر والعبودية والاضطهاد خلفت حالة من عدم الأمان والشعور بعدم الاستقرار. وترافق ذلك مع ما أفرزته الحروب الراهنة في المنطقة من نتائج سلبية رسخت على نحو أكثر الشعور بالمهانة والقهر والحقد ضد الأطراف المسببة لها.

يضاف إلى ذلك ما تمارسه السلطات الشرقية من عنف واستبداد ضد مجتمعاتها وبدعم من أطراف دولية، دفعتها للبحث عن مخرج لحالة المهانة والقهر وما تعانيه.

ولم تجد أمامها سوى اللجوء إلى الدين خياراً أخيراً للدفاع عن ذاتها، فاستغلت الحركات الأصولية والتيارات المتطرفة المتشددة حالة المهانة واليأس وما يمر به المواطن لمحاربة مركز الشر؛ أمريكا المسبب المباشر لحالة المهانة والقهر والداعم الأكبر للحكام ضد مجتمعاتها.

يبحث الإنسان المقهور عن المُخلص والزعيم ـ أياً كان شكله ومواصفاته ونزعته الدموية ـ لإنقاذه من براثن المهانة والقهر الداخلي، فيتبعه ويطلق عليه مواصفات التبجيل وينتظر منه المعجزة لقهر العدو المسؤول الأبدي عن هزيمته الدائمة!.

يعتقد {مصطفى حجازي}(أن المجتمعات المقهورة متعطشة على نحو مزمن إلى القوة في مختلف رموزها وعبر شكلين أساسين: البطش والغلبة من ناحية، والعظمة والتعالي من ناحية ثانية، وهي مستعدة للانقياد وراء زعيم عظيم يقودها في هذا الاتجاه، ويفجر ميولها للتشفي والعظمة ويعبر عنها، ذلك هو الزعيم الفاشي).

ويمكن أن يكون الزعيم الفاشي القاتل والمجرم وبطل المقابر الجماعية النموذج القادر على دغدغة مشاعر المجتمعات المقهورة وعواطفها عبر شعارات فارغة وكاذبة داعية لتحرير الأرض واستعادة الأمجاد القديمة وإلحاق الهزيمة بالعدو.

ويعد الزعيم بنظر هذه المجتمعات هو البطل الهمام وقائد المسيرة ويجري تسويغ أعماله الشنيعة بالقتل الجماعي، لأنه يمتلك المهارات والإعلام لترويج الوهم الكاذب، بقدرته على الانتصار على العدو. ومن ثم ينجح في تفريغ شحنات الحقد واليأس والانتقام من صدور المجتمعات المقهورة وما تعانيه من أمراض نفسية مستحكمة!.

وفي المقابل فإنها مستعدة لتقديم التضحية والولاء والطاعة للزعيم المغوار الصنم من أجل أن يغدق عليها المزيد من الوعود والشعارات الكاذبة لتخفف عنها وطأة الذل والخزي والمهانة الناخرة لذاتها.

يبحث المجتمع المقهور عن الزعيم المنقذ الذي يحقق له طموحه في قهر الأعداء وتخليصه من واقعه المزري، ويرسمون له صورة مضادة تماماً لما يكمن في خاطرهم من جبن وإحباط وخيبة، كما يلجأ إلى كيل المديح والعرفان وآيات التبجيل ليضعوه بمنزلة رُسل الآلهة، ويقروا بادعائه لامتلاك الطاقات الخارقة، وبرسالته لإنقاذهم من حالة الوهن والعار واليأس.

تعبر تلك الصفات الكاذبة وآيات التبجيل عن الحالة النفسية وما ينتاب تلك المجتمعات، فهي تمنح زعيمها (قائدها) صفات القوة والحكمة والعدل والخلاص، وهي صفات مضادة تماماً لما يركن في ذاتها من حالات الضعف والاستكانة والمهانة واليأس!.

ولا تتردد في إلحاق الأذى واستخدام العنف والكلمات النابية بحق من يقلل من شأن زعيمها المغوار، وبذلك فإنها تدافع عن هزيمتها الداخلية أكثر مما تدافع عن قائدها!، كما ترفض كل الأدلة والبراهين على عدم صدق دعواها، وتسوغ الهزائم والإخفاقات وحالات الضعف والأداء السيئ لقائدها المزيف.

إن الحالة العدائية للمجتمعات المقهورة انعكاس لحالة مرضية (نفسية) تسعى لعلاجها ذاتياً من خلال تعاطيها مسكنات من الأوهام الكاذبة، تخفف من وطأة شعورها الكامن بالمهانة، وجرح الكرامة وهزيمتها المزمنة.

يشخص {مصطفى حجازي} الحالة النفسية للمجتمعات المقهورة قائلاً:(إن الإنسان المقهور يسبغ على شخص الزعيم كل تصوراته: القوة والقدرة وكل مثله العليا، ويجعله باختصار الصورة النقيضة تماماً لصورته عن نفسه وما يجهد في الهروب منها، لأنها نموذج النقص والمهانة. لا يعيش الإنسان المقهور في علاقته بالزعيم، علاقة فعلية بين إنسان وآخر (على اختلاف المقامات)، بل بين

إنسان وتصور خرافي يسقطه على الزعيم، وهذا ما يحمل الزعيم أعباء لا قدرة لأحد من بني البشر عليها، ويتصور الإنسان المقهور علاقته بالزعيم المنقذ على نحو تملكي، فهو تابع، ولكنه يحس في قرار نفسه أن هذا الزعيم مجرد أداة لتحقيق آماله، كما يحس أن علاقته به لا يمكن أن يعتريها الوهن وأن ما وضعه فيه من رجاء لا يمكن أن يخيب).

لا يقتنع الإنسان المقهور بأن زعيمه المغوار جبان ومهزوم وذليل، حتى لو اطلع على عشرات الأدلة والبراهين، ويبقى يبحث بين أكوام أوهامه عن مسوغات ساذجة وكاذبة، ليسوغ حالة الذعر والجبن لزعيمه المغوار، لأنه في الحقيقة يدافع عن ذاته المهزومة ليقلل من حجم خسارته النفسية.

إن انتزاع مسوغات القهر والظلم واليأس من حياة الإنسان المقهور يجري من خلال إحلال السلام الاجتماعي وإزاحة الأنظمة المستبدة والشمولية، وإطلاق عجلة التنمية ورفع مستوى دخل المواطن، والمساعدة في إقامة أنظمة ديمقراطية تحتكم لشريعة القانون في إداراتها لشؤون الدولة والمجتمع، ما يسهم في معالجة الأزمة النفسية المزمنة وما يعانيه الإنسان المقهور، والمسيطرة على مجمل نشاطه وحياته اليومية.

حينئذ سيتحرر من الأوهام الكاذبة، ويكف البحث عن زعماء وأصنام وقادة مزيفين، ليوكل إليهم مهمة إنقاذه من واقعه المزري، من دون أن يعي أن تلك الأصنام والزعامات والقادة هم المسؤولون في المقام الأول عن هزيمته ويأسه وفقره وبؤسه وليس الأعداء المفترضون والقابعون في ذاته مشجباً لتعليق هزائمه وأوهامه الكاذبة عليهم!.

إن الجهات الدولية والإقليمية والوطنية الباحثة عن مصالحها والساعية لإنقاذ المنطقة من بؤر الإرهاب والعنف، عليها أن تنتزع مسوغات العنف ودوافع الإرهاب وإنقاذ أفراد المجتمع من حالة القهر واليأس والمهانة وما يشعرون به نتيجة الحروب المتكررة، وتسلط الأنظمة الاستبدادية والشمولية عليهم عقوداً طويلة وبدعم غير محدود منها.

وعليه يجب على المعنيين بشؤون المنطقة المساعدة على إحلال أنظمة ديمقراطية لدفع عجلة التنمية، وإنهاء حالة عدم الحرب وعدم السلام في المنطقة، لتشعر المجتمعات بحالة من الأمان والطمأنينة، وتنظر إلى مستقبلها ومستقبل أجيالها بنظرة تفاؤل وثقة.

رابعاً-الطاغية والدين:

يسعى الطاغية إلى تأطير سلطته بغطاء ديني ليسوغ من خلاله أفعاله الشريرة في القتل والاضطهاد، وغالباً ما يلجأ إلى التحالف مع التيارات المتطرفة لتحقيق توجهاتها ومصالحها مقابل أن تضفي عليه نوعاً من القدسية وتسوغ أفعاله الشريرة ضد المجتمع، وتعدها أفعالاً مشروعة لا ترتبط بذاته، فالطاغية ليس إلا أداة مقدسة تنفذ مشيئة ربانية للانتقام من المجتمع الذي تعاظمت ذنوبه، فسخّر الله أحد عباده الصالحين لينتقم له منهم، عسى أن يكفروا عن ذنوبهم، ويعودوا إلى رشدهم والتزامهم بالشؤون الدينية ويبتعدوا عن الشؤون الدنيوية.

إن منح الطاغية صفة سلطان الله في الأرض من قبل وكلاء الدين يعني إعطاءه الحق الإلهي في التنكيل والقهر للعباد من دون حساب أو مساءلة من قبل الآخرين، لأنه يستمد شرعيته من السماء مباشرة، وغير مسموح لأحد الاعتراض على مشيئة السماء!.

هذا الحق الإلهي في السلطة لا يمنحه لنفسه سوى طاغية ومغتصب لسلطة لا شرعية لها، يحاول أن يسبغ على نفسه هالة سماوية تردع المعارضين وتخرس المتقدين، وإلا فإن السيف كفيل بحزّ الرقاب وإسكات الأصوات المعارضة لإعلاء كلمة الله، فسلطانه في الأرض يجب أن يكون مطاعاً ويخضع له الجميع من دون استثناء.

ولأن الله هو الذي يمنح الأرواح ويسلبها، فمن حق سلطانه في الأرض وما يمتلك من تفويض سماوي أن يسلب منها ما يشاء من دون اعتراض. في حين لا يعدّ الحاكم السوي الذي تولى الشؤون الدنيوية بالاتفاق والتراضي نفسه سلطان الله في الأرض، وإنما هو إنسان جرى اختياره لإدارة شؤون الناس.

وليس له من الفضل على الآخرين سوى أنه حاز موافقتهم في إدارة شؤونهم الدنيوية من دون الحاجة إلى إضفاء صفة القدسية على نفسه، ليمارس من خلالها صلاحيات أكبر مما أوكلها الناس إليه.

في خطبة للخليفة الراشد {أبي بكر الصديق رضي الله عنه} في الناس بعد مبايعته لخلافة المسلمين قال: (لست خليفة الله، لكني خليفة رسول الله، لأن الاستخلاف حق في الغائب أما الحاضر فلا يستخلف).

تعتمد سياسة الطاغية في إدارة شؤون الدولة على الاستبداد وسفك الدماء والتنكيل والقتل، لأن سيكولوجيته تدفعه لانتهاج هذه السياسة للتخلص من المنافسين له على قيادة السلطة والمجتمع تلك السياسة المؤطرة بهالة دينية تستمد شرعيتها من الله لكونه أحد وكلائه في الأرض ويتمتع بكل صلاحياته.

تشير مظاهر زهق الأرواح والتنكيل والقتل والاضطهاد إلى حالة الاستبداد التي لا حدود لها، لترسخ الاعتقاد لدى العامة من الناس بأنها ليست ظاهرة من صنع البشر، وإنما هي ظاهرة سماوية ينفذها بشر بإرادة ربانية، لا يتحمل وزرها الطاغية نفسه!.

يرى {عبد الرحمن الكواكبي}(أنه ما من مستبد سياسي إلا ويتخذ لنفسه صفة القدسية، يشارك فيها الله).إن الاتفاق المبرم بين الطاغية والتيارات المتطرفة يمنح الأخيرة حرية بث سمومها في المجتمع مقابل توفير الغطاء الديني الضروري لتسويغ انتهاكات الطاغية لحقوق الإنسان، لكنه في الوقت ذاته يحذر التيارات المتطرفة أن تتجاوز حدودها في بث سمومها لتصل إلى الطاغية ذاته، وتعمل على نصحه بضرورة الالتزام بتعاليمها الظلامية!.لأن الطاغية هو مصدر التشريع والديانة لكونه سلطان الله في الأرض، ولا يجوز لأحد توجيه النصح إليه في المسائل الدينية أو الشؤون الدنيوية، وبهذا فإن التيارات المتطرفة لابد أن تأتمر بأوامر الطاغية وتنفذ توجيهاته بالشؤون الدينية والدنيوية، فهي ليست إلا مظلة يستخدمها الطاغية تقيه من الانتقاد والمعارضة على سلوكه الاستبدادي وتسوغ نزواته ونوازعه الشريرة عبر نصوص دينية مجتزأة لاستغفال العامة من الناس.

إن التحالف البغيض بين الطاغية والتيارات المتطرفة يمنح الأول الشرعية بسفك المزيد من الدماء والقتل والتنكيل بالعباد تحت لافتة الحملة الإيمانية التي تنهل توجهاتها من الفكر المتطرف الذي لا يؤمن إلا بلغة العنف وحزِّ الرقاب للمخالفين له بالرأي.تلتقي توجيهات الطاغية والفكر المتطرف في محصلتها النهائية على مبادئ القتل والذبح والاضطهاد للمخالفين بالرأي، وإن إزاحة الطاغية عن السلطة يجب أن يترافق مع اجتثاث الفكر المتطرف النصير الأساسي لتوجهات الطغاة في الشرق، فهو منبع الإرهاب والعنف والتخلف ويجب محاربته بكل السُبل.

خامساً-الطاغية ووعاظ السلاطين:

إن النزعة الشريرة في وجدان الطاغية تجعله يلجأ إلى الكشف عن أوجه استبداده المتعددة لتحقيق نوازعه الذاتية المريضة، خاصة أنه لا يجيد سبيلاً آخر يمكنه من تحقيق رغباته وتوجهاته.

وغالباً ما يستند الطاغية في إدارته لشؤون الدولة إلى ركيزتين هما: الأجهزة الأمنية القمعية وشراء الذمم لوكلاء الدين والكتبة من المثقفين لإضفاء حالة من القدسية على ذاته وتبرير سلوكه وأفعاله الاستبدادية ضد المجتمع.

ويعد دور وكلاء الدين الأبرز لقدرتهم على خداع العامة من الناس، بأن ما يمارس ضدهم من اضطهاد وعُسف لا يعود إلى النزعة التسلطية والاستبدادية وما يمارسه الطاغية، وإنما يعود إلى ما يكمن في دواخلهم من شرور متعارضة ورغبات الدين وميلهم أكثر نحو الخوض في الشؤون الدنيوية، وعلى حساب الشؤون الدينية!.

إن تذمر الرعية وشكواهم من ظلم الطاغية واستبداده ، بنظر وعاظ السلاطين يعدّ خروجاً على تعاليم الدين، وعلى الرعية إطاعة الحاكم وإبداء الخضوع والإذعان له، بغض النظر عن كونه عادلاً أو ظالماً!، فمبدأ العصيان والتذمر وما تلجأ إليه الرعية يجلب الفوضى والخراب على المجتمع، ولا سبيل للأمن والاستقرار سوى إطاعة الحاكم وتنفيذ رغباته من دون اعتراض.

يعتقد {مارتن لوثر}(أنه ليس من الصواب بأي حال من الأحوال أن يقف أي مسيحي ضد حكومته، سواء أكانت أفعالها عادلة أم جائرة! ليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤساؤنا وخدمتهم، فالعصيان خطيئة أكبر من القتل والدس والسرقة، وخيانة الأمانة).

لا يعد فسق الطاغية وجوره خروجاً على تعاليم الدين بنظر وعاظ السلاطين، لأن الطاغية له من الصلاحيات غير المحدودة في التصرف بشؤون العباد، وإن إعلان المعارضة ضد الطاغية الإمام أو الحاكم الفاسق يؤسس للفتنة، ويجلب مظالم أكثر من مظالم الطاغية ذاته وشروره!.

وعليه يجب على الرعية القبول بطغيان الحاكم وتنفيذ رغباته والاستجابة لقراراته، وتحمل جوره وعُسفه اتقاءً لشر الفتنة وما تجلب من شرور أكبر على المجتمع، وتمسكاً بتعاليم الدين التي لا تجيز الخروج على الحاكم الجائر والفاسق، لأنه موحد الكلمة وجامع الشمل وموفر الأمن والاستقرار الاجتماعي.

لم يكتفِ وعاظ السلاطين بما وفروه من غطاء شرعي لتسلط الطاغية واستبداده ضد المجتمع، وإنما أجازوا له القتل وحزَّ رقاب المعارضين وتعذيب الخارجين على طاعته وخدمته! جازمين بأن السيف الذي يستخدمه في حزِّ الرقاب، هو سيف الله بعدّه خليفة الله في الأرض ومنفذاً لتعاليمه، وأن الله اختاره من بين عباده من البشر، ليكون خليفته في الأرض.

إن أفعال الطاغية الشريرة ونوازعه ضد المجتمع بنظر وعاظ السلاطين تعد فروضاً سماوية يقوم بها الطاغية تنفيذاً لتعاليم الإله وما يملي عليه من أوامر بالقتل وتعذيب البشر، خاصة منهم المعارضين لسياسته، لأن الله أعلم بما يكمن في نفوس الرعية من شر وفتنة، فيجتث رقابهم بسيفه لينعم المجتمع بالاستقرار والطمأنينة، ويتفرغ للشؤون الدينية وفروض العبادة، ولا يتعاطى الشؤون الدنيوية بعدّها شأناً خاصاً بالطاغية خليفة الإله في الأرض!.

وبهذا فإن وعاظ السلاطين لم يضفوا الشرعية على أفعال الطاغية في القتل وحزِّ الرقاب فقط، وإنما جعلوا الإله سفاحاً وقاتلاً، وله من الخلفاء في الأرض من يجيدون استخدام السيف لحزِّ الرقاب ولديهم من الحبال المتينة ما يكفي لشنق المعارضين، وإن ما يمتلكون من مواهب في ممارسة التعذيب والاضطهاد إنما هي مواهب ربانية وهبها الله بعض عباده ليمارسوا مهامهم جزارين وقتلة وسفاحين تنفيذاً لتعاليمه.

وإن الله لا يشغله في هذا الكون سوى خلقه للعباد، ومن ثم إصدار الأوامر لوكلائه من الطغاة المنتشرين في أصقاع الأرض لقتلهم وشنقهم وتعذيبهم ليستمتع هو بالمشهد الدموي وما يعانيه عباده من البشر الذين خلقهم في غفلة من الزمن!.

إن هذا التعاطي مع لغة القتل وسفك الدماء بين الطاغية ووعاظ السلاطين ممن نصبوا أنفسهم وكلاء للدين، يرتكز على ركيزتين أساسيتين هما: تحقيق المصالح المتبادلة بين الطاغية ووعاظ السلاطين، والإساءة للدين والإله معاً، وتنفير الرعية من تعاليم الدين والسخرية من الإله ذاته وتصويره كأنه أداة الشر كله فهو سفاح يسفك الدماء، ولا يجيد شيئاً سوى القتل والتعذيب لعباده من البشر على أيدي وكلائه في الأرض من الطغاة!.

إن التصدي لاستبداد الطغاة وإزاحتهم عن السلطة لا يخدم المجتمعات فقط، وإنما يخدم الدين نفسه شرط أن يترافق ذلك مع اجتثاث مرتكزات وعاظ السلاطين وفكرهم ممن نصبوا أنفسهم وكلاءَ لدين الله في الأرض حفاظاً على التعاليم الدينية الحقة وحجباً للصور المشوهة والمسيئة للإله ذاته!.

سادساً-شريعة الطاغية:

يحتقر الطاغية جميع الشرائع والأعراف الاجتماعية والقيم الدينية التي تحد من سلطاته، وما يحتكم إليه المجتمع لتقييم سلوكه وممارساته الشاذة، ويبتدع لنفسه شرعية خاصة يفرضها على المجتمع بقوة العنف لتحقق مصالحه ونزواته، وتمنحه صلاحيات لا حدود لها للتحكم في موارد الدولة وشؤون العباد.

يعتقد الطاغية أن ما يقوله ويصرح به هو القانون الذي يجب أن يسري على الجميع، وإنْ تعارض تصريحه مع شرائع الدولة وقوانينها فإنها باطلة، فالقانون بنظره ورقة لا قيمة لها مادامت لا تحمل توقيعه أو تتعارض مع توجهاته ونزواته الشريرة.

وعليه فإن الدولة والمجتمع يجب أن يحتكما إلى شريعتـه لا غـير، وأي تجـاوز لهـا يعـدّ انتهاكـاً صريحاً لصلاحياته، ويستوجب العقاب الشديد الذي يصل إلى حد القتـل والتنكيـل حتـى بالقـضاة والمشرعين للمبادئ القانونية، وما تحتكم إليه الدولة في تسيير شؤونها الإدارية والعامة.

يرى {عبـد الـرحمن الكـواكبي}(أن الطاغيـة يـتحكم بـشؤون النـاس بإرادتـه لا بـإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، وهو يعلم في قرارة نفسه بأنه غاصب ومعتـدٍ، فيـضع كعـب رجلـه في أفواه ملايين من الناس لسدها عن النطق بالحق).تبرز مـؤشرات الطغيـان أكثـر حـين يبـدأ الطاغيـة بانتهاك القانون، ولا يجد من يردعـه أو يعـترض عـلى تجاوزاتـه، وحينئـذ يـتمادى أكثـر في اسـتبداده لإخراس الأصوات والآراء المخالفة لتوجهاته وسياساته غير المسؤولة.

يحتكم الطاغية إلى مبدأ إلحاق الأذى والإسـاءة البالغـة بمـن تتعـارض آراؤه وتوجهاتـه مـع سياسته،: ولا يتوانى عن استخدام فعل القتل والتنكيل بالأفراد والجماعات لإشاعة الخوف والرعـب بـين صـفوف الآخـرين، لـردعهم عـن إبـداء الاعـتراض أو الاحتجـاج أو التـذمر مـن القـرارات القرة قوشية وما يصدره والمتعارضة مع أبسط الحقوق المدنية للبشر.

وبهذا فإنه يعمل على إضعاف سـلطة القـانون وإفراغـه مـن محتـواه حتـى لا يـمارس مهامـه، ويستمد توجهاته من شريعته الخاصة، ويعمل على إقـصاء رجـال القـانون عـن المحـاكم والقـضاء، وتنسيب أزلامه ومنتسبي حزبه الفاشي إلى القضاء، لإحكام سيطرته الكاملة عليه لتنفـذ كـل رغباتـه وتشريعاته الخاصة المستندة إلى العنف والقسوة لإرهاب المجتمع.

يرى {جون لوك}(أن الطغيان يبدأ عندما تنتهـي سـلطة القـانون، أي عنـد انتهـاك القـانون وإلحاق الأذى بالآخرين).وعندما ينتهي الطاغية تماماً من إحكام سيطرته على سلطة القانون، وإرغام الدولة والمجتمع على اتباع شريعته الخاصة، يبدأ بممارسة استبداد أشد على المجتمع، ويتعاظم غـروره وتتضخم ذاته الفارغة، ويصاب بنرجسية عالية ويتخيل نفسه في مصاف الإله ويحتقر جنس البشر.

ويكشف عن ذاته الشريرة، وتـصبح ممارسـاته اليوميـة ضربـاً مـن ضروب القتـل والتنكيـل والاضطهاد للآخرين لشعوره في عدم الوعي بأنه منبوذ وموضـع حـسد الآخـرين لمـا نالـه مـن مجـد ورفعة، والجميع يتآمر للإطاحة بسلطانه، فينكل بالعباد لمجرد الشك في ولائهم.

ويتخذ القانون وما فرضه على المجتمع الشرعية لكيل التهم الجزاف ضد المعارضـين للانتقـام منهم لإشباع نزواته الشريرة وما أدت به إلى جنون العظمة والتحكم في موارد البلاد والعباد.

يعتقد {جان توشار}(أن الطاغية عندما يصبح مستبداً ومطاعاً، لا يجد غضاضة في سفك دماء شعبه، فهو يسوقهم إلى المحاكم بتهم باطلة، وهي طريقة مألوفة لدى هذه الفئة من الطغاة، إنه يحتقر القوانين المكتوبة وغير المكتوبة، وحين لا يجد من يقف في وجهه فإنه يصبح عبداً لجنون العظمة ويسفر حكمه عن كارثة حقيقية).

يولد جنون العظمة إحساساً لدى الطاغية بأنه لا يقل شأناً عن القادة العظماء في التاريخ القديم، وما حققوا من إصلاحات اجتماعية، وما دونوا من تشريعات وقوانين أسهمت في رفد الحضارة الإنسانية، لذا يصدر قراراً بنصب تماثيل له في الأماكن التاريخية أو نقشها على جدران الأماكن الأثرية إلى جانب تماثيل قادة التاريخ العظام وصورهم، ليوحي إلى ذاته الخربة بأنه ليس من جنس البشر، بل هو في مصاف الآلهة وأن التاريخ يعيد نفسه من خلاله!.

سابعاً-ممارسات الطاغية:

تعبر ممارسات الإنسان اليومية على نحو أو آخر عن جوهره الأساس وما يكمن في ذاته، فإن كانت ممارسته اليومية سوية فإن جوهره وباطنه سويان، وإن كانت ممارسته اليومية غير سوية يدل ذلك على ما يكمن في داخله من نوازع شريرة تعبر عن وجدانه الحقيقي.

وهناك شيئان يمكن من خلالهما الكشف عن الذات الحقيقية هما السلطة والمال، وكلاهما مفسدة للإنسان لكنهما يعدان اختباراً كبيراً للإنسان السوي الذي يعبر بسلوكه اليومي عن ذاته الحقيقية، ويبقى جوهر الإنسان أكبر من السلطة والمال لأنهما زائلان والذات باقية.

الطاغية إنسان غير سوي ويتنافى سلوكه اليومي مع ما يدعيه من خُلق ورفعة وسمو، إن ذاته هي منبع الشر كله، فهي تختزن صفات الخسة والنذالة والحسد والغيرة والكراهية والغدر والاستحواذ والنهب والسلب والادعاء الفارغ والنسب الوضيع والقسوة وانتهاك المحرمات، وغيرها.

هذه الذات غير السوية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تسعى نحو الخير، ولايمكن الوثوق بها ولا التعويل على إصلاحها، إنها ذات خربة، ومصدر للشر ولا هم لها سوى إلحاق الأذى بالآخرين وابتكار سُبل الإذلال والقهر للانتقام من البشر.

وحين يستولي الطاغية على السلطة السياسية، ويجمع بين يديه السلطة والمال، ويحاول جاهداً التحكم في قوت الناس اليومي وإلحاق الإهانة بهم لتحقيق التوازن النفسي الكاذب له من خلال حالة

الإسقاط لذاته المهانة وعديمة الكرامة والرفعة والسمو، لذا يعمد إلى إلحاق كل تلك الصفات الرذيلة بالآخرين، تعبيراً صريحاً عما يعانيه من مركب النقص لإقناع ذاته بأن الوضاعة والخسة هي صفة لصيقة بكل أفراد المجتمع وليس في ذاته وحده!.وبمراجعة بسيطة لمسيرة كل الطغاة في العالم وكيفية استحواذهم على السلطة، تجد أنهم مارسوا عمليات الاغتيال والغدر وأسرفوا في سفك دماء المنافسين لهم، إنهم غالباً ما يتخذون الأحزاب الشمولية طريقاً لاستيلائهم على السلطة.

إن أول قرار يمكن أن يتخذه الطاغية عند استيلائه على السلطة هو إلغاء القانون الوضعي وإضعاف الأعراف الاجتماعية والقيم الدينية لفرض توجهاته وقيمه وقوانينه الخاصة على المجتمع، لأن القانون يحد من سلطاته، لذا يعمد إلى اجتثاثه من بنية الدولة.

كما يعمل على إقصاء كل إنسان نزيه عن موقعه في الدولة، ليحل مكانه مرتشٍ وحثالة ليعمل على إفساد كل مرافق الدولة، إنها سياسة الطاغية لإفساد المجتمع وتجهيله من أجل إحكام السيطرة عليه أمداً غير محدود.ويعمد الطاغية إلى التعامل مع المجتمع بالقسوة والعنف المصحوب بسياسة التجويع والإفقار، ومن ثم منحه فتات الموائد على شكل مكرمة بما تعنيه الكلمة من كرم وتفضل سلطوي على المواطنين، وفي وجهها الآخر تعني المهانة والمذلة والصدقة والاحتقار!.

لخص {أرسطو} الممارسات الأساسية غير السوية للطاغية ضد المجتمع بثماني نقاط:

1-(تدمير روح المواطنين، وزرع الشك وانعدام الثقة فيما بينهم، وجعلهم عاجزين عن عمل أي شيء أو أي رد فعل مضاد. كذلك تعويدهم على الخسة والوضاعة والعيش بلا كرامة حيث يعتادون على المذلة والمهانة.

2-القضاء على البارزين من الرجال، وأصحاب العقول النيرة، واستئصال كل من يتفوق أو يحاول أن يرفع رأسه.

3-منع التجمعات بين الناس في الأندية والمقاهي، وتجهيل الناس وحجب الأفكار النيرة عنهم.

4-منع كل التجمعات الثقافية، وغرس الشعور بالغربة في الوطن وقطع أواصر العلاقة بين المواطنين.

5-استعباد المواطنين، وفرض حالة من المذلة والمهانة والقهر عليهم.

6-زرع الجواسيس في كل مرافق الدولة، للتجسس على الموظفين كافة وما يتداولون من أحاديث يومية.

7-إغراء المواطنين بالأموال لكي يمارسوا الوشاية، بعضهم ضد بعضهم الآخر لكي تنعدم الثقة ويدب الخلاف فيما بينهم وبذر الشقاق والفرقة والنميمة في جميع أوساط المجتمع.

8-إفقار المواطنين إلى درجة كبيرة حتى ينشغلوا في البحث عن لقمة العيش، وإغداق الأموال على منتسبي أجهزة القمع والأمن).

إن تلك الممارسات غير السوية للطاغية هي تعبير صريح عما يكمن في داخله من حقد واحتقار لأفراد المجتمع، وعدهم قطيعاً لايساقون إلا بالعصا ولا يفهمون سوى لغة العنف والقسوة ليصار إلى التزامهم بتوجيهات القائد الضرورة، خليفة الله في الأرض!.

لا يجيد الطاغية سوى لغة العنف والقسوة، ويرفض لغة الحوار لأنها تحد من سلطاته، ولا يتوانى عن التنازل عن كل الثوابت الوطنية، بل عن الوطن كاملاً ليحافظ على سلطته، لذا فإن عملية إزاحة الطاغية عن السلطة تتطلب قوة غاشمة مستعدة لاستخدام العنف المفرط ضده لإلحاق الهزيمة به وإسقاط نظامه المستند إلى المفاهيم الفاشية والنازية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

ثامناً-حاشية الطاغية:

معظم الطغاة في العالم ينحدرون من مجتمعات القاع ويعانون أمراضاً نفسية واجتماعية، وتتأصل فيهم مظاهر الحقد والكراهية ضد المجتمع، وغالباً ما يتسللون في غفلة من الزمن عبر أحزاب فاشية إلى السلطة، فيستخدمون آلياتها العنفية ضد الآخرين للتعبير الصريح عما يكمن في ذواتهم من نوازع شريرة.

يغوص المحيط الذي ترعرع فيه الطاغية في عالم الجريمة، ومعظم رفاق دربه من هذا العالم، ويعتمد عليهم في تحقيق رغباته الشريرة للتخلص من منافسيه المحتملين في حزبه الفاشي أومن منافسيه في السلطة السياسية، هؤلاء يجدون فيه الشخص الذي يمكن أن يحقق رغباتهم الشريرة، ويمنحهم الجاه والحظوة في المجتمع، ويجعلهم سادة، بعد أن كانوا عبيداً لا شأن يذكر لهم في المجتمع.

لذا فإنهم يستميتون في الدفاع عنه، ويظهرون ولاءهم وخضوعهم التام له، وينفذون ما يأمرهم به خاصة عندما يتعلق الأمر بارتكاب المجازر والقتل الجماعي لإحكام سيطرته على المجتمع، وكلما أظهروا الشدة والقسوة ضد المجتمع نالوا منه الرضى والاستحسان، لكنه يتخلص منهم في مرحلة لاحقة، لأنهم يذكرونه على نحو دائم بوسطه الاجتماعي الوضيع.

يعتقد {أفلاطون}(أن الطاغية اعتاد قبل أن يستولي على زمام السلطة أن يختلط بالمجرمين الذين هم على استعداد لخدمته في كل شيء، فإذا كان بحاجة إلى خدمة يؤديها له أحدهم فإنه يقف أمامه في مذلة، وكأنه كلب خاضع متظاهر بالإخلاص حتى إذا قضى منه مأربه أدار له ظهره).

إن حاشية الطاغية التي أعانته على الوصول إلى سدة الحكم، وجُلهم من حثالات قاع المجتمع قد يكون بينهم أصدقاؤه المقربون ويبدون نوعاً من الشجاعة في انتقاده، أو يعبرون عن آرائهم بصراحة أو ينتقدون سلوكه فيما بينهم. هؤلاء يشكلون خطراً عليه، لأنهم يشعرون في دواخلهم بأنهم شركاء معه وعلى قدم المساواة في السلطة، ولربما يشطح بعضهم بآرائه وبتصوراته، فيجد نفسه أحق بالسلطة منه، وهذا التصور قد يكبر ليصبح طموحاً لاحتلال قمة السلطة بدلاً من الطاغية ذاته!.

هذا الأمر يدفع الطاغية للتخلص من رفاق دربه بالتدريج تحاشياً لأي تهديد لسلطته، كما لا يرغب بأن يكون له شركاء في السلطة، لأنه يشعر في عدم الوعي بأن السلطة من حقه وحده، والآخرين مجرد عصابة مأجورة، اعتمد عليها لوصوله إلى قمة السلطة وانتهى دورها.

إن مجرد ادعاء حاشية الطاغية بأدنى دور لها في وصوله إلى السلطة، يعني بمقاييس الطاغية التقليل من دوره الرئيس، ما يدفعه إلى التخلص من جميع رفاق دربه، وكذلك المطلعين على تاريخه والعارفين بوضاعة نسبه ووسطه الاجتماعي، ليبقى الوحيد المدون لتاريخه وتاريخ سلطته من دون شهود على الأحداث حتى يزوِّر ما يشاء منه وينسب إلى نفسه ما يشاء من الأدوار غير الحقيقية.

يرى {أفلاطون}(أن الطاغية إذا وجد بين الذين أعانوه على تولي الحكم خاصة الذين يتمتعون بالنفوذ والجاه، ولديهم الشجاعة للتعبير عن آرائهم بصراحة أمامه وفيما بينهم وينتقدون ما يقوم به من تصرفات، فإنه يسعى لقتلهم تحاشياً لمنافسته في السلطة حيث لا يترك في النهاية شخصاً ذا قيمة سواءً من أصدقائه أو أعدائه).

إن الطاغية شخص أناني، ويحب نفسه بطريقة مفرطة، وجاهل لكنه مدعٍ للمعرفة والعلم، ويمتاز بالخصال الوضيعة ويدعي الخصال الحميدة والكرامة والنسب الرفيع لتضخيم ذاته الفارغة وتلميع صورته أمام أفراد المجتمع كونه أفضلهم وأنبلهم، ويتحلى بكل مكارم الأخلاق!.

وحالما يكتشف أن هناك شخصاً ما يتحلى بكرم الأخلاق وله من المكانة الاجتماعية والعلمية

يشعر بالغيرة والحسد منه، ويحس في قرارة نفسه أن هذا الشخص يقلل من مكانته، وينافسه في الادعاء بمكارم الأخلاق التي يجب أن لا يتصف بها أحد غيره في المجتمع، لأنه الوحيد الذي يستحقها، وإنها فصلت على مقاسه الشخصي دون الآخرين، وعليه يجب التخلص منه.

إن من صفات الطاغية كرهه الشديد للعلماء والمثقفين وأصحاب النسب الرفيع والمركز الاجتماعي المرموق، لأنهم يمثلون صور الرفعة والسمو وما تخلو ذاته منه، ومن ثم فإن وجودهم في الحياة يقلل شأنه أمام المجتمع ويجب التخلص منهم.

لذا تجد الطاغية يمعن بالأذى والاضطهاد للمثقفين والعلماء، ويعمل على إقصائهم عن مرافق الدولة، أو تشريدهم في المنافي أو قتلهم والحط من كرامتهم وإجبارهم على إبداء الخضوع والإذعان والتغني بأمجاده ونسبه الكاذب ومكارمه، وتصويره أمام المجتمع كأنه يتحلى بصفات الإله، وهذا ما يجعله في منزلة أعلى من سائر البشر.

يعتقد {أرسطو}(أن من صفات الطاغية كرهه الشديد لشخص ذي كرامة أو رجل شريف يتحلى بالرفعة والسمو أو يمتلك شخصية مستقلة، ذلك لأنه يدعي احتكاره للخصال الحميدة، ويشعر بأن أي إنسان شريف وصاحب كرامة يزاحمه في الجلال والإباء أو يحرمه من التفوق والسيادة، وعادة ما يفضل مصاحبة الأجانب والغرباء على صحبة مواطنيه، وهكذا يصبح المواطنون أعداء، أما الغرباء فلا خطر منهم لأنهم لا ينافسونه ولا يزاحمونه).

لا يغارد الشعور بالدونية والوضاعة والنقص ذات الطاغية، حتى بعد وصوله إلى قمة السلطة، لأنه يشعر في عدم الوعي أن ما يدعيه من رفعة وسمو أمام مواطنيه يجابه في الخفاء بنوع من الاستهزاء والتندر، لأنهم يعرفون تاريخه ووسطه ونسبه الوضيع وممارساته الدونية.

لذا تجد الطاغية ينفق ملايين الدولارات من أموال الشعب على الدعاية والإعلام في الخارج، ويستأجر المرتزقة من الصحافيين والإعلاميين لتلميع صورته لكسب المزيد من المؤيدين لنظامه من بسطاء الناس للتحدث عن مناقبه ومكارمه وأخلاقه، ليعيد الثقة لذاته الهشة ويخرج من حالة الدونية، وما يشعر به من مواطنيه الذين لا يستحقون كرمه وعطفه، فيعمل على إفقارهم وتجهيلهم وإذلالهم حتى يقروا له بالرفعة والسمو!.

تاسعاً-الطاغية والاستبداد:

إن ذات الطاغية هي نفس شريرة وسادية تمتهن القتل والتنكيل والاضطهاد، كونها تعاني اختلالاً في نظامها الداخلي الرادع المحتكم إلى القيم والأعراف الاجتماعية والدينية في التعامل مع الآخرين.

هذا الفراغ والاختلال في النظام الروحي للطاغية يجعله دائماً يتحدث عن القيم والأعراف الاجتماعية والدينية، ويحث الناس على التمسك بها، لكنه في الواقع لا يلتزم بها، وإنما هي محاولة منه لإسقاطها على المجتمع لكي يُوهم ذاته بأنه إنسان سوي وداعية لنشر العدالة والمساواة بين البشر.

إن الحالة السادية وما يعانيه الطاغية تجعله لا يستقر نفسياً إلا بسفك الدماء والتنكيل بالآخرين، إنه يستأنس بمتابعة مشاهد الذبح والقتل والتعذيب لمناوئيه، ولا يعاني الشعور بالذنب وتأنيب الضمير لأنه فاقد للإحساس والضمير معاً.

يؤمن الطاغية بشريعة الغاب، فالمجتمع عنده عبارة عن فئتين، فئة الأقوياء الذين يفرضون إرادتهم وتوجهاتهم على الآخرين، والفئة الثانية الضعفاء الذين لا يستحقون العطف والشفقة، وهم مجرد عبيد وخدم خلقهم الله لتلبية رغبات الأقوياء المتميزين الذين منحهم الملك ليتحكموا في شؤون العباد!.

يعتقد {إريك فروم}(أن الشخصية السادية تتحول إلى شخصية استبدادية هي شخصية الطاغية المتسلط، أو القوة الآمرة النشيطة التي لا تعترف بالمساواة بين الناس، لأنها تتعارض مع الفلسفة وما تقوم عليه، صحيح أنها تستخدم كلمة المساواة، لكنها لا تستخدمها بمعناها الحقيقي، بل وفقاً لأعرافها وقيمها وما يخدم مصالحها، إن العالم عند الطاغية يتألف من نوعين من البشر، النوع الأول هم الأقوياء المتميزون، والنوع الثاني هم الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة، أو يتألف من الأعلى والأدنى، والشخصية الأعلى المتميزة هي شخصية القائد أو الزعيم مبعوث العناية الإلهية).

إن نزعة الاستبداد هي نزعة شريرة لا تكمن إلا في ذات خربة تعاني أمراضاً نفسية قاهرة لا يمكن معالجتها إطلاقاً إلا بإهدار دمها، إنها عبارة عن بئر مهجورة لا قرار لها من السلوك غير السوي والمعادي لأقرانه من البشر، ولا همَّ لديها سوى تحقيق رغباتها ونزواتها الشريرة المتشربة بقيم الشر ساعيةً لفرض طغيانها على البشر.

إن ما يكمن في ذات الطاغية من نوازع شريرة لا غاية له سوى بث الرعب والقهر في نفوس الآخرين، وهي في الحقيقة نفس خاوية يستحيل إصلاحها أو التوصل معها إلى حلول وسط، إنها لا

تؤمن إلا بخضوع الآخرين، وتبيح لنفسها استخدام كل وسائل القهر والتنكيل لتحقيق غايتها الدنيئة.

يرى {أفلاطون}(أن من يقتل الناس ظلماً وعدواناً، ويذوق بلسان وفم دنسين دماء شعبه ويشردهم ويقتلهم فمن المؤكد أن ينتهي به الأمر إلى أن يصبح طاغية).

إن الطاغية يختلق الأسباب والأعذار لقتل الآخرين، إنها صفة متأصلة في ذاته ومتعطشة لسفك الدماء ولا تراعي الحرمات والأعراف والقيم الإنسانية، لأنها خاوية من أي فعل إنساني، والطاغية مستبد بالفطرة وغير قادر على التحكم في سلوكه وتصرفاته، لأن نزعته الشريرة، هي التي تتحكم في مجمل أدائه العام، ومهما حاول إخفاء نزعته الاستبدادية والتسلطية فإن سلوكه وتصرفاته تعري ذاته الشريرة، لأنها ذات غير سوية، ولا تستقر ولا تهدأ إلا بمشاهد دموية وتستمتع بصراخ الآخرين وأنينهم وما ينالون من تعذيب وقهر!.

إن نزعة الاستبداد صفة من صفات الطاغية، لا يستغني عنها أبداً في تعامله مع الآخرين، إنها تحقق رغباته في إجبار الآخرين على الإذعان والخضوع، وتقلل من فسحة منافسته في قيادة الدولة والمجتمع، ولا تنتهي تلك النزعة الاستبدادية من سلوك الطاغية بعد تصفيته النهائية للمعارضين، وإنما تتأصل فيه أكثر، لأنه يعاني حالة الجبن والخوف الدائم لشعوره بأنه حاكم غير شرعي ومستهدف، وسلطته قائمة على جماجم الملايين من البشر، وأسس بناء نظامه قائمة على عشرات من المقابر الجماعية، ويستحيل أن يفلت من العقاب، لذا يمارس المزيد من الاستبداد والقهر، لإدامة عمر سلطته أمداً طويلاً، وتوجيه ضربات استباقية للمعارضين على أساس الشك والريبة لا غير، بل إنه يشعر في قرارة نفسه بأن المجتمع كاملاً يسعى إلى الانتقام منه، ولا يقتنع بمظاهر الإذعان والخضوع والتأييد وما يبديه المجتمع للتخلص من شروره واستبداده.

يرى {مونتسكيو}(أن موقف الطاغية هو موقف ذلك الذي يقطع الشجرة لكي يقطف ثمرة).

إن استبداد الطاغية وحزّه لرقاب الأبرياء من الناس يكون مسوغاً عند وجود شخص معارض متستر بينهم، فالغاية عنده تسوغ الوسيلة للقضاء على أي نوع من أنواع المعارضة من خلال توجيه ضربات استباقية لا على التعيين، إن لم تؤدِ نتائجها المطلوبة في القضاء على أحد المعارضين المتسترين، فإنها تبث الرعب والخوف في نفوس الآخرين، وتمنعهم من التفكير في معارضة سياساته وتوجهاته.

عاشراً-الطاغية والسلطة:

المتابع لمسيرة حياة الطاغية حتى وصوله إلى السلطة يجد أنه يمتهن القتل والتنكيل بالمنافسين أو المتقاطعين معه بالآراء والأفكار.

تلك النزعة الشريرة لسلوكه هي انعكاس لما يكمن في داخله من أمراض نفسية متأصلة في ذاته ولايمكنه تجاوزها، ويبدي بعض الأحيان سلوكاً سوياً تحاشياً للكشف عما يكمن في نفسه، حتى ينال ما يضمر في داخله من سعي للوصول إلى مكانة اجتماعية من خلالها يفرض احترامه بالقوة والعنف على الجميع.

لا يشعر الطاغية بالسعادة للوصول إلى مبتغاه من دون سفك الدماء وانتهاك المحرمات، لأنه يعتقد أنها تمثل الشجاعة والقوة للاستحواذ على حقوق الآخرين، وهي نزعة بدوية ـ متخلفة قائمة على النهب والسلب والقتل للتعبير عن الشجاعة والمكانة الاجتماعية مستمدة من قيم مجتمع البداوة!.

ولا يهتم الطاغية باكتساب الشرعية لسلطته، لأنه يعي بأنه محتقر ومنبوذ من المجتمع، لذا يمعن بالقتل والتنكيل ويعلن صراحةً بأنه ليس بحاجة إلى من يمنحه الشرعية، فالسيف وحده يمنح الشرعية ويشق طريقه نحو السلطة، والتنكيل بالمعارضين وإذلالهم وإخضاعهم لسلطته يجعل الآخرين يبدون ولاءهم ويعلنون طواعيةً عن شرعية سلطته.

لا يجد الطاغية غضاضة في الكراهية والازدراء لما يبديه المجتمع ضده في الخفاء، إنه يعي تماماً أن المجتمع كاره لسلطته ويتحين الفسحة الضرورية للإجهاز عليه.

لذا تجده متحفزاً ومستفزاً أبداً، ويمارس أبشع أنواع القتل والتنكيل ضد المجتمع، إنه في حالة حرب دائمة، فالمجتمع عنده يقسم إلى جبهتين، جبهة السلطة وما تمتلك من وسائل عنف وتنكيل، وجبهة المجتمع الأعزل وما يبديه من خضوع واستسلام مقابل الحفاظ على ذاته من الهلاك!.

يعبر {كروموبل} عن حجم كراهية المجتمع له قائلاً:(إن تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهونني، ما أهمية ذلك إن كان العاشر وجده مسلحاً).

إن سمة الطغيان وما ينخر ذات الطاغية متعددة الصور والأساليب لإخضاع المجتمع وإذلاله، أهمها إفقار المجتمع لدرجة كبيرة تجعله يستجدي قوت يومه، ويتفرغ تماماً لشؤون حياته الخاصة للحفاظ على ذاته المستلبة والمهددة بالفناء في كل لحظة!.

يعمد الطاغية إلى إرهاق المجتمع، لشل حركته المضادة وجعله أسير هواجس الخوف والرعب والمستقبل المجهول، ويتضرع للتمسك بخيط الحياة الذي تمسكه السلطة ما يجعله يبدي من فروض الطاعة والخنوع للحفاظ على ذاته من الهلاك.

وعند تعدد صور التنكيل يشتد الطغيان، ولا يجد المجتمع أمامه فسحة للنجاة سوى إبداء المزيد من الخضوع والطاعة للطاغية تحاشياً لبطشه وتنكيله واستجداءً لفسحة استمراره في الحياة.

يرى {جون لوك}(ليس للطغيان صورة واحدة، فمتى استغلت السلطة لإرهاق المجتمع وإفقاره تحولت إلى طغيان أياً كانت صورته).

تبيح شريعة الطاغية اغتصاب حقوق الآخرين، وهذا الاغتصاب تجسده أساليب العنف والقسوة، ليس لانتزاع حقوقهم فحسب، بل لتكريس الشعور بالحط من كرامتهم وإذلالهم بعدّهم مخلوقات ذات شأن أدنى وعديمي الحقوق وعليهم من الواجبات ما لا حصر له!.

إن الاغتصاب لحقوق الآخرين هو انعكاس لنهج سلطة الطغيان وما تسعى له من تكريس وتسلط على المجتمع وسلب موارد البلاد والعباد.

يعتقد {جون لوك}(إذا كان الاغتصاب هو ممارسة إنسان ما لسلطة ليست من حقه فإن الطغيان هو ممارسة سلطة لاتستند إلى أي حق، ويستحيل أن تكون حقاً لإنسان ما).

إن الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها أمداً غير محدود لدى الطاغية مسألة حياة أو موت، لأن حياته مبنية على الاستحواذ والقهر للآخرين، وموته مرتبط بتحرر الآخرين من سطوته، وإمساكهم بمقاليد السلطة للانتقام منه، ونتيجة المعادلة بين الطاغية والمجتمع ببساطة هي الفوز بالسلطة.

فالأول يسعى للاحتفاظ بها من خلال إلحاقه بالأذى والقهر بالمجتمع، والثاني يسعى إلى رفع الأذى والقهر عنه من خلال إلحاق الهزيمة بالطاغية ونظامه ومن ثم الانتقام منه.

إذاً المعادلة بين الطاغية والمجتمع غير قابلة للحل إلا من خلال هزيمة أحدهم للآخر، ولم يسجل التاريخ هزيمة واحدة للمجتمعات المقهورة، لكنه سجل الهزائم لجميع الطغاة على مر التاريخ.

حادي عشر- الطاغية والثقافة:

الطاغية مخلوق جاهل وغبي يعاني فقراً في ثقافته ووطأة الاحتقار والنبذ من المثقفين، ويسعى لإمعان الإهانة والحط من قدرهم وتجهيل المجتمع لإقناع ذاته الخربة بأن المجتمع كله جاهل وليس ذاته فقط، إن حالة الإسقاط وما يمارسه الطاغية على المجتمع يهدف من خلالها إلى معالجة الخلل في ذاته وما ينتابه من نقيصة.

يلجأ الطاغية إلى إرغام المثقفين على التغني بأمجاده وتسخير أقلامهم وشراء الذمم من أجل رفع شأنه إمام المجتمع، ومع ذلك يشعر في عدم الوعي بأنه محتقر وموضع سخرية من الجميع نتيجة تصحر ذاته من أي شأن ثقافي، فكلما زاد التغني بأمجاده وعبقريته من الأقلام المأجورة شَعر أكثر بأن ذاته فارغة وجاهلة.

وتجد معظم الطغاة في العالم بعد سنوات من التنكيل والقتل للمثقفين وشرائهم للأقلام المأجورة لتلميع ذاتهم، يشعرون بعدم الجدوى من السير في هذا المسلك. ويعمدون إلى أخذ هذا المهمة على عاتقهم واللجوء إلى كتابة الشعر أو الرواية أو التأليف اعتقاداً منهم أنها الطريقة الوحيدة لإقناع ذاتهم الجاهلة، بأنها لا تقل مستوى ثقافياً عن النخبة المثقفة في المجتمع.

يسعون عبر هذا المسلك لانتزاع اعتراف النخبة المثقفة بهم وحشد الأقلام المأجورة من جديد لإطراء كتابتهم أو تلميعها، ويسبق ذلك عرض كتاباتهم على كتاب مشهورين لإعادة صياغتها وإخراجها بأسلوب ينم عن ثقافة مؤلفها أو إملاء أفكارهم التافهة على كتّاب مشهورين، ليعيدوا صياغتها أو كتابتها لتنشر بأسمائهم مقابل تقاضيهم أموالاً طائلة والكتمان على اشتراكهم في هذه الجريمة الثقافية!.

يُعرف عن أحد ملوك روسيا القيصرية {الملك فريدريك} تنكيله بالعلماء والمثقفين، وسعيه ليكون شاعراً! وكان معجباً بـ {فولتير}، ويستجدي صداقته وأغدق عليه المال ليكون صديقاً له ويقيم عنده في البلاط، وكان يعرض عليه ما يكتب من قصائد شعرية، فيعمد { فولتير} إلى إعادة صياغتها لتنشر على أنها للملك {فريدريك}، وهكذا استمر الأمر سنوات عديدة حتى اختلف معه وعاد إلى فرنسا ليفضحه قائلاً:(إلى متى ينتظر مني الملك فريدريك أن أغسل ملابسه القذرة).

لكن هناك بعض المثقفين ممن رفض أن يكون مطية أو جسراً، يعبر عليه الطغاة إلى الضفة الأخرى التي تفصلهم عن الجهل والتصحر الثقافي، ولم تنفع معه كل الإغراءات المادية، مع أن أغلب

الأشياء في هذا العالم، يمكن شراؤها بالمال ما عدا الإبداع لأنه لا يحقن في ذات جاهلة مهما بذل من أموال لشراء الذمم والأقلام المأجورة لرفع شأنه المنحط وذاته الفارغة من أي سمو ورفعة، لأن الإبداع موهبة تصقل بالمعرفة لخلق نتاج إبداعي جديد يسهم في رفد الحضارة الإنسانية، ويعمل على تقدمها ورقيها.

(يعرف عن الملك {ديونسيوس} بأنه طاغية يهوى الشعر، وطلب من الشاعر {ميلكسنوس} رأيه فيما يكتب من شعر فأجابه: إنه شعر غث لا قيمة له، فحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وبعد حين كتب {ديونسيوس} التراجيديا الملكية وأرسل في طلبه للوقوف على رأيه، فوقف أمامه صامتاً، وعندما سأله عن رأيه في التراجيديا الملكية لم يجب!، وإنما طلب من حارس سجنه أن يعيده إلى السجن تعبيراً عن رفضه لمسعى الطاغية لارتداء لباس الثقافة).

لا يختلف الطغاة الجدد في عصرنا الراهن عن أقرانهم السابقين، ويعانون الهواجس المرضية النفسية نفسها كونهم أغبياء وجهلة ومعادين للثقافة والمثقفين، حيث انتهجوا المسلك نفسه في كتابة الشعر والرواية والتأليف للخروج من أزمتهم النفسية وما يعانونه من سخرية المثقفين الذين يصفونهم بالجهل والتصحر الفكري. وما لجوج الطغاة العرب في كتابة الشعر والرواية، إلا تقليد لأقرانهم من الطغاة في العصور السابقة، ودلالة على جهلهم وتصحر ذاتهم من أي شأن ثقافي، ساعين بهذا المسلك للخروج من أزمتهم النفسية المستعصية التي لا علاج لها سوى بإسقاط عروشهم وإعادتهم إلى مستواهم الاجتماعي الأول في الحضيض لإنقاذ المجتمع من استبدادهم وتحكمهم في البلاد والعباد.

الأنظمة السياسية وشرعية استخدام العنف

يتطلب فرض القانون استخدام نوع من أنواع العنف لإخضاع أفراد المجتمع لمشيئته، ويعد هذا الاستخدام للعنف عنفاً شرعياً لفرض النظام وتحقيق الأمن للمواطنين، لكن حين يصبح العنف نهجاً سلطوياً، يسعى لتحقيق مصالح فئة اجتماعية على حساب بقية فئات المجتمع لم يعد عنفاً شرعياً، بل إنه نوع من أنواع الإرهاب تمارسه الدولة ضد المجتمع مما تجب مقاومته بكل السُبل للحد من تأثيراته السلبية في أفراد المجتمع.

وغالباً ما تلجأ الأنظمة الاستبدادية لاستخدام العنف ضد المجتمع لفرض نهجها التسلطي عليه، لأنها أنظمة غير شرعية، في حين تعد الأنظمة الديمقراطية في العالم أنظمة شرعية وتحظى بتأييد شعبي كونها جاءت عن طريق صناديق الاقتراع.

إن استخدام الأنظمة الديمقراطية للعنف بغرض فرض النظام والقانون يعد عنفاً شرعياً تلجأ إليه أغلب الدول الديمقراطية لتحقيق الأمان للمجتمع وردع الخارجين عليه، ولتبيان أوجه استخدام العنف الشرعي وغير الشرعي في ظل الأنظمة السياسية المختلفة، يجب البحث في المحاور أدناه:

أولاً-استخدام العنف في الأنظمة الاستبدادية:

يستند نهج سلطة الاستبداد في المجتمعات المتخلفة إلى منظومة فكرية فاشية، تستقطب من خلالها العناصر الضالة من المجتمع لتدعيم أجهزتها القمعية. ويجري انتقاؤهم بعناية تامة، تبعاً لانغماسهم في عالم الجريمة وانعدام الضمير ورغبتهم في تحقيق ذواتهم الهشة وعلى حساب المجتمع.

يعج قاع المجتمعات المتخلفة بالعديد ممن تنطبق عليهم الشروط للانتساب إلى الأجهزة القمعية، وبغض النظر عن الانتماءات القومية والمذهبية، وغيرها، لأنهم ينتمون إلى عالم آخر مخالف تماماً لعوالم بقية فئات المجتمع، عالم تسوده الجريمة والقهر ويتعارض مع القيم الاجتماعية والدينية.

إن انتقال عناصر عالم الجريمة من واقع كونهم خارجين عن القانون والأعراف الاجتماعية إلى عالم السلطة المستندة إلى سيادة دولة القانون يعني بكل المقاييس والأعراف تحول السلطة الممثلة للدولة إلى دولة إرهابية لا تجيد إلا لغة العنف والاستبداد في تعاملها مع الآخرين سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي.

ومن ثم فإنها لا تشكل خطورة على المجتمع ذاته فحسب، بل تتجاوز خطورتها لتنسحب نحو الخارج لتطول مجتمعات دول الجوار، ومع الزمن يتعاظم شرها بالإرهاب ليطول المجتمع الدولي.

حين تستمد السلطة نهجها من منظومة فكرية فاشية، متعارضة مع منظومة الأعراف والمواثيق الدولية، يسبب نهجها انتهاكاً صارخاً للمجتمع الدولي، وتصبح دولة إرهابية تشكل خطورة على السلام العالمي، ويستند معيار تصنيف دول الإرهاب في العالم إلى مدى استبدادها الداخلي المتمثل بالقتل الجماعي للمناوئين وتحت غطاء من الشرعية القانونية المؤطرة بمفهوم الدولة.

يعبر {مصطفى حجازي} عن إرهاب الدولة قائلاً:(يجسد قادة الدول الإرهابية الشرعنة لفعل القتل الجماعي انطلاقاً من أفكار سياسية، ويصل فعل القتل إلى حد الوحشية الدموية بزعم أنهم يقومون بواجبهم في إحقاق العدالة والدفاع عن النفس).

إن ابتعاد الدولة عن مهامها المفترضة راعية لمصالح المجتمع كله إلى دولة راعية لمصالح مجموعة تمثل عالم الجريمة، وتهيمن على مواردها وآلياتها يشكل تهديداً مباشراً لمقومات المجتمع، ويهدف إلى تحقيق مصالحها الذاتية وعلى حساب مصالح فئات المجتمع كافة.

وبهذا فإنها تمنح نفسها الحق باعتماد كل الأساليب غير المشروعة والمنافية للقيم الاجتماعية كالقتل الجماعي، والمجازر الوحشية ضد المناوئين لها وتحت لافتة الدفاع عن النفس ضد المجموع.

لا يجري التسويغ لفعل القتل الجماعي وارتكاب المجازر من دون تغطية فكرية فاشية تسهم في السيطرة على ذهنية المجموعة الممارسة لفعل القتل مقدمةً المسوغات والحجج الواهية لخلق حالة من الاستعداد النفسي أو لتدعيم فعل الشر المتأصل في كينونة الذات من دون الإحساس بالإثم وتحت لافتة الدفاع عن النفس.

ينطلق فعل القتل والإرهاب وما تمارسه دولة الإرهاب ضد المجتمع من نهج منظومتها الفكرية الممثلة بحزبها الفاشي الذي يقبض على زمام السلطة السياسية، حيث تعمد إلى ترسيخ مفاهيمها ونهجها في القتل والإبادة في ذهنية منتسبي حزبها الفاشي، وبهذا فإنها تشكل قاعدة إرهابية تتحالف بعد ذلك مع عناصر القاع في المجتمع لفرض سطوتها وإرهابها على كامل المجتمع.

ليس ارتكاب فعل القتل الجماعي والمجازر الدموية وليد واقع الحدث ورد فعل ضد المناوئين، وإنما ممارسة يومية أعدت لها قيادة الحزب الفاشي مجموعات من منتسبيها بوقت سابق من خلال ممارسة فعلين، هما ترسيخ الاعتقاد لدى عناصر الحزب والأجهزة القمعية بأن المجتمع لا يفهم سوى لغة العنف والاستبداد لإحكام السيطرة عليه، وبخلاف ذلك سينتهج المجتمع الأسلوب ذاته للقصاص منهم حال تمكنه من ذلك، وعليه يجب توجيه ضربات استباقية إليه لشل قدراته المضادة.

وأما الفعل الثاني فهو تعريض منتسبي الحزب والأجهزة القمعية لحالة من المهانة والإذلال والخوف من قيادة الحزب الفاشي لإحكام السيطرة عليهم، وقمع أي توجهات معاكسة تتعارض وآراء القيادة ونهجها.

تفرض قيادة الحزب الفاشي من خلال هذين الفعلين حالة من الهيمنة والإذلال على المجتمع،

وينسحب ذلك على كل قطاعات الدولة المهيمنة عليها، ما يؤدي إلى حالة من التناسل لفعل الإهانة والإذلال، يبدأ من نخبة سلطة الاستبداد وينتهي بأصغر منتسب للأجهزة الحزبية والقمعية وأجهزة الدولة وينسحب بعد ذلك على كل المواطنين.

يرى {مصطفى حجازي}(أن العنف والقسوة اللذين تمارسهما أدوات السلطة حين ملاحقة بعض المخالفين في أمور صغيرة أو كبيرة، ناهيك بإهانة كرامة المواطن والنيل والتلذذ في عمليات التعذيب والإيذاء الجسدي فيأثناء التحقيق، أمور لا تمت بصلة إلى ما تفترضه القوانين من علاقات وأساليب تعامل، إن في ذاك تشفياً واضحاً وتفريغاً للعدوانية المتراكمة نتيجة القهر المزمن الذي أصاب هؤلاء قبل أن يحتلوا مناصبهم كونهم أدوات قمعية في السلطة).

تعتمد دولة الإرهاب أساليب الإذلال والقسوة والعنف والحطّ من كرامة المواطن في كل مرافق الدولة وتلك السياسة من الإذلال للمواطن تصبح ممارسة يومية بوعي أو من دون وعي لكل موظفي الدولة لترسيخ ظاهرة الخوف والخشية في عدم الوعي لدى المواطن لكل ما يمت بصلة للدولة، ما يؤدي مع الزمن إلى حالة من المهانة والإذلال والحطّ من الكرامة لدى المواطن، ويدفعه أكثر نحو الحذر والخشية من كل ما يمت بصلة إلى الدولة للحفاظ على حياته وما تبقى من كرامته المهدورة يومياً.

إن العنف هو الوجه الآخر للإرهاب، لأنه يشيع جواً من الخوف والمهانة في المجتمع، ويفرض سلوكاً يشوبه العنف والقهر بين أفراده، وعندما تتصاعد وتيرة إرهاب الدولة ضد المجتمع يبدأ العد التنازلي لانهيار مقومات سلطتها.

وتلجأ دولة الإرهاب إلى تجهيل المواطن وإفقاره وتعريضه لأنواع شتى من المهانة والإذلال، بهدف إعطاب أي فعل أو احتجاج مناهض ضدها.

وتجعل المجتمع مجموعة من القطيع تقوده حيث تشاء، وأي خروج عن مسار القطيع بوعي أو من دون وعي تعمد كلاب دولة الإرهاب من خلال نباحها إلى إعادتهم إلى مسار القطيع أو تقطيعهم إلى أوصال ليكونوا عبرة لبقية أفراد القطيع.

ثانياً-استخدام العنف في النظم الشمولية والديمقراطية:

السلطة مفهوم إكراهي، تحتكر وسائل العنف لتنظيم سلوك المجتمع من خلال القانون الرادع أو من خلال استخدام العنف والاستبداد لإخضاع الخارجين عليها، وتكتسب شرعيتها كقوة من القانون لتسويغ استخدامها للعنف والاستبداد ضد المجتمع لفرض قيمها وتوجهاتها تماشياً مع القول المأثور: (القوة تخلق الحق). وغالباً ما تؤطر استخدامها للعنف بإطار قانوني أو أخلاقي أو ديني، لكسب المزيد من التأييد لإجراءاتها العنفية ضد المجموعات المناهضة لها.

يعتقد {أودونيس}(أن كل شعب يتكلم لغة الخير والشر الخاصة به).

تختلف الشرعية في استخدام العنف ضد المجتمع في النظم الشمولية عنها في النظم الديمقراطية، فالأولى تدرك جيداً أنها نظم غير شرعية، أي إنها لم تصل إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، وشرعية سلطتها تعود إلى تحالفاتها مع إحدى فئات المجتمع بغية تحقيق المصالح المتبادلة بينهما وعلى حساب الفئات الأخرى، وهذا التحالف يجير لمصلحتها وبدعم من أجهزتها القمعية.

يرى {فرانسيس فوكوياما}(أن النظام الشمولي لايحتاج إلى إضفاء الشرعية على سلطته من كل فئات المجتمع، ونقص الشرعية للنظام لا يخلق أزمة في داخله، ولكن حال قيام النظام بإلحاق الضرر بمصالح النخبة المرتبطة به، خاصة تلك التي تحتكر أجهزة القمع، الشرطة، والقوات المسلحة، والحزب الحاكم، يحدث خلل في شرعيته الداخلية، أي إن أزمة شرعية النظام الشمولي تعني الأزمة داخل نخبة النظام ذاته).

يهدف استخدام العنف والاستبداد ضد المجتمع في النظام الشمولي إلى الحفاظ على السلطة أمداً طويلاً من خلال بناء شبكات من الأجهزة الأمنية، لذا نجد أن معظم ميزانية الدولة في تلك الأنظمة تذهب إلى تقوية الأجهزة القمعية وتعزيزها وعلى حساب قطاعات التنمية.

ويختلف الأمر في الأنظمة الديمقراطية، فالمبالغ المالية المرصودة لأجهزة القمع في تناقص مستمر، وتقتصر مهمتها على المحافظة على النظام وتوفير الحدود القصوى من الأمان للمواطن.

السلطة الديمقراطية ليست بحاجة لأجهزة قمع متعددة تُخضع من خلالها المجتمع لتوجهاتها أو لانتزاع الشرعية منه، وأجهزة القمع مؤطرة بشبكة من القوانين والتشريعات التي تحدُّ من ممارساتها غير المشروعة ضد المجتمع.

وعليه فإن العلاقة بين المجتمع وأجهزة القمع في النظم الديمقراطية علاقة غير عدائية، بل العكس يلجأ المواطن إلى الشرطة للحصول على الخدمات الضرورية.

ومن مهام الشرطة تنظيم حركة المرور، وإجراء التحقيق في الجرائم المختلفة، ومكافحة الشغب، وتجديد جوازات السفر، وتقديم الإسعافات الأولية في حوادث الطرق، وغيرها تماشياً مع القول المأثور: (الشرطة في خدمة الشعب).

ويهدف استخدام العنف في النظم الديمقراطية إلى فرض النظام والحفاظ على الممتلكات العامة، وقد تحدث بعض التجاوزات غير المسوغة لاستخدام العنف المفرط ضد المشاركين في الاحتجاج!.

عموماً يجب التفريق بين استخدام العنف في النظم الشمولية واستخدامه في النظم الديمقراطية، حيث إن استخدام العنف في الأولى لا يعد شرعياً كونه يهدف إلى الحفاظ على السلطة غير الشرعية، وفي الثانية يعد بمنزلة عنف شرعي له أهداف شرعية.

يرى {روبسبيير}(أنه يجب أن لا يخلط الناس بين استبداد الحرية واستبداد الطغيان، فالشدة وما يلجأ إليه الطغاة مصدرها التعنت والقسوة، أما الشدة التي تمارسها الحرية فمصدرها حبُّ الخير).

وما لم يجرِ إدراك هذه الحقيقة من جميع أفراد المجتمع، لا يمكن تحديد شرعية استخدام العنف، إن استخدام العنف أياً كان شكله يعدّ مرفوضاً حضارياً، ما دامت سُبل الحوار والمفاوضات قادرة على إيجاد الحلول وإجراء التسويات العادلة بين السلطة والمجتمع.

الفصل الثاني

سلطة الاستبداد والمجتمع

النهج الاستبدادي ومنظومة القيم في المجتمع

يعود تفشي أنماط السلوك غير السوي في المجتمعات المقهورة إلى ممارسات العنف والاضطهاد لسلطة الاستبداد أمداً طويلاً، وبغيابها يجب القيام بحملة توعية كاملة في صفوف المجتمع من أجل إزالة آثار العنف ومسبباته من السلوكيات والتصرفات غير السوية من خلال إشاعة مفاهيم التسامح والحب وإحلال مبادئ العدالة والمساواة في المجتمع.

وهناك أنماط أخرى من السلوك غير السوي، توارثها المجتمع تاريخياً وأصبحت جزءاً من عاداته وتقاليده كإبداء مظاهر الخضوع والإذعان لأصحاب النفوذ السياسي والاجتماعي والديني وعدّها نوعاً من الاحترام والتبارك، وفي الحقيقة إنها مظاهر من الإذعان والخنوع مغلفة بغطاء خلقي وأدبي، مازالت شائعة ومتبعة في المجتمعات المقهورة.

يؤدي انهيار سلطة الاستبداد إلى ظهور زعامات ومراكز قوى متعددة في المجتمع، وتعدد مصادر القرار خاصة في ظل ضعف أجهزة القمع للسلطة الجديدة، حيث يتماهى الإنسان المقهور بسلطة الاستبداد ويتبع الأنماط غير السوية مصحوبة بالعنف والقسوة مع محيطه لتحقيق رغباته الخاصة وتعويض ما فاته من خسارات في ظل سلطة الاستبداد.

ولإزالة آثار السلوكيات غير السوية للمجتمع المقهور يجب فسح المجال لعلماء الاجتماع للنهوض بمهمة التوعية ووضع برامج خاصة لاستئصالها من وجدان المجتمع ونشر مفاهيم التسامح والمحبة، ولتسليط الضوء أكثر على الأنماط غير السوية التاريخية والمحدثة ومظاهر تماهي الإنسان المقهور بسلطة الاستبداد، يتعين البحث في النقاط أدناه:

أولاً- اختلال أنماط السلوك الاجتماعي:

هناك علاقة مباشرة بين ممارسات السلطة المستبدة والانحراف في أنماط السلوك غير السوي في المجتمع، وتعمل السلطة العادلة على تقويم السلوك الشائن من خلال نشرها لمبادئ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، للارتقاء بالأنماط السوية للسلوك الاجتماعي وخلق وشائج جديدة بين أفراده تستند إلى شروط العقد الاجتماعي والسياسي.

لا تقتصر الوشائج الجديدة على السلطة، وإنما تنسحب على كل أفراد المجتمع، حيث يتصرف الأفراد على نحو أكثر تسامحاً ورقياً فيما بينهم للاستفادة القصوى من المناخ العادل وما توفره السلطة لتحقيق المصالح المتبادلة، ومن ثم تحقيق المكاسب والمنافع المتبادلة، وبالمحصلة خلق السلام والاستقرار الاجتماعي الذي يحيد آليات العنف والاستبداد للسلطة ويخفف وتيرة العنف الاجتماعي.

يعتقد {مصطفى حجازي}(إذا كان القهر من خلال الإرهاب والقمع هو الحقيقة وما عشش في بنية المجتمع المتخلف لينخرها ويلغمها، فإن العنف في صوره المختلفة لابد أن يكون السلوك الأكثر شيوعاً حين تسنح الفرص، تلك هي كارثة الرباط الإنساني، ما دامت لم تتغير العلاقة بأخرى أكثر مساواة تعيد الاعتبار إلى الحاكم والمحكوم).

تعدّ السلطة المستبدة مؤسسة تشرف على ابتكار آليات العنف والقهر وسُبله للسيطرة على المجتمع لإطالة فترة تحكمها فيه. ولاتقتصر تلك السُبل على تفعيل أجهزة العنف أو تعددها، وإنما تترافق مع نهج وتوجه فكري يعمل على ترسيخ مفاهيم الإذعان والخنوع في وجدان الإنسان المقهور من أجل شل حركته المضادة وأمداً طويلاً.

وهنا تكمن خطورة مؤسسة الاستبداد خاصة إذا نجحت في إضعاف حركة التوجهات الفكرية المضادة وشلّها من التسرب إلى مفاصل المجتمع، كما تعمل على ترسيخ حالة الشعور بالتهديد المتواصل وعدم الاستقرار في عدم الوعي، ما يجعل الإنسان المقهور في موقف الدفاع الدائم والحذر الشديد من أي شيء يمت بصلة إلى السلطة أو قد يخالف توجهاتها للحفاظ على حياته!.

حينها يصاب الإنسان المقهور بحالة من العجز واليأس وعدم القابلية لاستيعاب الأحداث الجارية في محيطه، والقبول بالأمر الواقع، ويلجأ إلى أساليب الادعاء الفارغ بإدراك الأحداث الجارية للوصول إلى حالة التوازن النفسي الكاذب.

إن من الخطأ الفادح قراءة هذا الواقع الاجتماعي بمسلمات فكرية جاهزة، تستند إلى الاحتكام إلى مفهوم العقل وحده من دون النظر إلى العواطف الكامنة في الذات الإنسانية المقهورة لإعطاء تفسيرات غير دقيقة لشأن اجتماعي دقيق يختلف كلياً عن الشأن السياسي وتفسيراته المضللة عن الواقع الاجتماعي.

لا يستند التنافس بين الأحزاب السياسية في المجتمع المتخلف لاستقطاب الأوساط الاجتماعية أو كسبها وتوظيفها لتوجهاتها أو تنظيمها الحزبي عملياً إلى القناعة الفكرية ـ بعكس ادعاءات الأحزاب! ـ وإنما إلى دغدغة عواطف العامة ومشاعرهم من الناس واستغلال جنوحها للعدالة والمساواة، بدليل أن أغلبهم من الأميين ويجهل أغلبهم ماهية الفكر وما يعتنقه، وليس لديهم القدرة على خوض المناقشة الفكرية للدفاع عن توجهاتهم ومعتقداتهم السياسية، في حين أن المثقف وما يعتنقه من فكر ناتج من إدراك ووعي بماهيته ولديه القدرة على خوض المناقشة الفكرية للدفاع عنه أو لإقناع الآخرين به.

يرى {بارتيو}(أن العواطف هي القوى الأساسية المسيطرة على السلوك الاجتماعي، في حين أن المنطق والعقلانية لها أهمية ضئيلة، وعلى الباحث ألا يلجأ إلى تفسير السلوك البشري من خلال المنطق والعقلانية، وإنما عليه أن يلجأ إلى دراسة العواطف الكامنة وراء هذا السلوك).

وهذا ما يدفعنا للمطالبة بضرورة إشراك علماء الاجتماع في اتخاذ القرارات السياسية الخاصة بالشأن الاجتماعي، إذا ما أريد للحلول أن تأخذ مجراها الصحيح في معالجة أزمات المجتمع المستعصية، واجتثاث مسبباتها عبر استخدام سبل علمية صحيحة وبعيدة كل البعد عن المسلمات النظرية للسياسي، وما يتخذه في أغلب الأحيان من أساليب عنفية لفرض السلوك السوي أو تعديل المسار الاجتماعي بما يتوافق وتوجهاته الفكرية.

إن أغلب الأزمات الاجتماعية وما أسفرت عنه من كوارث ومعاناة دفع المجتمع ثمنها الباهظ، خاصة في دول العالم النامي، ناتجة من انفراد السياسي بالقرار، واعتقاده الخاطئ بأنه أكثر إدراكاً وفهماً للمعضلات الاجتماعية من الآخرين.

وجرى إقصاء المختصين والباحثين والمثقفين عن مراكز القرار، نتيجة سيطرة عديمي المواهب على قيادات الأحزاب السياسية ومن ثم تعطيل مشاركة النخب العلمية والمثقفة في اتخاذ القرار.

تنتهج الأنظمة القهرية نهجين أساسين للتحكم في المجتمع هما الاستبداد والعنف وترسيخ هواجس الخوف والإذعان في الذات الإنسانية لشل قدرتها على الحركة المضادة، وتعاني أغلب تلك المجتمعات الاستنفار الدائم للدفاع عن النفس ضد الجوع والفقر والقهر سعياً للحفاظ على ذاتها المستلبة.

في حين يؤسس الاستقرار الاجتماعي لحالة المطالبة بتحقيق الإصلاح لجني أكبر قدر ممكن من المنفعة، لأن المطالبة الفردية لاتحقق الرغبة والطموح لعدم قدرتها على فرض مطالبها على السلطة إلا من خلال المطالبة بمصالح المجتمع كله.

لذا فإن الأنظمة المستبدة حين تشعر بأنها استنفدت كل سُبل تصعيد حالة الاستنفار لدى الفرد في المجتمع تلجأ إلى شن الحروب على جيرانها من أجل خلق سُبل جديدة تعمل على تصعيد حالة الاستنفار إلى أقصى حدودها، إن شعور الفرد بحالة التهديد والفناء الكامل يؤسس لحالة أكثر تعقيداً تتجاوز حالة العجز واليأس إلى حالة الإيمان بالقدرية وبعدم جدوى المقاومة!.

ترى {ماريا برنيري}(أن النظم المستبدة لا يمكنها أن تعيش إلا إذا جعلت من الحرب مؤسسة دائمة).

يعود تفشي أنماط السلوك غير السوي في المجتمع إلى حالة الاستبداد والعنف، وتكمن المعالجة في القيام بحملة توعية شاملة عن أنماط السلوك السوي لتحقيق العدالة والمساواة، وتلك المهمة تقع على عاتق المختصين من علماء الاجتماع ورجال الدين الأسوياء والمثقفين، لأنهم أكثر دراية ومعرفة بهموم المجتمع ومؤهلون للمساهمة في رفع مستوى الوعي وإعادة توظيف القيم الإنسانية في وجدانه.

ثانياً- السلوك المتوارث للإذعان والخنوع في المجتمع:

حينما تخضع المجتمعات للاستبداد والعنف المفرط أمداً طويلاً تنغرز في ذاتها أنماط من السلوك غير السوي تتنافى وسماتها الأساسية للحفاظ على ذاتها المستلبة من الهلاك.

ومع الزمن يصبح السلوك غير السوي نمطاً سائداً في المجتمع، ومنغرزاً في عدم الوعي لدى الغالبية من أفراده، ولا يجد فيه المجتمع سلوكاً شاذاً ومنحطاً يجب التخلي عنه، لأنه متوارث عبر الأجيال ولم يعد قادراً على التمييز بينه وبين السلوك السوي.

تشير أنماط السلوك الشاذ إلى المجتمعات المتخلفة، خاصة في أريافه، فمع انتهاء مرحلة الإقطاع وانحسار سطوة الإقطاعي تجد أن العديد من أبناء الأرياف مازالوا يمارسون سلوكاً شاذاً في إبداء الخضوع والإذلال لأسر الإقطاعيين.

وتمارس سلطات الاستبداد في العصر الراهن سلوكاً مماثلاً لفرض أنماط الخضوع والإذلال على أفراد المجتمع، فبمجرد أن ينتمي الفرد إلى عائلة رئيس سلطة الاستبداد أو عشيرته أو رموزه يفرض سطوته وبطشه لإخضاع أفراد المجتمع لمشيئته.

وحالما تتقاطع مصالح أي فرد من أفراد المجتمع مع عائلة السلطان أو حاشيته، ينال من السياط والإهانة ما يجعله عبرة لبقية أفراد المجتمع الرافضين لاتباع هذه الأنماط الشاذة!، وكلما تنامت أنماط السلوك الشاذ لدى العامة من الناس مارست طبقة الأشرار سطوتها وبطشها لفرض المزيد من مظاهر الإذلال والخضوع على أفراد المجتمع.

ويسعى بعض رؤساء الأنظمة الاستبدادية للتخلي عن لقبه الوظيفي في الدولة، رئيس الجمهورية، للإيحاء بأنه أحد أفراد الشعب وغير معني بآليات العنف في السلطة، لكنه يمنح نفسه لقب الأخ، أو العم لفرض نوع آخر من الخضوع والإذلال على المواطنين، لأن تلك الألقاب تتداخل مع القيم والأعراف الاجتماعية وما تفرضه من إبداء الطاعة والخضوع وعدم المناقشة والقبول بالخضوع والإذلال للأخ الكبير والعم كونهما يستمدان سطوتهما من القيم الاجتماعية، وأي خروج على تلك القيم والأعراف الاجتماعية يعني خروجاً على حدود المجتمع، وبهذا يحاول الرؤساء الجدد تجيير القيم والأعراف الاجتماعية لخدمة سلطتهم وفرض توجهاتهم المطالبة بالخضوع والإذلال عبر سلطتين هما سلطة العنف والاستبداد وسلطة الأعراف والقيم والاجتماعية.

يعتقد {جيمس سكوت}(أنه إذا كان الخضوع يتطلب تعبيراً عن المذلة والانصياع فإن الهيمنة ذاتها تتطلب تعبيراً مقنعاً عن الرفعة والسيادة).إن تأطير أنماط السلوك الشاذ، الخضوع والإذلال، في ذوات العامة من الناس بإطار الاحترام أو التبارك أو الدين يخفي بين طياته مؤشرات على استمرار سطوة القوي على الضعيف بأنماط سلوكية شاذة ومنغرزة في عدم الوعي منذ أمد طويل.

أُجبرت المجتمعات بما أصابها من الاستبداد على ارتداء الأقنعة للحفاظ على ذاتها المستلبة من بطش سلطة الاستبداد وسطوتها، وهي غير قادرة على خلع أقنعتها حتى بعد زوال سلطة الاستبداد والتخلي عن أنماط سلوكها الشاذ في الخضوع والإذلال.

لأن أنماط سلوكها الشاذ منغرزة في عدم الوعي وتحتاج إلى فترة ليست بالقليلة لتقتنع بأن سلطة الاستبداد لم يعد لها وجود، ويجب عليها التخلي عن سلوكها الشاذ والتصرف بحالة سوية تماشياً مع تغير الحالة السياسية.

يعبر {جورج آليوت} عن ظاهرة ارتداء الأقنعة قائلاً:(إن ضرورة ارتداء الأقنعة في حضور سلطة الاستبداد تأتي من فعل الكبت والقهر المستور الذي لا يمكن أن يبقى كامناً إلى ما لانهاية).

يضطر المجتمع المقهور أمداً طويلاً إلى مواجهة العنف بالعنف المضاد لانتزاع حريته وكرامته المستلبة من سلطة الاستبداد، وغالباً ما يكون رد الفعل المضاد مصحوباً بحالة من الانتقام العشوائي يطول كل رموز سلطة الاستبداد ومنتسبيها ومؤيديها ، للتعبير عن حالة الحقد والكراهية الكامنة في ذاته.

ويتطلب الأمر القيام بحملة توعية شاملة في المجتمع لاجتثاث أنماط السلوك الشاذ من وجدان المجتمع، وغرز مفاهيم العزة والسمو مكانها للنهوض بمستوى الوعي الاجتماعي لمصاف الأنماط السلوكية السوية.

يرى {شارون برهم} أن نظرية ردّ الفعل تنطلق من الإرهاص القائل:(إن ثمة رغبة بشرية في الحصول على الحرية والاستقلال، وهذه الرغبة المكبوته تحت وطأة التهديد والعنف لابد أن تقود أصحابها إلى ردّ فعل معارض لتحقيقها).

تختلف أنماط السلوك وفرض الرقابة على الذات بين رموز سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، فأنماط السلوك في الأولى تتسم بالتعالي والقسوة وينعكس ذلك على اختلال نظام الرقابة على الذات، الضمير والالتزام بالقيم الإنسانية، لديهم ليشير إلى حالة البطش واستخدام العنف ضد المجتمع.

وبالمقابل يتسم سلوك المجتمع المقهور بإبداء مظاهر الخضوع والإذلال لتحاشي سطوة رموز سلطة الاستبداد وبطشهم ، ونظام الرقابة الذاتي لديهم يتسم بإحكام السيطرة على ردود الفعل غير المنضبطة للحفاظ على الذات من الهلاك.

إضافة إلى الاحتكام إلى الضمير والالتزام بالقيم الإنسانية في التعاطي مع النهج المضاد لسلطة الاستبداد، لأن معركة المواجهة النهائية بين الطرفين تتطلب دفاعاً عن نهج ما، وبغض النظر عن صحته لتحفيز الذات على المواجهة والتضحية بالنفس من أجل نيل الحرية أو من أجل الاحتفاظ بالسلطة.

ثالثاً- تماهي الإنسان المقهور بسلطة الاستبداد:

يعود الدافع الأساس لاستخدام العنف والاستبداد ضد المجتمع من قبل السلطات المستبدة إلى هواجسها بأنها غير شرعية، ولا تحظى بالتأييد الضروري لها، لذا تلجأ إلى استخدام العنف المفرط لإخضاع القسم الأعظم من السكان لسلطتها، وكلما زاد الرفض الاجتماعي لها ضاعفت وتيرة عنفها واستبدادها.

يؤدي هذا الأمر بالنتيجة إلى تحول السلطة وأجهزتها القمعية إلى عصابات كبيرة، ليس لها

علاقة بمفهوم السلطة والدولة، وإنما تمتهن أعراف عصابات المافيات في إدارة شؤون الدولة، وبالمقابل يتحول المجتمع إلى أفراد مسلوبي الإرادة والفعل، تقودهم عصابات السلطة كالقطيع إلى حيث تشاء ومن دون اعتراض أو مناقشة!.

وحينها يتولد لدى الفرد في المجتمع الإحساس بالخطر الدائم الذي يتهدد حياته، ويجعله متحفزاً للأخطار ودائم الشك في محيطه وعلاقاته بأفراد المجتمع.

وتدفعه هواجسه في الشك والريبة نحو إيقاع الأذى بالآخرين نوعاً من الدفاع عن النفس المهددة في كل حين، في مجتمع الغابة المليئة بالوحوش، والمتحينة لفسحة الانقضاض على ضحيتها وفرض هيمنتها على الآخرين، وبهذا تضمحل أواصر العلاقة الإنسانية بين أفراد المجتمع، لتحل مكانها علاقات اضطهادية مبنية على تحقيق المصالح الذاتية وعلى حساب الآخرين.

تنهار منظومة القيم في المجتمعات القهرية، ويلجأ الإنسان الضعيف فيها إلى أساليب لخداع الذات، ومنافية للقيم للدفاع عن ذاته المسلوبة قسراً أو المعرضة للانتهاك والتجاوز.

ومن تلك الأساليب التماهي بسلوك السلطة المستبدة، وممارسة العنف والاضطهاد لأقرانه الضعفاء من البشر، مستمداً نفوذه الجديد في السطوة والاضطهاد من المستبد ذاته وساعياً لتقديم فروض الطاعة العمياء والخضوع الذليل والعمل أداة عنف.

هذا النموذج من الإنسان المقهور غالباً ما يكون من عناصر قاع المجتمع، لا تردعه منظومة القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية وما أضعفته السلطة، وهو في الأساس يعاني هشاشة ذاته الحاقدة على الأنماط الاجتماعية السوية.

يصف {مصطفى حجازي} سلوك هذا النموذج من الإنسان المقهور قائلاً:(يتحول الإنسان المقهور من ضحية إلى معتدٍ على أمثاله الأضعف قدرة والأقل خطورة، وهذا التحول يجعله أداة بطش بيد المتسلط نتيجة معاناته من حالة وهم القيمة والاعتبار الذاتيين، ما يدفعه إلى الاستزلام لدى المتسلط وهذا هو التماهي بعدوان المتسلط).

لا تنتهي آثار القهر والاستبداد التي مورست ضد المجتمعات بزوال مسبباتها، وإنما تظهر نتائجها الكارثية والمدمرة على المجتمع حال انهيار سلطة الاستبداد، حيث يتماهى بعض أفراد المجتمع بسلطة الاستبداد المنهارة فيستخدمون العنف والاستبداد تعبيراً عن الآثار السلبية الكامنة في وجدانهم منذ أمد طويل.

يعد هذا المسعى الجديد للمجتمع المقهور تنفيساً عن حالة القهر الكامنة في ذاته، ويبرز أكثر في السلطة الجديدة التي تعاني الضعف في أجهزتها القمعية، للحدّ من تعدد السلطات في المجتمع.

يؤدي انهيار سلطة الاستبداد وتفكك أجهزتها القمعية إلى خلق حالة من تعدد السلطات داخل المجتمع، تقودها عناصر من أجهزة القمع للسلطة السابقة لاستعادة امتيازاتها وفرض سطوتها من جديد على المجتمع.

وبالمقابل تتحين بعض عناصر المجتمع المقهور الفسحة لتشكيل سلطتين، الأولى سلطة داخل المجتمع تفرض نفسها بقوة السلاح والعنف لابتزاز بعض فئات المجتمع، وتحقيق المصالح الخاصة وتعويض نفسها عن سنوات الحرمان والجوع من أجل انتقالها من مستوى القاع إلى مستوى القمة في المجتمع.

والثانية سلطة داخل السلطة الجديدة، تسعى لاستغلال مراكزها في الدولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من عمليات السلب والنهب لما تبقى من أموال الدولة تعويضاً لها عن سنوات الحيف والحرمان، ومكافأة لها على سنوات النضال ضد السلطة السابقة.

إضافة إلى سعيها لإيجاد مركز اجتماعي من خلال نفوذها داخل السلطة الجديدة، واستباحة لأموال الدولة كونهما سلطتين متوازيتين.

هذا المشهد من الخراب وما يطول المجتمع يضعف السلطة الجديدة وينذر بتفكك روابط المجتمع وأواصره ما لم تفرض هيبتها من خلال احتكارها لأجهزة القمع وإنهاء ظاهرة تعدد السلطات في المجتمع.

يعتقد {مصطفى حجازي}(أن الإنسان المقهور إذا أتيحت له فرصة التزود ببعض أسباب القوة، وفي ظل غياب السلطة، يجد من حقه التعويض عمّا أصابه من حيف مزمن، فهو يحقق ذاته من خلال الملكية المادية مثلاً أعلى للقيمة الذاتية، وهو يتشفى من خلال استباحة من يمثلون الخطورة في نظره، وهو يتبع في كل ذلك نموذج من قاموا على أمره في اغتنام الفرص، وما يتيحه المركز أو الظرف، من هنا نلمس إلى أي مدى تتهدد قيمة الإنسان في المجتمع المتخلف).

تشير التجارب في المجتمعات القهرية بعد انهيار سلطة الاستبداد إلى تصدر أعداد كبيرة من عناصر قاع المجتمع المشهد العام للسلطة الجديدة ، ساعيةً لتحقيق ذاتها وتعويض نفسها عن سنوات الحرمان والقهر من خلال استباحة أموال الدولة الجديدة، وفرض سطوتها على المجتمع بأساليب لا تقل همجية وعنفاً واستبداداً من سلطة الاستبداد المنهارة.

ويستمر هذا المشهد من الخراب سنوات عديدة، ريثما تستعيد السلطة الجديدة سطوتها وتؤسس لدولة القانون، حينها سيبدأ العد التنازلي لإزاحة عناصر القاع عن مراكزهم في السلطة الجديدة، فتتوحد مراكز القرار وتزول ظاهرة تعدد السلطات مع الزمن لمصلحة مؤسسات الدولة الجديدة.

حينئذ يقتصر الخيار أمامهم إما على الاندماج في النظام الجديد واتباع الأنماط الاجتماعية السوية في التنافس الحر، وإما على انقلابهم على النظام الجديد ومن ثم يترجح أن يكون مكانهم السجن لتجاوزهم على القانون والأعراف الاجتماعية.

وبغياب مشهد الخراب وعناصره من عناصر أجهزة القمع لسلطة الاستبداد المنهارة، تبرز نخبة المجتمع الحقيقية المكونة من العلماء والخبراء والباحثين والتكنوقراط والسياسيين الأكفاء لإدارة مؤسسات الدولة الجديدة، لتعويض المجتمع عن سنوات الحرمان والحيف وما طاله.

وتبدأ مرحلة جديدة من البناء والتنمية والتقدم نحو المستقبل بخطوات مدروسة، وبدولة حديثة تستند إلى القانون والدستور في أداء عملها وتسعى لرفاهية الإنسان.

التأثيرات السلبية للاستبداد في بنية ا لمجتمع

تعمل سلطة الاستبداد على إثارة الفتن العرقية والمذهبية واستعداء الأديان المخالفة لتأجيج حالة التناحر بين فئات المجتمع من خلال الاستعانة بفئة اجتماعية لضرب فئات اجتماعية أخرى، ما يؤدي إلى خلق حالة من الكراهية والحقد فيما بينهم، وتلك الحالة تذكيها الأعراف العشائرية الثأرية والانتقامية لتمهد الأرضية لنشوب الحرب الأهلية التي تستفيد منها سلطة الاستبداد لإحكام سيطرتها على الجميع أمداً طويلاً.

وتجري سلطة الاستبداد تحالفات مع التيارات المتطرفة لترسيخ الاعتقاد لدى العامة من الناس بحالة القدر وعدم جدوى المعارضة، وضرورة الانصياع لتوجهات سلطات الاستبداد، وتقديم الولاء والطاعة لأولياء الأمر وعدم الخوض في الشؤون الدنيوية.

وتهدف تلك التوجهات المتطرفة إلى منح سلطة الاستبداد الشرعية وتوظيف حالة القدرية وعدم الجدوى من أجل استغلال العامة من الناس، ودفعها نحو المجهول، وتوريطها في عمليات إرهابية ضد المجتمعات المسالمة لحرف نضالها الحقيقي ضد السلطات المستبدة.

وغالباً ما تكون تلك العمليات الإرهابية مدفوعة الأجر مقدماً لتأجيج صراع الحضارات، ولمناقشة أكثر للآثار السلبية وما تتركه سلطة الاستبداد في المجتمع، نتناول المحاور أدناه:

أولاً-النزاعات العرقية والمذهبية:

تمثل سلطة الاستبداد مجموعة من عناصر القاع الخارجة على حدود المجتمع، حيث تلجأ إلى العنف والقهر للحفاظ على سلطتها.

وتتبع كل الأساليب الخسيسة من أجل الحفاظ على مصالحها وامتيازاتها أمداً طويلاً، ولا تتورع عن التعامل مع الأعداء التقليديين للوطن، بل إنها مستعدة لعرض الوطن كاملاً في سوق المزاد الدولي مقابل احتفاظها بالسلطة.

ومن أساليب سلطة الاستبداد لفرض سطوتها على المجتمع اللجوء إلى إثارة الفتن العرقية والمذهبية، والاستعداء الديني داخل المجتمع من خلال تحريض الفئات الاجتماعية، بعضها ضد بعضها الآخر، أو الاستعانة بفئة اجتماعية ومنحها الامتيازات والصلاحيات لضرب الفئات الأخرى.

ومن ثم الاستغناء عنها واللجوء إلى فئة أخرى عانت تعسف الفئة الأولى وظلمها، وهكذا تعمد إلى توريط فئات متعددة من المجتمع بنزاعات لا حصر لها، لتأجيج هواجس الحقد والكراهية فيما بينهم.

هذا التصعيد لأوجه الكراهية والحقد بين أفراد المجتمع يساعدها على الاستفراد بالجميع، ويزيد حاجة الفئات المتصارعة إليها لتغليبها على الفئات الأخرى والسعي للحصول على مزيد من الامتيازات ساعيةً إلى إمساك جميع الخيوط الرئيسة للصراع الاجتماعي المفتعل للحفاظ على السلطة.

ويترافق ذلك كله مع سياسة الإفقار والتجهيل وإضعاف مراكز القوى الفعالة في المجتمع لخلخلة البنية الاجتماعية وإضعاف أواصر العلاقة الإنسانية بين أفراده، وتسفيه القيم والعادات الاجتماعية والترويج لقيم التخلف كالسحر، والخرافات، والدجل، لإفساد المجتمع.

هذا الإفساد الاجتماعي المبرمج تظهر نتائجه المدمرة بعد سقوط سلطة الاستبداد، حيث تلجأ الفئات المقهورة إلى أساليب الانتقام والثائر وبعشوائية ومن دون تمييز من الفئات الاجتماعية الأخرى التي شاركت سلطة الاستبداد في ارتكاب المجازر والقتل الجماعي، وحصدت المكافآت والامتيازات والمال والجاه على أفعالها المشينة ضد المجتمع، خاصة عند شعور الفئات المقهورة بأنها لم تحاسب قانونياً على أفعالها المشينة.

وهذا يؤسس لحالة صراع جديد بين فئات المجتمع، تخوضها الفئات المقهورة ضد الفئات القاهرة وبوسائل من العنف والعنف المضاد، فالفئة الأولى تكون مدفوعة بهاجس الانتقام والثائر، والثانية مدفوعة بفعل الدفاع عن امتيازاتها وأوهامها باستعادة السلطة.

وبوجود سلطة ضعيفة وغير قادرة على التحكم في أوجه الصراع الجديد ينزلق المجتمع أكثر نحو العنف والعنف المضاد، ما يمهد الأرضية الضرورية لنشوب حرب أهلية ترتكب فيها مجازر دموية جديدة بين الفئات المتناحرة، لتكون بمنزلة حدود جديدة تفصل الفئات الاجتماعية عن بعضها. وتلك الحدود تخلق الكيانات المستقلة بحجة الدفاع عن النفس وتعمل على تفكك الدولة!.

تدفع هذه الحالة من التمزق الاجتماعي الدول المجاورة والطامعة للتدخل المباشر في الصراع، وتغذي جذوته لتحقيق المكاسب الإقليمية وعلى حساب الشعب ذاته، ويستفيد الطرف الخارجي الأقوى، الاحتلال، من الحالة ويعمد إلى إغراق البلاد بمزيد من الدماء لإنهاك أطراف الصراع، ومن ثم فرض شروطه على جميع الأطراف مقابل تحقيق الوفاق الاجتماعي بما يضمن مصالحه.

يصف {مصطفى حجازي} حالة التمزق والتناحر في المجتمعات المتخلفة قائلاً:(عند النظر إلى بنية المجتمعات المتخلفة، نجد بوضوح أن هناك انقسامات داخلية شبه أكيدة في كل منها، حيث ينقسم السكان إلى جماعات وطوائف مختلفة الانتماءات العرقية أو القومية أو الدينية المتصارعة فيما بينها وقد يكون هذا الصراع صريحاً متفجراً، أو يظل كامناً أبداً. طبعاً يستغل المتسلط الخارجي الذي يريد إحكام سيطرته على المجتمع هذه التناقضات مفجراً إياها، أو مهدداً بهذا التفجير من أجل فرض رغباته في الاستغلال، وهو يغذي هذه النعرات ويذكي جذوتها ما يجعل بلدان العالم المتخلف مهددة دوماً بانفجار العنف على شكل حرب أهلية، عرقية أو طائفية، تطغى عليها إجمالاً المجازر الدموية التي لاتقف حدودها عند حد معين).

هذا الإرث الثقيل والإفساد المتعمد للمجتمع وما ترثه السلطة، خاصة الضعيفة منها، وغير القادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة لفض الاشتباكات المتنامية بين فئاته، يدفع أكثر نحو التهيئة لنشوب الحرب الأهلية التي تقود المجتمع بكل فئاته إلى الدمار ممهدةً الأرضية لتفكك الدولة!.

يفتقد المجتمع الفاسد للحس الوطني، وليس لديه رؤية صائبة للواقع وتنعدم فيه روح المبادرة والسعي لإعادة الأواصر بين أبنائه وانتزاع مسوغات العنف، لأنه يريد تحقيق مصالحه الفئوية والقومية والمذهبية الآنية، مستغلاً الظروف غير الطبيعية وما تمر به الدولة والوطن.

ومدفوعاً بهاجس استغلال الظروف لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب تمنحه الدور الأكبر في السلطة الجديدة، لتحقيق الطموحات الاستراتيجية وما يؤهله لخوض معركة تحقيق المصالح على المدى البعيد.

وقد تحقق بعض الفئات الاجتماعية الأكثر تنظيماً مكاسب في غاية الأهمية في هذه المرحلة وعلى حساب بقية فئات المجتمع، لكنها لا محال ستخسرها مستقبلاً وبالسرعة نفسها التي حققتها حال قيام دولة قوية قادرة على فرض توجهاتها على الجميع.

أثبتت التجارب السياسية في العديدة من بلدان العالم التي مرت بظروف غير طبيعية وتعقيدات اجتماعية، أضعفت مكوناتها الأساس أن الاتفاقيات والمكاسب غير العادلة لا تصمد أمام تحديات المستقبل، ويجري نقضها حال استعادة الطرف الضعيف لمركزه وقوته، حيث يعمل على استعادة الحقوق والمكاسب غير المشروعة وما حققه الطرف الآخر في ظروف استثنائية.

تؤسس الاتفاقيات غير العادلة سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، لحالة من عدم الاستقرار، ولا تسعفها التشريعات والقوانين الدولية المُكبلة كونها تستند إلى قواعد غير عادلة في تحقيق المكاسب واستغلال الظروف الاستثنائية وما يمر به الوطن.

وعلى العكس من ذلك تؤسس الاتفاقيات العادلة والمنصفة لحالة الاستقرار السياسي، كونها لا تغلب مصالح طرف على حساب الطرف الآخر، لذا فإن فرصة صمودها أمام التحديات المستقبلية تكون أكبر من فرصة إخفاقها وبطلانها.

وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتشكيل حكومة قوية، تستند إلى قانون عادل ومنصف يحقق مصالح الجميع من دون استثناء، ومن ثم يخلق القاعدة الاجتماعية الضرورية للدفاع عن سلطة القانون.

يعتقد {روسو}(أن جوهر المجتمع الفاسد يتمثل بحالة التناحر بين فئاته، والحل الوحيد لإصلاحه هو تشكيل حكومة قادرة على فرض القانون على الجميع).

لا يجدي خيار استخدام العنف والإرهاب ضد المجتمع المقهور والمتخلص حالاً من سلطة الاستبداد نفعاً، ولا يحقق مسعىً منشوداً لمستقبله إلا من خلال إيجاد صيغة للوفاق الاجتماعي تستند إلى مبدأ تحقيق المصالح المشتركة.

ويعد مبدأ المواطنة الأساس المتين لتحقيق المصالح المشتركة، لأنه السبيل الأمثل لخلق نوع من أنواع العقد الاجتماعي الصحيح، ويكسب قاعدة اجتماعية عريضة إلى جانب الدولة كونها الراعية لمصالح جميع أبناء الوطن، ويحشد الطاقات العلمية والفكرية للمجتمع لإعادة البناء والتقدم نحو المستقبل.

ثانياً- تفشي لغة العنف والإرهاب:

تعاني المجتمعات المتخلفة ظواهر الفقر والجوع والأمية والجهل، ويتولد عندها إحساس بعدم الشعور بالأمان والاستقرار والشقاء المضني وتفاهة الحياة.

ويترافق ذلك مع سلطة مستبدة تحكم المجتمع بأساليب قهرية تحطُّ من كرامة الإنسان وقدره، وتجعله تحت ضغط نفسي وشعور بحالة من الخوف والتهديد المستمر من دون أن يكون له القدرة على مواجهتها أو المساهمة في تغييرها.

تجعل تلك المسببات من القهر الطبيعي والسلطوي الإنسان المقهور يبحث عن مرتكزات لاهوتية تشكل له مظلة حماية كاذبة تمنحه القوة والإرادة على الاستمرار في الحياة، وتقبل عُسفها وشقائها غير العادل طمعاً بحياة أفضل في عالم آخر يسوده العدالة والمساواة.

إن مظلة الحماية الأساس للإنسان المقهور هي منظومة القوى الدينية المؤسسة لحالة الاستقرار النفسي، وما تمنحه من قوة نفسية إضافية قادرة على مواجهة الواقع المزري وما يفترس حياته. وهناك سلطتان تتنافسان في الهيمنة والتسلط على الإنسان المقهور لتتحكم في سلوكه وتصرفاته في الحياة هما سلطة الاستبداد وما تمتلكه من وسائل عنف وقهر، وسلطة رجال الدين الذين يسعون لإخضاع الإنسان المقهور بوسائل أكثر رهبة من وسائل سلطة الاستبداد ألا وهي منظومة القيم الميتافيزيقية وترسيخ الاعتقاد لديه بأن ما يحيط به من ظروف غير عادلة، سببه القدر وعدم الالتزام بأسس الدين وتوجيهات القائمين عليه، وتلك البيئة بعناصرها المتعددة من الفقر والجوع والجهل والعنف والاستبداد وتحكم ممن نصبوا أنفسهم وكلاء عن الدين في المجتمع تعدّ بيئة ملائمة لنمو التيارات المتطرفة الداعية لإرجاع الحاضر إلى عمق التاريخ البدائي، ونبذ أنماط التطور كونها منافية للقيم الدينية وتحرف الإنسان عن القيام بواجباته تجاه الخالق.

يعبر {مصطفى حجازي} عن حالة المجتمع المتخلف قائلاً:(الإنسان المتخلف كالمجتمع المتخلف متطرف أساساً، يتوجه نحو الماضي ويتمسك بالتقاليد والأعراف بدل التصدي للحاضر والتطلع إلى المستقبل، ويزداد التطرف شدة وبروزاً بمقدار تخلف المجتمع وعلى نحو يتلاءم طرداً مع درجة القهر التي تمارس على الإنسان فيه).

تشكل ظواهر العنف والاستبداد والجهل والأمية والفقر والجوع منظومة متكاملة تسيطر على ذهنية الإنسان المقهور، وتجعله أسير توجهاتها، ويتولد لديه إحساس في عدم الجدوى من الحياة

وقناعة راسخة في العالم الآخر، عالم الفضيلة والمساواة، يجعله يستعجل القدر بالموت، الشهادة، للحصول على نصيبه من العدالة والمساواة.

تعمد التيارات المتطرفة إلى ترسيخ الاعتقاد بتفاهة الحياة وشقائها في ذهنية الإنسان الجاهل والمتخلف والمقهور، للتحكم في سلوكه وتصرفاته. ومن ثم استخدامه أداة، لتنفيذ توجهاتها من دون اعتراض أو تفكير سابق.

تعد هذه العينات من المخلوقات البشرية مادة أولية وصالحة للاستخدامات المتعددة، بل إنها المنبع الذي لا ينضب للإرهاب كونها جاهلة وغير واعية لفعلها ومدفوعة للانتقام العشوائي من المجتمعات الآمنة والمتطورة.

إن إحساس الإنسان المقهور بحالة العجز واليأس من تغيير واقعه الاجتماعي يولد لديه حالة من الحقد الكامن وبزيادته على الحد الطبيعي في الذات يتحول إلى حالة من العدوانية ضد الآخرين.

ولتحرير الذات من ضغط الشحنات السلبية المضادة، الحقد، يلجأ الإنسان المقهور إلى تفريغها بحالة من العدوانية ضد الآخرين لتقليل الضغط النفسي واستعادة حالة التوازن النفسي، وعلى العكس من ذلك تفعل الشحنات السلبية فعلها في تدمير ذاته.

إن محاولة تخفيف الضغط النفسي عن الذات المقهورة، وترحيلها على نمط من أنماط الحقد والعدوانية إلى خارج الذات تعدّ حالة طبيعية للحفاظ على الذات المستلبة.

إن إحساس الإنسان المقهور بحالة عدم العدالة والمساواة، وما يسود المجتمع نتيجة الظواهر المتعددة الخارجة عن إرادته أو المسلطة عليه على نحو قسري تدفعه أكثر نحو اتباع سلوك مضاد عشوائي في أغلب الأحيان، وغير واقعي لإيجاد سبيل ما لتغيير واقعه القهري.

هذا السلوك العشوائي وغير المنظم، ناتج من دوافع نفسية قاهرة، إن جرى توظيفه بإطار موجة لفعل من أفعال العنف والإرهاب تصبح قوته تدميرية، لأنها لا تخضع لمنظومة القيم الاجتماعية الرادعة للأفعال المشينة وما تسببه من ضرر بأرواح الآخرين وممتلكاتهم.

وعند إضفاء الشرعية على الحالة العدوانية وما تلحقه من الأذى ضد الآخرين وإسنادها إلى النصوص والأحاديث الدينية، تصبح معادلة الصراع متوازنة بعدّ طرفها الأول يمثل منظومة الخير والطرف الثاني منها يمثل منظومة الشر.

حينئذ يغلف الإرهاب والعدوان ضد الآخرين بغلاف لاهوتي، ويكتسب الشرعية الموجهة لفعل الشر المحتكم إلى النصوص المجتزأة والأحاديث الملفقة لتسويغ أعمال القتل والذبح وانتهاك الأعراض لتحقيق الأهداف الخاصة للمتطرفين بما يتعارض والقيم الإنسانية. هناك علاقة طردية بين ما ينتاب الإنسان المقهور من حالة الإحساس بالاستلاب المزمن لحقوقه وكيانه ورد فعله المعاكس، حيث يقدم على استباحة حقوق من أضعف منه في المجتمع ليتماهى بممارسات سلطة الاستبداد.

إن مساعدة الشعوب المقهورة على الخروج من حالة السلبية والفقر والجهل والاستبداد وما يطولها كفيل بخلق بيئة مضادة وغير مساعدة على إنتاج عناصر العنف والإرهاب ذاته.

وعلى العكس من ذلك لا يحقق استخدام العنف المضاد والمفرط لإخضاع الطرف الآخر، مسعاه ما دامت هناك بيئة قادرة على تعويض الخسائر في الأرواح وتهيئة الظروف الشرعية الملائمة لإقحام أجيال جديدة في معركة، طرفها الأول معلوم ومكشوف على صعيد الواقع ومتسلح بأحدث آليات الردع وغير مستعد لتقديم التضحيات الكبيرة، والطرف الآخر غير معلوم ومتستر ومتسلح بقيم لاهوتية قادرة على حشد أصحاب النيات الحسنة من المجتمعات المقهورة، ومستعد لتحمل خسائر لا حصر لها ما دام هو في مأمن من الأذى والخسارة.

ولا ريب فإن خيار المساعدة للشعوب المقهورة للخروج من حالة بؤسها وفقرها واستبداد أنظمتها يعد الخيار الأصلح كونه يحقق النتائج المرجوة من دون خسائر غير مسوغة في أرواح الطرفين.

تداعيات انهيار سلطة الاستبداد على المجتمع

إن استخدام القمع والعنف المفرط، وما تمارسه سلطة الاستبداد ضد المجتمع يؤدي مع الزمن إلى تنامي شعور الإنسان المقهور بحالة المهانة والانكسار والخيبة، ويتحين الفسحة للانتقام من رموز أجهزة القمع حال ظهور مؤشرات على انهيار سلطة الاستبداد، ويقوده الانتقام الأعمى إلى عدم التمييز بين ما يمت بصلة إلى السلطة أو الدولة.

وهذا ما يفسر حالات العبث والنهب لممتلكات الدولة للتعبير عن حالة الغضب والحقد الكامن ضد سلطة الاستبداد المنهارة، ويترافق ذلك مع ضعف الوشائج والصلات وما تربطه بالوطن الذي عانى فيه حالة المهانة والظلم. وحال انهيار سلطة الاستبداد يتماهى الإنسان المقهور بسلوكها، ويتصرف بحالة من العنف والعدوانية ضد محيطه ساعياً لتحقيق مصالحه الخاصة وعلى حساب المجتمع لتعويض ما فاته من خسارات إبان سلطة الاستبداد.

وما لم تسعَ السلطة الجديدة للقيام بإصلاحات سريعة تحقق من خلالها رغبات المواطنين فلن تنال التأييد الضروري لها. ولمناقشة أعمق للآثار المترتبة على انهيار سلطة الاستبداد في المجتمع، يجب البحث في المحاور أدناه:

أولاً- استباحة ممتلكات الدولة:

حينما تخضع المجتمعات لعنف واستبداد متواصل خلال مسيرة حياتها، يتولد لديها شعور بالحقد والكراهية لكل أجهزة السلطة، ويؤدي ذلك مع الزمن إلى تنامي الدوافع والمسببات للانتقام من الظالمين.

ويتمثل ذلك عبر أنماط متعددة ابتداءً من الأنماط المبسطة وهي التعامل السلبي للمواطن مع كل القرارات والأوامر التي تصدرها السلطة، وانتهاءً بأنماط أكثر تعقيداً من الاحتجاج والانتفاضة والكفاح المسلح، وغيرها.

وحينئذ يتولد لدى المواطن الإحساس العميق بالخيبة والانكسار، وتزول عنده الحدود الفاصلة بين أجهزة السلطة وممتلكات الدولة، وتقوده هواجس الحقد والانتقام لتخريب كل ما يمت بصلة إلى الدولة، وينعكس ذلك على وشائج ارتباطه بالوطن، لشعوره بالغربة والمهانة والظلم داخل وطنه.

لذا نجد أن حجم النهب والسلب والتخريب، وما يطول ممتلكات الدولة بعد سقوط السلطة المستبدة في المجتمعات المتخلفة يعبر عن حجم الرفض والانتقام الكامن في نفوس المواطنين.

لدى علماء النفس والاجتماع تصورات كاملة عما سيحدث من تخريب وعمليات سلب ونهب لممتلكات الدولة، وقد فسحت قوات الاحتلال المجال للقيام بأعمال السلب والنهب من خلال إزالتها للحواجز والموانع الإنشائية للمؤسسات، وأمام عدسات التصوير للإعلام والصحافة.

فهي تمتلك دراسات سيكولوجية معمقة عن سلوك المجتمعات المقهورة، ولم تتدخل لمنع عمليات السلب والنهب لمؤسسات الدولة من أجل تفريغ شحنات الحقد والكراهية من ذات المجتمع المقهور، حتى لا تتحول ضدها لاعتقاد المجتمع المقهور في عدم الوعي أن من يبدي حرصاً على ممتلكات الدولة لابد أنه يسعى لتثبيت مرتكزات سلطة الاستبداد.

لذا شجعت قوات الاحتلال المواطنين على أعمال السلب والنهب والتخريب لممتلكات الدولة، خاصة ما كان يمثل مركزاً للقهر والاستبداد، لتفريغ شحنات الغضب والحقد والانتقام من صدور المواطنين على نحو مباشر، وعلى نحو غير مباشر ترسيخ الاعتقاد لدى المواطنين بأنها ساعدتهم في التخلص من الجلادين ومكنتهم من تخريب وسلب ممتلكاتهم.

وهذا الاعتقاد خاصة في المجتمعات المتخلفة والعشائرية، يعني الحطَّ من قدر العدو ذاته وظاهرة السلب وانتهاك المحرمات في الذهنية والعُرف العشائري هي إلحاق العار والخزي بمكانة العدو!.

وحينما تأكدت قوات الاحتلال من أن شحنات الحقد والانتقام قد أُفرغت تماماً من نفوس المواطنين وجرى امتصاص النقمة والحقد الكامن من خلال العبث بما يمثل السلطة المبادة، إضافة إلى الضغط الإعلامي وما مارسته القوى الفعالة والواعية من الشعب، عمدت إلى اتخاذ إجراءات رادعة لفرض الأمن والحدِّ من عمليات السلب والنهب لممتلكات الدولة، لذلك فإنها لم تكن عملية فوضى وشغب من شعب مقهور فحسب، بل هي خطة متكاملة أعدتها قوات الاحتلال لإدارة البلاد بعد الحرب،بإشراف علماء النفس والاجتماع من المتخصصين بدراسة سلوكيات المجتمعات المقهورة في دولة عظمى، تخوض حرباً على أساس دراسات علمية عسكرية، وإعلامية، وسياسية، ونفسية، وتنفذها المؤسسة العسكرية في إطار ما يسمى بالخطة الحربية المتكاملة!.

ويجب الإشارة إلى أن لائحة قوات الاحتلال لم تقتصر على تفريغ شحنات الحقد والكراهية لامتصاص نقمة المواطنين، من خلال تشجيعها لعمليات السلب والنهب لممتلكات الدولة العراقية، وإنما تعدت ذلك لتصل إلى إسقاط النظام والدولة معاً!.

يرى {مصطفى حجازي}(أن الإنسان المقهور الذي يحمل السلاح من دون ثقافة سياسية كافية وفي ظل وضع جديد، قد يقلب الأدوار في تعامله مع الجمهور أو مع من هم في أمرته فيتصرف بذهنية المتسلط القديم، يبطش، ويتعالى، ويتعسف، ويزدري، ويستغل قوته الجديدة للتسلط والاستغلال المادي والتحكم في الآخرين).

ليس بوسع المجتمع المقهور أمداً طويلاً الانتظار على النظام الجديد ليحصل على المكاسب، بل يضغط ويعلن العصيان والتذمر ويطالب بإجراءات سريعة تُحسن ظروف حياته، ويتولد لديه إحساس بأن النظام الجديد يمتلك عصا سحرية قادرة على إجراء إصلاحات سريعة تدخل البهجة والسرور على حياته، وتعوضه عن سنوات الحرمان والجوع وما عاناه. والتقصير في هذا الاتجاه يدفعه نحو الارتداد والمقارنة بين النظام القديم والجديد وغالباً ما تكون أحكامه واستنتاجاته غير منطقية وبعيدة عن الواقع!.

هذه النقطة الحرجة من المقارنة لدى المواطن المقهور لشؤون حياته في النظام الجديد تجعله يفقد الصواب بين أوجه المقارنة الصحيحة لكامل مسيرة حياته في النظامين.

وإذا ما أخفق النظام الجديد في تحقيق إجراءات سريعة تُحسن ظروف معيشة المواطن وتشعره بالأمان والثقة، فإنه سيخسر الدعم والتأييد الضروري له.

إن إخفاق النظام الجديد في إجراء إصلاحات جدية في بنية الدولة تنعكس على نحو مباشر على حياة المواطن، يولد لديه إحساساً بالخيبة والانكسار وبوجود عناصر تمارس الإرهاب من النظام السابق وعودة بعضهم لاحتلال مراكز متقدمة في النظام الجديد من دون أن يخضعوا للمساءلة والحساب.

يتولد لدى المواطن نوع من الارتداد السلبي تجاه النظام الجديد، ويجعله يغير من اصطفافه لمصلحة القتلة والمجرمين من النظام السابق، لأنه يشعر في أعماقه بأنهم أصبحوا أمر واقعاً والنظام الجديد غير قادر على إزاحتهم أو معاقبتهم!.

يدفع إخفاق النظام الجديد المواطن المقهور للتفكير بمصالحه الذاتية وعلى حساب الآخرين، لشعوره بأن لا خلاص من واقعه المزري إلا بالاعتراف بالقدر وبالقوة التي لا تقهر!، لأعوان النظام المباد، إضافة إلى خشيته من أي تغيير جديد يطرأ على حياته تحاشياً لما لا تحمد عقباه، وما يعرفه ومعتاد عليه مع سوئه يعد أفضل من جديد يجهله ويدفع بحياته نحو المجهول!.

ينتظر الإنسان المقهور من النظام الجديد إجراءات سريعة، تغير مسيرة حياته نحو الأفضل وتعيد ثقته بنفسه وبالوطن، وتجعله يلمس القصاص الذي يناله القتلة والمجرمون من النظام البائد أمام المحاكم حتى يشعر بأن النظام الجديد نظام عادل وقادر على توفير الآمان والمستقبل له ولعائلته.

ثانياً- انتزاع الاعتراف الاجتماعي:

تقود ظاهرة النزاعات بين البشر إلى العنف، وحجمه يتوقف على حجم الظاهرة ومداها، فكلما كان حجمها كبيراً أدى إلى اشتداد ظاهرة العنف، خاصة في المجتمعات المتخلفة وتتقلص في المجتمعات التي قطعت أشواطاً في التحديث والتطور الاجتماعي.

تحمل الكينونة الإنسانية في ذاتها وجهين متناقضين من أوجه الشر والخير، وتعمل الظروف المحيطة على تغليب أحد أوجهها على الآخر، فإن كانت حدة التنافس في المجتمع عالية زادت وتيرة الشر على حساب وتيرة الخير. وتؤدي عوامل أخرى دورها في تفعيل قيم الشر أو الخير بين البشر، فالطبيعة البشرية أنانية تسعى لتحقيق كل رغباتها، وتختلق النزاعات فيما بينها لتحقيق غاياتها ومصالحها وبأنماط وسُبل متعددة، ويمكن أن تكون السُبل مباشرة من خلال استخدام العنف، وغير مباشرة من خلال استخدام سُبل الخداع والتدليس.

يرى {هيغل} (أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة للنزاع بين البشر، المنافسة، وعدم الثقة، والبحث عن المجد. ويلجأ الإنسان إلى القتال من أجل تحقيق المجد من خلال البحث عن حجج تافهة للنزاع مثل الكلمة، والبسمة، وخلاف الرأي، أو أي إشارات تنم عن قلة الاحترام توجه على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر له ولعائلته، أو أصدقائه، أو مهنته، أو اسمه).

يلجأ الإنسان الفاشل إلى اختلاق النزاع مع الآخرين لانتزاع الاعتراف منهم بكينونته، خاصة إذا تولد لديه شعور بالحطِّ من قدره أو مرتبته الاجتماعية أو انتزاع دوره، ما يولد لديه دافعاً قوياً لاستخدام العنف من أجل استرجاع قدره المسلوب وإعلاء شأنه بين أفراد المجتمع.

يعتقد {هيغل}(أن البحث عن الاعتراف ليس إلا رغبة إنسانية تسمى الاعتزاز أو احترام الذات إيجاباً وتسمى سلباً الغرور أو التبجح أو حب الذات).

وهناك ما يسمى هدراً للكرامة أو التجاوز على الحدود الطبيعية للذات، ما يدفع نحو استخدام العنف لاستعادة الكرامة الضائعة، وهذا نفسه يعني استعادة الدور المفترض لكينونة الذات في المجتمع، وبغض النظر عن الشرعية أو عدم الشرعية في المجتمع لأن الكينونة هي المحددة لشكل الشرعية!.

يعبر {هارفي مانسفلد} عن ذلك قائلاً(إن الشروط الأساسية للحياة موجودة طبيعياً في كل شخص، وفي داخل كل كائن إنساني رغبة معينة بالكرامة الحقيقية وبالطهارة الأخلاقية والتعبير الحر عن كينونته وإحساسه بالتعالي في عالم الكائنات).

وقد تلجأ الكينونة لتحقيق ذاتها المقموعة وغير القادرة على استعادة دورها في المجتمع على نحو منفرد من خلال اللجوء إلى الانتماء إلى الجماعة التي تعاني الحق المسلوب ذاته أو الكرامة المضيعة أو عدم القدرة على التنافس لإيجاد دورٍ لها في المجتمع.

إن انتماء الكينونة الباحثة عن الذات إلى الجماعة يمنحها شعوراً مزيفاً بالقدرة على استعادة التوازن أو الحق المسلوب من خلال عملها الجمعي.

وهذا الشعور في ذاته يؤدي إلى زيادة حجم ظاهرة النزاع داخل المجموعة ذاتها، ليخلق حالة من تحقيق الذات لبعض أفراد تلك المجموعة المقموعة المتضامنة وعلى حساب بقية أفرادها، ما يخلق حالة من اليأس والنفور والحقد لدى الفرد على المجتمع كاملاً عند فقده الثقة بالجماعة وشعوره بالاستغلال المزدوج!.

يرى {الفارابي}(أن كل موجود في ذاته فذاته له، وكل موجود في آلة فذاته لغيره).

إذاً ظاهرة النزاع في ذاتها ظاهرة طبيعية بين الكينونات الإنسانية الساعية إلى التنافس فيما بينها لتحقيق الذات أو البحث عن المجد لتحقيق التفوق على الآخرين أو انتزاع الاعتراف القسري من المجتمع.

ولكل ظاهرة من النزاع سُبل خاصة تلجأ إليها الكينونة الإنسانية، ويتعلق ذلك بحجم الجماعة التي تنتمي إليها أو النظام الذي يؤطرها، وكذلك لمدى الوفرة والعجز في الموارد لموطن الجماعة،وغيرها.

عملياً لا تنحو الطبيعة الإنسانية بغريزتها نحو التعاون والحب بل نحو تحقيق المكاسب والمصالح، وتلك الغرائز الإنسانية تتحكم فيها الظروف الموضوعية، وتختلف حدتها من مجتمع لآخر ووفقاً للنظام الذي يحدد سلوك المجتمع وناموسه!.

يعتقد {ماديسون}(أن الطبيعة البشرية أنانية وعنيدة، وإذا كان الإنسان متعاوناً بطبيعته ومحباً للغير فلماذا لا نبني مؤسسات تحاول ربط طبيعة الإنسان بغايات أكثر نبلاً؟).

يحدُّ النظام القائم من وتيرة النزاعات بين الكيانات الإنسانية عبر التلويح باستخدام العنف، لتغليب قيم الخير على قيم الشر في الكينونة ذاتها، وإن ترك الأمر للطبيعة الإنسانية من دون النظام الرادع يؤدي إلى زيادة وتيرة النزاعات بين الكيانات الإنسانية، ومن ثم يفرض بعض الأفراد المشتملين على وسائل العنف، شريعة الغاب على المجتمع.

وعليه يجب على النظام القائم أن يكون رادعاً ومحتكراً لوسائل العنف دون غيره، لفرض قيمه على الكيانات الإنسانية للحدِّ من ظاهرة النزاعات العنفية بين أفراد المجتمع.

الفصل الثالث

المظاهر السلوكية والنفسية

تنامي ظاهرة الحقد والكراهية في المجتمعات المقهورة

يرصد علماء النفس والاجتماع ما يعانيه المجتمع من أمراض اجتماعية تؤثر في مسيرة حياته العامة، خاصة منها ما يتعلق بنتائج استخدام العنف والاضطهاد من كراهية وحقد كامن ينعكس على نمط العلاقة بين أفراده.

فكلما كانت مظاهر العنف والاستبداد عنيفة ضد المجتمع تراكم في وجدانه المزيد من الحقد والكراهية ضد سلطة الاستبداد، وانعكس ذلك على مجمل سلوكه وتصرفاته نوعاً من أنواع التماهي بسلطة الاستبداد، وبرزت أكثر مظاهر استخدام العنف بين أفراده.

إن تراكم مظاهر الحقد والكراهية في وجدان المجتمع يسبب حالة من الاحتقان الشعبي ضد سلطة الاستبداد، ويؤدي مع الزمن إلى تحوله إلى نمط من أنماط المقاومة والرفض لنهج سلطة الاستبداد.

لتفريغ حالة الاحتقان الداخلي، وطرد شحنات الحقد والكراهية إلى خارج الذات من أجل تحريرها من الضغط النفسي، وما يمكن أن تسببه من حالات مرضية غير محمودة، ولمناقشة أوسع لمسببات العنف ونتائجه على أفراد المجتمع، يجب البحث في المحاور أدناه:

أولاً–تراكم الحقد والكراهية في الذات:

حين تمارس السلطة المستبدة العنف المفرط ضد السكان المسالمين غير القادرين على مواجهة العنف بالعنف المضاد، تحتقن ذاتهم بالحقد والكراهية بانتظار الفسحة الملائمة لتفريغها على شكل عنف مضاد للقصاص من رموز سلطة الاستبداد.

ويتوقف حجم العنف المضاد على حجم الحقد والكراهية الكامنة في وجدان الإنسان المقهور، فكلما كان القهر والاستبداد كبيرين تضاعف حجم الحقد والكراهية وأخذ أنماطاً متنوعة من الانتقام، يصعب السيطرة عليها لتفريغ شحنات الحقد والكراهية اللتين تثقلان وجدانه.

يأخذ الانتقام شكله العشوائي، لينال من كامل جسد السلطة المستبدة رموز وممتلكات، ومؤيدين، من دون تحديد المسؤولية عن إصدار أوامر استخدام العنف المفرط ضد السكان، وتعد أخطر أنماط الكراهية تلك المغلفة بالصمت والمتوائمة مع نهج سلطة الاستبداد بانتظار الفسحة الملائمة للانتقام والتشفي.

تعمل السلطة المستبدة على اجتثاث كل أنماط الكراهية والحقد المعلن من خلال إجراء سلسلة من التصفيات الجسدية للمناوئين، لكنها غير قادرة على اكتشاف الكراهية والحقد الكامن، الساكن، في ذات الإنسان المقهور الذي سرعان ما ينفجر كالبركان ليدمر كل شيء ومن المستحيل السيطرة عليه.

يرى {جورج آلبوت}(أن الكراهية الأشد قسوة هي تلك التي تمد جذورها في الخوف ذاته وتتكيف عبر الصمت، وتحول شعور العنف إلى نوع من شعور الرغبة في الانتقام على نحو يشبه طقوس الثأر الخفية، وما تؤجج من غضب الإنسان المضطهد).

تحتاج الكراهية والحقد الكامن إلى نوع من أنواع التمرين النفسي المستمر لحجب آثارهما الظاهرة في سمات وجه الإنسان المقهور، وكذلك تصرفاته وسلوكه غير الإرادي، خاصة حين تعمد سلطة الاستبداد لاستفزازه بدرجة كبيرة من أجل رصد أوجه الكراهية والحقد الكامنين في ذاته، ومن ثم العمل على تصفيته للتخلص من العدو الكامن والمهدد لمستقبلها.

إن أكثر ما يرعب سلطة الاستبداد ما يكمن في عيون الناس المقهورين من كراهية وحقد ضدها، لأنها تعي عدم صدق نياتهم وادعاءاتهم بالولاء، وإنهم يتحينون الفسحة الملائمة للانقضاض عليها وفي الوقت نفسه لا يمكنها توجيه ضربات استباقية من دون مؤشرات لردود فعلهم المباشرة أو غير المباشرة.

لذا تعمل أجهزتها القمعية على رصد سلوكهم بدقة، وتمارس معهم لعبة ارتداء الأقنعة نفسها فهي من جهة تُظهر لهم قناعتها الكاذبة بولائهم لها، ومن جهة أخرى تضعهم تحت الرقابة المشددة تحسباً لأي طارئ، ويعمل كلاهما، السلطة والمعارضة، على الإيقاع بالآخر.

يعبر {توماس فريدمان} عن الحقد الكامن في عيون الشعب المقهور قائلاً:(يظهر في عيونهم الحقد الدفين، يعبرون من خلاله عن كل الأشياء التي لا يستطيعون قولها جهراً، وما يحسون به في داخلهم، يضعونها في أعينهم على شكل نظرات ثاقبة تنم عن حقد دفين).

تحتاج حالة الكراهية والحقد الكامن في ذات الإنسان المقهور إلى ممارسة نوع من الطقوس الخاصة لتدريب الكينونة على تقمص دورين في آن واحد، دور مستور يكمن في الذات، ويحمل من الكراهية والحقد ما يفوق الطاقة التدميرية للبركان المتفجر ضد السلطة المستبدة، ودور آخر ظاهري يحابي السلطة المستبدة ويظهر ولاءه لها وبأنماط متنوعة اتقاءً لشرها وطغيانها.

تمنح تلك الطقوس الإنسان المقهور حالة من التقمص للشخصية المطلوبة في الوقت الملائم والسيطرة على الشخصية الأخرى الكامنة في الذات، لأنها الذات الحقيقية المختفية وراء قناع الشخصية الموالية لسلطة الاستبداد.

وكلما مارست الشخصية الموالية لسلطة الاستبداد دورها على نحو مُقنع ومتقن شكلت جدار حماية لشخصية الذات الحقيقية المنتظرة لدورها في الانتقام من رموز سلطة الاستبداد.

وفقدان السيطرة على تقمص الأدوار في ظل سلطات الاستبداد، يعني بكل بساطة الإيقاع بالشخصية الخفية، وما تبحث عنه سلطة الاستبداد لتعمد إلى تصفيتها لتقلل من أعدائها الكامنين!.

تحتاج الشخصية المتقمصة لدور الولاء والمعارضة لسلطة الاستبداد إلى نوع من التوازن النفسي لأداء الأدوار المختلفة بغرض تحقيق هدفين، هما خداع سلطة الاستبداد للحفاظ على الذات المستلبة، وتهيئة الذات للانتقام من سلطة الاستبداد في الوقت الملائم.

يعتقد {ميلان كونديرا}(أن الإنسان كائن يسعى للوصول إلى نوع من التوازن النفسي، لذلك يُوازن بين ثقل السوء وما يرهق كاهله من الحقد).

إن أحد الأسباب الرئيسة لانهيار سلطة الاستبداد هو اعتقادها الخاطئ بأن حالة الإذعان والخنوع لشعوبها المقهورة تعني تعطيل كل سُبل المقاومة وإصابة تفكيرهم بالشلل التام!.

يبذر الإذعان والخنوع في وجدان الشعوب المقهورة أنماطاً مختلفة من الكراهية والحقد الكامن، وما حالات الانتقام العشوائي من رموز سلطة الاستبداد حال انهيارها إلا تعبير عن حالة الصمت المفتعل والبركان الخامل الذي ينفجر فجأة ويدمر كل شيء.

ثانياً-السلوك العدواني، أسبابه ونتائجه:

يولد العنف والقهر وما يواجهه الإنسان في المجتمعات المتخلفة نوعاً من الخيبة والانكسار والعجز عن تغيير الواقع المستبد، ومع الزمن تبرز الآثار النفسية المدمرة في كينونته عبر أنماط متعددة من الحقد والعدوانية ضد الآخرين.

وتجده مستفزاً على نحو دائم ويتصرف بعدوانية تختلف وتيرتها باختلاف آثار العنف والقهر الناخرة لذاته، فالعدوانية هي تعبير عن الحقد الكامن في الذات المقهورة أمداً طويلاً، وما لم يجرِ طردها إلى خارج الذات عبر افتعال المعارك والشجارات في محيطه ستلحق الأذى الكبير بالكينونة ذاتها.

يرى {أنطونيني}(أن هناك في كل الحالات تقريباً جهداً لطرد العدوانية إلى خارج الذات لنفيها والتعامي عنها وعدم بقائها في الذات، فاكتشاف الحقد الكامن في الذات يسبب حالة من القلق، والبحث عن الشر عند الآخرين، محاولة لنفي الشر عن الذات).

وهناك مسببات عديدة لتراكم الحقد في الذات، منها حالة العجز وما يصاب به الإنسان المقهور، لعدم قدرته على تغيير واقعه. وكذلك حالة الإخفاق في خوض التنافس الاجتماعي، ما يسبب نوعاً من الإحباط واليأس ويولد حالة من الحقد ضد الآخرين.

تؤدي حالة الشعور الدائم بالدونية، والنسب الوضيع، والشكل القبيح، والتحصيل العلمي المزيف، وعقدة النقص كونها عوامل ذاتية، إضافة إلى العوامل القهرية الأخرى إلى حالة من الشلل في القدرة على تحقيق الذات.

وتسفر عنها حالة من الشعور بالذنب والتأنيب للضمير، تمهد الطريق لتراكم الحقد في الذات، ويجري تفريغه ضد المجتمع بعدّه المسؤول المباشر عن حالة الإخفاق والإحباط والحطّ من قدرة الكينونة وعدم إيجاد دور لها في المجتمع.

حين تنغرس الأعراض السلبية في كينونة الإنسان المقهور، يصبح سهل الانقياد من قبل مجموعات الشر، ويجري توظيف عدوانيته في محاربة أصحاب النسب الرفيع والمرتبة الاجتماعية المرموقة والمستوى العلمي المشهود لتحقيق نوع من التوازن النفسي والإقناع الكاذب للذات بأنها لا تقل شأناً عن مستوى النخبة في المجتمع!.

يعبّر {يونج} عن تلك الحالة من الشعور بالذنب قائلاً:(لا يشعر المرء بالذنب إثر ارتكابه لفعل ممنوع فحسب، بل أيضاً عندما لا يستطيع تحقيق ذاته وفرض شخصيته في المجتمع، ويولد الشعور بالذنب حالة من العدوانية غير المحدودة ضد الآخرين).

يمكن رصد الحالة العدوانية متأصلة على نحو أكبر في عناصر قاع المجتمع، كونهم يشعرون في عدم الوعي بأنهم خارج حدوده ومرفوضون اجتماعياً، ويدفعهم هذا الشعور أكثر لخرق القانون والتجاوز على الأعراف الاجتماعية.

وتبدو تصرفاتهم وسلوكهم في أغلب الأحيان شاذة ومنافية للأعراف الاجتماعية ومتهكةً للقانون، وكلما شعروا بالهوة التي تفصلهم عن المجتمع زادت ونيرة حقدهم ومن ثم عدوانيتهم ضد المجتمع.

وهذا الأمر يدفعهم أكثر للتعبير غير الإرادي عن حالة الحقد الكامنة في ذواتهم من خلال ممارسة عدوانيتهم ضد الآخرين.

وتظهر التصرفات العدوانية أكثر في داخل الوسط أو البيئة المعزولة اجتماعياً، أي بين أفراد المجموعة ذاتها، لإخضاع بعضهم لبعضهم الآخر، ما يسفر عن تشكيل عصابات منظمة إلى حد ما تسعى لإخضاع مجموعات أخرى من الوسط ذاته لهيمنتها وسطوتها وعبر استخدام أساليب من التهديد والإساءة والعنف.

وحين تعجز القوة أو تتساوى عن إخضاع المجموعات المماثلة، تتحالف فيما بينها على فعل الشر ضد المجتمع، هذا الاصطفاف في مجتمع القاع، عالم الجريمة، المدفوع بهواجس الحقد والعدوانية عندما يأخذ شكله المفترض من التنظيم، المافيا، في المجتمعات المتخلفة يبحث عن مظلة قانونية لحمايته من خلال إيجاد نمط من أنماط العلاقة بأجهزة القمع، الشرطة، أو الأجهزة القمعية الأخرى، لتقاسم أرباح تجارة الممنوعات من المخدرات والأسلحة، وغيرها، أو لتبادل المصالح المشتركة حيث تعمد سلطة الاستبداد إلى التغاضي عن جرائم عصابات القاع ضد المجتمع مقابل تكليفهم بتنفيذ مهمات قذرة كالاعتداء بالضرب والإهانة أو تصفية المعارضين جسدياً لحساب السلطة، لتبرئتها من تلك الانتهاكات والجرائم وعدّها جنحاً ارتكبتها العناصر الخارجة عن القانون ضد المعارضين، ولاتأخذ طابعاً سياسياً، يمكن أن تستثمرها الجهات المعارضة ضدها، وفي حالة افتضاح أمرهم وعملهم لحساب السلطة، يجري تصفيتهم لإخفاء أي أثر لجرائم السلطة.

ومن خلال هذا الاتفاق لتبادل المصالح بين عصابات الجريمة المنظمة وسلطة الاستبداد للانتقام من المجتمع، تحقق سلطة الاستبداد غايتها البعيدة المدى، وهي إشغال المجتمع بالدفاع عن نفسه ضد عصابات الجريمة المنظمة، وفي الوقت نفسه كسب ولاء قطاعات واسعة منه لجانب الدولة لطلب الحماية.

وحينها تشن سلطة الاستبداد حملة صورية على عصابات الجريمة المنظمة، وتجري تصفيات جسدية علنية لبعض أفرادها للإيحاء بأنها قادرة على حماية المجتمع، وأن ما تمارسه من استبداد وعنف لا يعدو سوى ردِّ فعل ضد الخارجين على القانون، وفي الوقت نفسه تدخر رؤساء تلك العصابات لمناسبات أخرى، لتنفيذ مهمات قذرة أخرى ضد المجتمع من أجل تعزيز سلطتها أمداً غير محدود.

تلك هي أحد الأساليب الخسيسة التي تلجأ إليها سلطة الاستبداد لابتزاز المجتمع، وإخضاعه على نحو قسري من خلال تقليص الخيارات عليه وإجباره على القبول بنهجها التعسفي والظالم مقابل توفير الأمان له!.

ويتعاظم دور عصابات الجريمة المنظمة أكثر في ظل غياب سلطة القانون، أو ضعف أجهزة السلطة القمعية أو فسادها، ما يؤدي إلى تعدد السلطات داخل المجتمع، وبالنتيجة تعم الفوضى ويختل الأمن، وهذه الحالة الأمنية الشاذة تضع المجتمع وجهاً لوجه مع عصابات الجريمة المنظمة.

وتلجأ بعض فئات المجتمع إلى استخدام العنف المضاد للدفاع عن نفسها، ما يؤدي إلى تنامي حالة الحقد المضاد ضد عصابات الجريمة المنظمة وأداء السلطة الضعيف، ويخلق البيئة الملائمة لتفشي السلوك العدواني بين أفراد المجتمع.

يعتقد {مصطفى حجازي}(أن السلوك الجامح دوماً مؤشر، يتجسد في تصرف بعض الأشخاص الخارجين عن القانون للدلالة على ما يكمن باطنياً في بنية المجتمع من اضطراب وعدوانية كامنة قابلة للانفجار في ظروف معينة. وكلما زاد حجم التصرفات الجانحة زاد احتمال انفجار العنف على نحو أكبر، لأن الأزمة الكامنة في بنية المجتمع تمر بمأزق حقيقي).

لا يمكن إرجاع حالة الحقد للإنسان المقهور وما ينتج منها من عدوانية تطول محيطه إلى دوافع بيولوجية كلية، يختص بها الإنسان دون الحيوان، بل إلى تدهور حالته النفسية بسبب اختلال توازنها وضعف مقاومتها للضغوط الاجتماعية.

إن الأسباب الكامنة وراء تنامي حالة الحقد لدى الإنسان ليس لها ما يسندها في عالم الحيوان، لأن التنافس بين الحيوانات يعود إلى دوافع أخرى لا تترك أثراً لتنامي الحقد، لكنها لا تخلو من عدوانية بسبب التنافس في تلبية الغرائز الطبيعية، وتتلاشى تلك العدوانية بين أفراد المجموعة ذاتها حال خضوع الطرف الضعيف للطرف القوي.

يصف {أنطونيني} الفارق بين عدوانية الإنسان والحيوان قائلاً:(إن الحقد هو أهم ما يميز عدوانية الإنسان من عدوانية الحيوان، فليس هناك حقد بين الحيوانات، كما لاتصل أبداً إلى درجة الاستغلالية عند الإنسان، فالحقد هو عدوانية تتجاوز حدودها البيولوجية لتصل إلى حالة نفسية خاصة).

يتطلب تخفيض حدة العدوانية بين أفراد المجتمع اجتثاثاً لمسببات الحقد كحالة القهر والتعسف، وما يتعرض له الإنسان في المجتمعات المقهورة، إضافة إلى مكافحة الأمية والجهل والفقر، وإزالة الفوارق الطبقية غير الطبيعية بين أفراد المجتمع والناتجة من حالة الاستغلال غير الإنسانية للفئات المسحوقة.

إن سيادة العدالة والمساواة في المجتمع كفيل بانتزاع مسوغات الكراهية والحقد واللجوء للعنف والعدوانية لتحقيق الذات المستلبة، وهذا الأمر يتطلب سلطة قوية وعادلة، تفرض القانون على كل فئات المجتمع دون استثناء، وتعيد ثقة المواطن بالدولة راعية لمصالحه.

سيكولوجية الإنسان المقهور

تسهم عوامل عديدة في التأثير في سلوك الفرد وتصرفاته مع محيطه، منها ما يتعلق بإخفاقه في خوض التنافس الاجتماعي لتحقيق ذاته، فيتولد لديه شعور بالخيبة والانكسار، وتحميل المجتمع أسباب إخفاقه الذاتي، ومن ثم ينعكس ذلك على مجمل تصرفاته وسلوكه ضد المحيط.

والتنافس بين أفراد المجتمع لتحقيق الذات حالة غريزية سوية إن لم تخرج عن حدودها المفترضة، وتتحول إلى حالة غير سوية تتخذ الأساليب غير المشروعة نهجاً لتحقيق الذات وعلى حساب الآخرين.

ويعد العقل البشري الأداة المنظمة للفعل السوي وتحقيق الرغبات والنجاح في المجتمع، كما يتحكم في الرغبات غير السوية للذات الساعية لتحقيق المصالح بطرق غير مشروعة.

وفي الوقت نفسه فإن تحكم العقل في الذات غير كافٍ للحدِّ من التصرفات غير السوية، ما يتطلب نظاماً أكثر صرامة للتحكم في الرغبات والنوازع غير السوية للذات الإنسانية.

ويعد القانون الرادع الأساس للحدّ من التصرفات غير السوية لتحقيق الذات بطرق غير مشروعة. تبحث المحاور أدناه على نحو موسع مسببات الإخفاق في تحقيق الذات وانعكاسه على الفرد والمجتمع، وكيفية السيطرة على السلوكيات والتصرفات غير السوية للذات، ومدى تأثير الاستبداد في سيكولوجية الإنسان المقهورة:

أولاً-الإخفاق في تحقيق الذات:

يتألف المجتمع من الكيانات الإنسانية الساعية للتعبير عن وجودها بصور متعددة من أجل المساهمة في عملية الحراك الاجتماعي، لخلق الأواصر المتعددة بين الكيان ذاته والمجتمع.

وهذا ذاته يؤدي إلى تحقيق الدور المنشود للفرد في المساهمة الفعالة في الحراك الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك تضعف الأواصر بينه وبين المجتمع، وتقل فسحة المساهمة في الحراك الاجتماعي، وحينئذ يصاب بحالة من الإحباط والعزلة والإحساس بضآلة أهميته.

هذا الإحساس بالإخفاق وما يطول الكينونة ويعيقها عن تحقيق الذات، أو إيجاد دور لها في المجتمع نتيجة احتدام المنافسة أو العجز عن خوض المنافسة، يولد شعوراً بالذنب ويعمل على نخر الذات، ويدفعها أكثر نحو الحقد والحسد فتتحول تدريجياً إلى حالة من العدوانية ضد أفراد المجتمع، وحينها يتصرف الفرد بعدوانية ضد محيطه، وقد يلجأ إلى ابتكار أساليب الخداع والتدليس واستخدام العنف ضد أفراد المجتمع من أجل تفريغ شحناته السلبية الكامنة لطردها نحو الخارج.

يعتقد {مصطفى حجازي}(أن الإخفاق في تحقيق الذات، الإخفاق في الوصول إلى قيمة ذاتية تعطي الوجود معناه، يولد أشد مشاعر الذنب إيلاماً للنفس وأقلها قابلية للكبت والإنكار، هذه المشاعر ذاتها تفجر عدوانية شديدة تزداد وطأتها تدريجياً بمقدار تراكمها الداخلي، وعندما تصل العدوانية إلى هذا الحد، لابد لها من، تصريف يتجاوز الارتداد إلى الذات وتحطيمها، لتصل إلى حد الإسقاط على الآخرين).

يولد الإخفاق في تحقيق الذات حالة من الوهم واختلاق الأكاذيب والأحداث والوقائع غير صحيحة من أجل الإيحاء الكاذب للآخرين بأهمية دوره في المجتمع، وإن المجتمع غير قادر على الحراك الفعال دونه، بل إنه يشكل رقماً صعباً في معادلة الحراك الاجتماعي.

ومكاشفته بالحقائق وتعرية زيف ادعائه، تجعله ينفجر على نحو هستيري ضد الآخرين، لاعتقاده في عدم الوعي أن هناك من يسعى لانتزاع دوره الوهمي في المجتمع، ما يؤدي لاحقاً إلى تنامي نوازع الحقد والكراهية والانتقام منهم بعدّهم منافسين له على أدوار لا يستحقونها وأنه الوحيد المؤهل لأداء هذا الدور في المجتمع.

يرى {روسو}(أنه عادة ما تؤدي المنافسة الحرة في المجتمع إلى حالات من الحسد والحقد والخداع الزائف، وهذه الحالة تدفع بعضهم إلى تأدية بعض الأعمال المخالفة ليحظوا بمكانة اجتماعية، فإن أخفقوا تتولد لديهم نوازع من الحقد والانتقام من المنافسين لهم في المجتمع).

تزداد في المجتمعات الغربية حدة المنافسة، لتحقيق الذات وتتزاحم المعايير وأسس المنافسة لاحتلال دور ما في المجتمع، ما يؤدي إلى خروج العديد من الأفراد من دائرة المنافسة الحرة في الأدوار الأساسية ومن ثم يدفع قسماً كبيراً منهم لأداء أدوار هامشية، والقسم الآخر يستسلم لقدره المفترض بالمساهمة الجزئية في الحراك الاجتماعي.

ولكن هناك من يرفض حالة الاستسلام، ويصاب بحالة من العجز والوهن في خوض المنافسة، فيتراكم الحقد والحسد لديه، وقد يقدم على الانتقام من المجتمع وبطرق متعددة.

وعلى العكس من ذلك تقل حدة المنافسة في المجتمعات المتخلفة لاحتلال الأدوار الأساسية بسبب انعدام معايير المنافسة الحرة واختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية والإدارية.

عموماً فإن سعي الفرد لتحقيق ذاته حالة سوية في المجتمع، لأنها إحدى الغرائز الإنسانية لتلبية الرغبات وإيجاد دور للكينونة في الحراك الاجتماعي، ولكن حالة الإخفاق تولد حالة مرضية نفسية لها انعكاساتها السلبية ليس على الفرد ذاته، وإنما على كل فئات المجتمع.

إن تحول الغريزة من الحالة السوية إلى الحالة غير السوية يعني اختلالاً ذاتياً بنظام التحكم، العقل البشري، وما ينظم من سلوك الإنسان، والتحكم في الغرائز الطبيعية يحقق التوازن بين إمكانية تلبية الرغبات، وإمكانية تحققها من دون اللجوء إلى أساليب منافية للقيم الاجتماعية.

يعتقد {هوبز}(أنه إذا كانت الغرائز تجعل الفرد مندفعاً لتحقيق رغباته وإشباع حاجاته من دون أن يعبأ برغبات الآخرين أو حاجاتهم، يقود ذلك إلى تضارب مصالحهم واصطدام بعضهم ببعضهم الآخر، والعقل يهذب طبيعة الإنسان وجشعه ويرشده إلى طريق حل مشكلاته مع الآخرين، من دون الحاجة إلى التصادم والتطاحن).

ومع أن العقل أساس التحكم في الفعل الغريزي للإنسان لا يمكن التعويل عليه لضبط السلوك الغريزي، لأن العقول البشرية ليست متكافئة كما لا تمتلك الآلية التحكمية نفسها لجميع أفراد المجتمع، وهذا ما يفسر تنامي حالات الحقد والحسد والانتقام واستخدام العنف، وعليه فإن العقل مع أهميته في التحكم في السلوك الغريزي للبشر، لكنه غير قادر وحده على فرض نظام رادع للحدّ من التجاوزات على الآخرين.

لذا يتطلب الأمر نظاماً آخر موازياً للتحكم العقلي ألا وهو القانون الرادع الذي ينظم حياة البشر، ويحفظ الحقوق ويحد من التجاوزات الغريزية الساعية لتحقيق الرغبات المنفلتة من نظام التحكم العقلي على حساب الآخرين.

ويشكل القانون الرادع صمام الأمان لتنظيم الفعل العقلي، للتحكم في الغرائز من خلال فرض عقوبات صارمة على الساعين لفرض توجهاتهم الغريزية أو سعيهم غير السوي لتحقيق الذات وعلى حساب أفراد المجتمع.

ثانياً-انعدام سبُل الحوار:

يواجه الإنسان في خضم حياته العامة في المجتمع المقهور نوعين من الضغوط، تغير مجرى حياته كاملاً، وتنقله من عالم إلى عالم آخر، وينعكس ذلك على مجمل سلوكه وتصرفاته مع محيطه الخاص والعام.

الضغط الأول نفسي يتعلق بظروف نشأته وحياته الخاصة، وتختلف مسبباته من شخص لآخر، والضغط الثاني ضغط اجتماعي، تعانيه غالبية أبناء المجتمع المقهور بسبب حالة القهر والعنف المسلط عليهم من سلطة الاستبداد للتحكم في سلوكهم وتصرفاتهم وولائهم.

يكمن الفرق بين علم النفس وعلم الاجتماع في أن الأول يدرس المشكلات الخاصة للأفراد، والثاني يختص بدراسة السلوكيات والتصرفات العامة في المجتمع.

وليس هناك ما يثبت أن كل أبناء المجتمع يعانون أمراضاً نفسية، ولكن هناك مؤشرات قوية على أن كل أبناء المجتمع يعانون أمراضاً اجتماعية عامة وشاملة تحكم تصرفاتهم وسلوكهم نتيجة مواجهتهم للعنف والإرهاب مدة طويلة.

وعند تلازم حالتي المرض النفسي والاجتماعي تصبح آثارهما مدمرة وتعكسه بوضوح تصرفات الإنسان المقهور وسلوكه ضد المجتمع، وتختلف درجة التأثر، باختلاف قدرة الفرد ومدى استجابته لمجمل الضغوط النفسية والاجتماعية.

يعاني الإنسان المقهور عموماً أعراض القلق والتوتر والصداع المزمن والعدائية، وينعكس ذلك على مجمل سلوكه وتصرفاته، فالإنسان الذي مسخت إنسانيته من خلال القهر والاستبداد يتصرف بسلوك مضاد وخالٍ من الإنسانية ضد الآخرين، خاصة مع من هم أقل منه قوة ويمكن أن يمارس السلوك ذاته حال امتلاكه القوة الضرورية مع المتسلط نفسه، وبالعكس فإنه يخضع ويذعن للإنسان القوي.

إن الإنسان المقهور وما يعانيه من أمراض نفسية واجتماعية متلازمة ومستفحلة لا يمكنه الاستمرار في حوار هادئ ويرتفع صوته على نحو مستمر مع تزايد حدة النقاش، ويرفض الآخر لمجرد الخلاف في الرأي، وتنم انفعالاته الآنية وحركة يديه ووجهه عن حالة عنف وهيمنة ولا يتورع عن استخدام عضلاته لإسكات الآخر.

يصف {مصطفى حجازي} سلوك الإنسان المقهور وتصرفاته في أثناء الحوار والمناقشة قائلاً:(لا يتمكن الإنسان المقهور من الاستمرار في حوار هادئ، فسرعان ما يحس بانعدام إمكانية التفاهم، فتغشى بصيرته موجة من الانفعال، ويأخذ الحوار نمطاً من أنماط السباب، ثم يتحول إلى التهديد وبعد ذلك يصل إلى حالة من الاشتباك، ليأخذ نمطه الحدي باستخدام العضلات أو السلاح بسهولة مذهلة في ثورة من الغضب).

إن حالة العجز والوهن من إمكانية تغيير الواقع الذي يلازم الإنسان المقهور تجعله يعاني الإحباط واليأس وعدم القدرة على تحقيق الذات، وتدفعه الخشية من الإخفاق في خوض التنافس الاجتماعي إلى الخيبة والانكسار وتتعاظم هواجسه في الحقد والكراهية ضد المجتمع، كونه المسؤول المباشر عن هزيمته.

وكلما زادت هواجس الحقد والكراهية لدى الإنسان المحبط والمقهور طغت على سلوكه وتصرفاته أنماط من العنف والاستبداد ضد الأفراد المحيطين به، وتحديداً المحققين للنجاح في أعمالهم وذواتهم محاولة خارجة عن حدود الوعي لإسقاط حالة الإخفاق على الجميع لرد الاعتبار لذاته المهزومة.

إن الانفعالات المصحوبة بالتهديد والعنف المباشر وغير المباشر وما يصاحب النقاش مع الإنسان المقهور والمريض نفسياً واجتماعياً هي تعبير في عدم الوعي عن حالة الرفض للرأي المخالف، لإحساسه العميق بحالة التحجيم والرفض الاجتماعي الساعية للحطّ من قدرة ذاته.

يستحيل في هذا الإطار من المناقشة والحوار الوصول إلى نتيجة منطقية، من دون الرضوخ والاستسلام له، وهذه النتيجة تسعده كثيراً وتجعله يعتقد في عدم الوعي أنه حقق انتصاراً ماحقاً على الطرف الآخر، ويتولد لديه إحساس كاذب بتحقيق ذاته المهزومة وغير القادرة على خوض التنافس في المجتمع.

يطلق {مصطفى حجازي} على هذا النوع من النقاش حوار الطرشان قائلاً:(إنه تعبير عن حالة انهيار لعلاقة التفاعل وانكفاء على الذاتية، ذات الانفعالات المفرطة التي تحول الآخر إلى مجرد عقبة تعوق الوصول إلى الهدف الشخصي. ويتحول النقاش إلى صراخ وخصام تصاعدياً نحو مزيد من تدهور العلاقة وانهيار المنطق، ويتحول الصراخ إلى حالة من السباب، ويسير التدهور نحو استخدام اللغة الحراكية، لغة القوة والإخضاع بعد إخفاق حالة الإقناع).

ويُفضل عدم خوض النقاش معه، والموافقة على آرائه من دون اعتراض لعدم التسبب في إيذائه نفسياً ومن ثم تصعيد حالة العدوانية والحقد لديه ضد الآخرين.

كما يجب عدم تجاهله أو تهميشه، لأن ذلك يسبب له حالة من الانطواء على الذات، ويكرس في ذاته عداء ضد المجتمع كونه المسؤول المباشر على هزيمته والحط من قدر كينونته، ويجعله ينظر إلى كل أفراد المجتمع كونهم أعداء متواطئين ومتفقين على تحطيمه وإذلاله لإخضاعه لمشيئتهم.

يمكن معالجة الأمراض النفسية من خلال طلب المساعدة من المختصين، ومن ثم يمكن أن يشفى منها المريض، وتولي المجتمعات الغربية العناية الضرورية لهذا الأمر، وتتعاطى إيجابياً مع الطب النفسي.

وعلى العكس من ذلك في المجتمعات المتخلفة فإن الطب النفسي ليس له دور في المجتمع بسبب ظروف النشأة غير الطبيعية والتربية غير السوية، وما تتخذه من أساليب الضرب والعقاب الصارم للأطفال سبيلاً لتقويمهم وتربيتهم.

تحتاج المجتمعات المقهورة إلى سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية في كل مفاصل الحياة لاجتثاث مسببات العنف والقهر والفقر والجهل.

وهذا الأمر يستغرق فترة طويلة تزيد على مدة القهر والاضطهاد وما أصاب المجتمع، وبإشراف علماء مختصين بشؤون المجتمع، يعدون برامج قصيرة وطويلة الأجل من أجل إنقاذ المجتمع من براثن العنف والعنف المضاد المغروسة في عدم الوعي وزرع مفاهيم الحب والتسامح.

توفر الأجواء الديمقراطية حرية التعبير والفرص لتحقيق الذات للمشاركة الإيجابية في عملية البناء والتقدم الاجتماعي، وتوثق الصلات بين الفرد والمجتمع للحدّ من أوجه الكراهية والحقد.

مسببات انهيار منظومة القيم في المجتمعات المقهورة

هناك مسببات عديدة لانهيار منظمومة القيم الاجتماعية والدينية التي تتحكم في سلوك أفراد المجتمع وتصرفاتهم ومن دونها تضعف أواصر العلاقة فيما بينهم، وتحل مكانها قيم تتعارض ومنظومة القيم الاجتماعية المتشكلة تاريخياً.

إن مظاهر الفقر في المجتمع تشجع حالة التنافس لتوفير الحاجات الغذائية بصور شتى للحفاظ على الحياة وقد تتعارض طرق الحصول على الغذاء مع الكثير من القيم الاجتماعية، لكنها تعد مشروعة في ظل سيادة القيم الجديدة.

يدفع الفقر والجوع جميع أفراد العائلة للبحث عن فرص العمل لتوفير الحاجات الغذائية، ويجري ذلك على حساب انصرافهم عن الدراسة والتعليم، ما يؤدي إلى تفشي الجهل في المجتمع، وتلك الآفة الجديدة تخلق فراغاً في النظام الروحي، تتسرب من خلالها الكثير من القيم غير السوية التي تعمل على إفساد المجتمع.

وتتعاظم حالة الفساد الاجتماعي بهيمنة عناصر القاع في المجتمع على السلطة السياسية، الذين ينشرون الفساد في جميع مفاصل الدولة، وتسود مظاهر الجهل والتصرفات غير السوية بين أفراد المجتمع مصحوبةً بحالات من القهر والظلم الاجتماعي.

تناقش المحاور أدناه حالات الفقر والجهل والظلم والإفساد الاجتماعي، وما ينتج من تصرفات وسلوكيات غير سوية ينتهجها أفراد المجتمع نوعاً من التماهي بممارسات سلطة الاستبداد المؤلفة من عناصر القاع في المجتمع:

أولاً- تفشي الفقر والجهل في المجتمع:

هناك علاقة تلازم بين الفقر والجهل، فأينما حل الفقر تفشى الجهل، وحيثما زال الفقر انحسر الجهل، إن الشغل الشاغل للإنسان تحقيق غرائزه الطبيعة، ويأتي في مقدمتها توفير حاجته من الغذاء ليواصل مسيرته في الحياة.

وعندما تنغلق في وجهه سُبل توفير قوت يومه، يتعطل تفكيره وتصاب منظومة قيمه الذاتية بالعطب، وتنمو هواجس الشر في ذاته للبحث عن سُبل جديدة ومتعارضة مع قيم المجتمع لتوفير حاجته من الغذاء، وينال ما يريد بالسُبل غير المشروعة، يسعى للمزيد على حساب المجتمع وينتهي به الأمر إلى عالم الجريمة.

وهكذا يتخلى الشعب الجائع تدريجياً عن قيمه وتحكمه عصبية شريعة الغاب، وتضعف أواصر العلاقة التضامنية بين أفراده. ولاتجدي معه نفعاً دعوات الإصلاح والامتثال لها، لأن دوافع الابتعاد عنها هي أكبر كثيراً من دعوات الإصلاح والامتثال للقيم ذاتها، فالجوع والفقر يعطلان منظومة التحكم، العقل، لدى الإنسان.

يعبر {منشيوس} عن تلك العلاقة المتلازمة قائلاً: (لا تنتظر من شعب جائع الالتزام بالقيم والمُثل العليا).

إن الجوع والفقر ليسا أداتين لإضعاف القيم الاجتماعية فحسب، بل هما أداتان للكفر بالقيم الروحية والاجتماعية، فإذا كانت القيم الروحية والاجتماعية، تشكل المنظومة الأخلاقية للمجتمع فإن انحلالها يتسبب في إشاعة الفوضى والعنف في المجتمع.

لا تحقق الأساليب القهرية لاجتثاث حالة الفوضى والعنف استتباب الأمن والاستقرار في المجتمع المسعى المنشود لها، وإنما يجب البحث عن مسببات الجوع والفقر واجتثاثها من بنيته. ويجب أن يترافق ذلك مع حملة توعية شاملة بأهمية القيم الروحية والاجتماعية، لإحلال السلام والأمن الاجتماعي.

وعبرّ {أبو ذر الغفاري} عن العلاقة بين الفقر والكفر قائلاً:(إذا ذهب الفقر إلى بلد، قال الكفر خذني معك).

كما يمهد الجوع والفقر السبيل إلى تفشي الجهل في المجتمع، وهذه الآفة الجديدة تعمل على تعطيل سبل التقدم والتطور الاجتماعي، فكلما تعاظم شأن الجهل في المجتمع ضعفت الأواصر بين أفراده نتيجة لتفكك منظومة القيم الروحية والاجتماعية، لأن التعليم يطرد الجهل، ويسهم في فتح مدارك المنظومة العقلية للإنسان، العنصر الأساس للتحكم في السلوكيات والتصرفات المنافية لقيم المجتمع.

لذلك تدعو معظم الديانات السماوية إلى مكافحة الجهل ونشر علوم المعرفة، لترتقي منظومة الإنسان العقلية إلى مراتب أعلى، ويكون لها القدرة على التمييز بين قيم الخير والشر، والتعرف على نحو أكبر على ماهية القيم الروحية والالتزام بها بما يخدم التوجهات الإنسانية.

يرى الإمام {جعفر الصادق }(أن الجهل نقص في الدين والخلق ومعاملة الناس).

ويعمل الجهل على نخر الذات وتعطيل مكامن الخير في الكينونة وتحفيز مكامن الشر، وإطلاق العنان لنوازع الشر، لتكون السبيل الوحيد لتحقيق الرغبات المنفلتة من عقالها وعلى حساب بقية أفراد المجتمع.

والجهل هو المحفز الأساس لنوازع الشر الكامنة في الذات الإنسانية، وعند تنامي نوازع الشر في الذات على نحو كبير تعمل على الإضرار بالذات ما لم تُطرد إلى الخارج، ويخلق الجهل فراغاً في النظام الروحي وما يحكمه من منظومة القيم الاجتماعية ويمهد الطريق لتنهل توجهاتها من قيم الشر.

ويتساءل {سقراط}(أليس الجهل والحماقة فراغاً في نظام النفس؟).

إن سلوك الذات الجاهلة وتصرفاتها ، تحتكم إلى قيم الشر في تعاملها مع أفراد المجتمع، ولا يقتصر ضررها على الكينونة ذاتها، وإنما ينسحب شرها المتمثل بالتعدي والفجور والإساءة ليطول بقية أفراد المجتمع.

ولا يقتصر ضرر الجهل المتفشي في المجتمعات الفقيرة على المجتمعات ذاتها، وإنما ينسحب ليطول المجتمعات الأخرى المسالمة، لأنها البيئة الملائمة لنمو كل أنماط الانحراف والإرهاب للانتقام من المجتمعات المسالمة وتحميلها المسؤولية عن كل الانكسارات والخسارات وما منيت بها المجتمعات الفقيرة.

يعتقد {سقراط}(أن العمى يتلف البصر، والعفن يفسد القمح، والسوس يعطل الخشب، أما داء النفس العضال، فهو التعدي والفجور والجبن والجهل، وإذا لم يقتل الشر النفس ذاتها فلا شيء آخر قادر على قتلها).

يجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة لاجتثاث مسببات الفقر والجهل في المجتمعات المتخلفة للحفاظ على الاستقرار العالمي، وزرع مفاهيم التسامح والمحبة ونبذ العنف بجميع أنواعه لإنقاذها من براثن الإرهاب، لتساهم بفعالية في رفد الحضارة الإنسانية.

ثانياً- هيمنة عناصر القاع على السلطة والمجتمع:

تعاني المجتمعات المتخلفة والرازحة تحت حكم الطغاة حالات الفقر والأمية والتجهيل والاضطهاد والظلم، وأسفرت تلك الحالات عن أنماط من التقهقر والانحطاط والتفسخ لمجمل مكونات بنائها الاجتماعي، ما أدى إلى حدوث خلل وشرخ عميق في سلسلة تطور مسيرة حياتها، وخلق لديها حالة من الارتداد نحو عمق التاريخ القديم بما يحمله من قيم وعادات وسُبل المعيشة البدائية.

هذا الارتداد القسري للمجتمع نحو عمق التاريخ القديم فرضته سلطة الطغاة لإحكام سيطرتها أمداً طويلاً على تلك المجتمعات، فكلما قل مستوى الوعي لدى المجتمع أصبح سهل الانقياد والتحكم، وتراكمت في وجدانه قيم الخنوع والدونية والخوف من الحاكم، وزادت وتيرة الشر والاعتداء والسلب بين أفراده، نتيجة اضمحلال منظومة القيم الأخلاقية والدينية لديه لمصلحة قيم المجتمعات البدائية في عمق التاريخ القديم.

حينئذ يتحول هذا المجتمع إلى مجموعة من الفئات المتناحرة، تتحكم فيه مجموعات من الرعاع والهمج تدين بولائها لسلطة الطغاة، أو التماهي بسلوك الطاغية، من أجل الإيغال بالأذى والعنف وإخضاعها للسيطرة الكاملة ومن دون إبداء أي نوع من أنواع المعارضة.

يعتقد {علي الوردي}(أن الشعب الذي لا يعرف نقائصه، ولا يدرك مكامن الضعف في نفسه لن يكون قوياً أمام أعدائه، والعدو الكامن في داخله، يكون أشد خطراً من عدوه المتربص في الخارج).

تترسخ في ذات المجتمع المرتد نحو عمق التاريخ البدائي قيم العنف الاستبداد، وتعمل كطاقة كامنة تتفجر حال سقوط الطاغية، وبذلك تبرز ظاهرة تعدد السلطات، تقودها أدوات العنف والاضطهاد وآلته للدفاع عن سلطة الطاغية المنهارة.

لا يعني سقوط الطاغية، بأي حال من الأحوال انهياراً لأجهزته القمعية المؤلفة من حثالات المجتمع ورعاعه لأنها ترفض، بل تستميت من أجل الحفاظ على امتيازاتها ومركزها الاجتماعي المزّيف وعدم العودة إلى مستواها الاجتماعي الأول في القاع.

لذا تعمد لاستخدام العنف والإرهاب ضد النظام الجديد، بل يتركز عنفها واستبدادها ضد المجتمع لشعورها في عدم الوعي بأنها منبوذة اجتماعياً.

وقد تتحالف مع عناصر متطرفة لتحقيق المصالح المشتركة والعودة إلى السلطة ثانية، وتعرض خدماتها برسم الإيجار لأي جهة داخلية أو خارجية تدفع لها أكثر من أجل تقويض النظام الجديد.

يرى {الإمام علي عليه السلام} (أن الغوغاء هم همج رعاع، ينعقون مع كل ناعق، ويميلون مع كل ريح، إنهم إذا ما اجتمعوا ضروا وإذا تفرقوا نفعوا).

يجد المتابع للمستوى الاجتماعي لأغلب عناصر الأجهزة القمعية في البلدان المتخلفة أنها عناصر منتقاة بعناية من حثالات المجتمع ورعاعه مُنحت امتيازات وصلاحيات غير محدودة من السلطات المستبدة من أجل الإيغال بالأذى واستخدام العنف المفرط ضد المناوئين.

لا تستميت تلك الحثالات والرعاع من أجل الدفاع عن السلطة المستبدة فحسب، بل إنها تشعر بأن دفاعها عن السلطة هو دفاع عن ذاتها وامتيازاتها وصلاحياتها ومكانتها المزيفة في المجتمع.

ونظراً إلى حالة الدونية وقزمية ذاتها، تفكر في مصالحها أكثر مما تفكر في السلطة ذاتها، حيث يمكن أن تبيع ولاءها لأي جهة أخرى غير السلطة لتحقيق مكاسب أكثر وصلاحيات أوسع.

يعي الطاغية حقيقة تلك الحثالات والرعاع وذاتيتها، لذا يمعن في احتقارهم ويسرف باضطهادهم بمجرد الشك في ولائهم للسلطة، وقد يعمد بين آونة وأخرى إلى إجراء تصفيات جسدية بحق المقصرين منهم من أجل بثّ الرعب والخوف في صفوف منتسبي أجهزته القمعية.

جاء في {البيان الشيوعي لماركس وآنجلس}(أن حثالات البروليتاريا هم حشرات من أدنى مجموعات المجتمع القديم، قد تجرهم ثورة البروليتاريا إلى الحركة ولكن ظروف معيشتهم وأوضاع حياتهم تجعلهم أكثر استعداداً لبيع أنفسهم للرجعية).

إن انهيار سلطة الطغاة في المجتمعات المتخلفة وإحلال سلطة جديدة مكانها يتطلب استخداماً للعنف المضاد لإحكام السيطرة على أجهزتها القمعية، وإصدار تشريعات صارمة للحدّ من تعدد السلطات في المجتمع.

تشكل عملية استقطاب عناصر أجهزة القمع للنظام القديم في النظام الجديد خطورة كبيرة، لأنها تشعر في عدم الوعي بأنها الوريثة الشرعية للنظام القديم.

لذا فإنها ستتحين الفرصة لإيقاع الأذى في النظام الجديد، وتعمل على نخره من الداخل لإحكام قبضتها عليه، ومن ثم إخضاع المجتمع من جديد لمشيئتها باستخدام عنف أشد وأقسى من ذي قبل!.

إن عمل تلك الحثالات والرعاع سنوات عديدة في الأجهزة القمعية لسلطة الطاغية جعلها تشعر بأنها خارجة عن سلطة القانون بل إن القانون سُن لتغطية جرائمها وعنفها ضد المجتمع.

ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تنسجم مع قواعد وتشريعات النظام الجديد، وتسعى جاهدةً لتنخر بنيته من الداخل لاستعادة مكانتها في السلطة الجديدة وفرض سطوتها من جديد على المجتمع.

يقول {علي الوردي}: (نحن نحتاج إلى ثورة فكرية واجتماعية مثلما نحتاج إلى ثورة سياسية واقتصادية، ولا يمكن أن تواصل الثورة مسيرتها ما لم ترشد الشعب إلى ما يكمن في عقولهم الباطنة من رواسب قديمة تنخر كيانهم الاجتماعي، وتعرقل سبيل حياتهم).

تحتاج المجتمعات المقهورة أمداً طويلاً، إلى جانب الخبز والتعليم إلى علماء النفس والاجتماع والمثقفين لمساعدتها على تجاوز أزماتها النفسية والاجتماعية، وانتزاع مسوغات العنف والاستبداد من وجدانها.

ويعد دور هؤلاء في المجتمع المقهور أكبر من دور السياسيين، ولا يمكن المجتمع الذي يعاني في عدم الوعي عقداً وأزمات نفسية واجتماعية النهوض والتقدم نحو المستقبل.

الفصل الرابع

السلطة الشرعية والمجتمع

أوجه الصراع السياسي في المجتمع

تلجأ القوى المقهورة إلى أساليب نضالية متعددة، للرد على إجراءات العنف والاستبداد، وما تمارسه القوى القاهرة ضدها، ويتوقف نوع المعارضة على حجم الاضطهاد ومدى العنف المستخدم من القوى القاهرة، فكلما كان حجم العنف والاضطهاد كبيراً انحسرت أنواع المعارضة لتقتصر على لغة الخطاب المستور.

وعند بروز مؤشرات داخلية وخارجية على انهيار سلطة الاستبداد تتراخى أجهزة القمع عن اتخاذ إجراءات رادعة ومصحوبة بالعنف المفرط ضد المجتمع تحاشياً لانهيار السلطة وخضوعها للمساءلة.

نعمد القوى المقهورة إلى استمالة منتسبي أجهزة القمع الجيش، والشرطة، بالوسائل السلمية، لحثها على التخلي عن سلطة الاستبداد، لتحييدها في الصراع القائم بينها وبين السلطة والتعاطي معها بأسلوب معاكس لتوجهاتها، مواجهة الكراهية بالحب، العنفية لتشجيع أكبر عدد منها على التخلي عن سلطة الاستبداد وكسبها إلى جانبها.

وحين تقتصر مؤشرات انهيار سلطة الاستبداد على المؤشرات الداخلية فقط، وتضعف إجراءات القمع والعنف تتخذ القوى المقهورة أسلوباً نضالياً مغايراً، يتسم بالخطاب العلني المعارض ضد القوى القاهرة، وقد يكون مصحوباً بالعنف لإجبار منتسبي أجهزة القمع على التخلي عن القوى القاهرة، ولتسليط الضوء أكثر على أساليب النضال التي تعتمدها القوى المقهورة ضد القوى القاهرة، يجب البحث في العناوين أدناه:

أولاً- الخطاب السياسي المستور:

تختلف أساليب الصراع بين القوى القاهرة والمقهورة في المجتمع، فالقوى القاهرة تسعى لاستخدام كل الأساليب العنفية لإضعاف القوى المنافسة لها، وبالمقابل فإن القوى المقهورة لن تستسلم لأساليب القهر والاستبداد، وتعمد إلى استخدام أساليب نضالية متنوعة لتعديل ميزان القوة غير المتكافئ بينها وبين السلطة، حيث تعمل على نخر النظام القائم من الداخل للتعبير عن حالة الرفض وبأساليب خفية، منها عرقلة إجراءات القوى القاهرة، أياً كان شكلها، في داخل مؤسسات النظام، على سبيل المثال: الالتفاف على القوانين وإشاعة مظاهر الفساد الإداري في مؤسسات الدولة، وفسح المجال أمام ضعاف النفوس لتقاضي الرشاوى، وإضعاف إجراءات تحصيل الضرائب، وغيرها.

وتتخذ آلية الرفض أنماطاً متعددة، منها عدم إبداء الحرص على ممتلكات الدولة كونها ممتلكات القوى القاهرة، ويجب إضعافها، والتخريب إن أمكن! للمرافق الخدمية العامة للتعبير عن حالة الرفض للسلطة.

كما تلجأ إلى استخدام أساليب الحطّ من قدر رجالات السلطة القاهرة مثل بث الشائعة المغرضة للحط من قدرهم ومكانتهم في المجتمع، ونشر الفضائح الشخصية الأخلاقية، والرشاوى، والاختلاسات، لتعرية سلوكهم الشائن، وترويج النكات خاصة ما يحطّ من شرف وقدر المتنفذين في السلطة للتقليل من قدرهم الشخصي أمام المجتمع.

يعد أسلوب ترويج النكتة من أكثر الأساليب خطورة على النظام، لأنها أساليب تهكمية ومثيرة للضحك، وقد تدفع بعض رموز السلطة لتناولها للترفيه أو الحط من قدر منافسيهم في داخل السلطة ذاتها.

وتستخدم القوى المقهورة الأمثال الشعبية لتعرية أخطاء السلطة ومواقفها وتلك الأمثال غالباً ما تضرب ليقاس عليها الواقع الراهن، ولها من المدلولات المتعددة ما يضع السلطة في موقع المترقب والشك من متداوليها.

ولا يمكنها محاسبة كل أفراد المجتمع مع أنها تعي مدلولاتها السابقة، وتتعامل معها في أغلب الأحيان بالإهمال وغض الطرف لكي لا تأخذ حجماً أكبر من حجمها الطبيعي.

وكلما لمست القوى المقهورة فعالية أسلوب الحط من قدر السلطة عمدت إلى تصعيد خطابها للتعريض برموز السلطة.

وهذا ما يفسر حجم التساهل وما تبديه في بعض الأحيان سلطة الاستبداد لبعض الانتقادات غير المباشرة ضدها، لفسح المجال لتنفيس الاحتقان الشعبي، وفي الوقت نفسه فإنها تعمل على رصد القوى الفعالة والمروجة لفعل الانتقاد المتهكم للتعامل معها بالعنف والقسوة.

كذلك تعمد القوى المقهورة إلى استخدام أسلوب الأغاني الشعبية ذات الكلمات المتعددة المدلولات للتعبير عن حالة رفضها للسلطة، خاصة حين تتناغم كلمات الأغنية الشعبية مع معاناة أفراد المجتمع.

وتشن سلطة الاستبداد بين آونة وأخرى حملات أمنية على محلات التسجيلات الصوتية لمصادرة أشرطة التسجيل لبعض الأغاني ومنع إذاعتها عبر أجهزة الإعلام الرسمية والأماكن العامة، للتقليل من تأثيرها في وجدان أفراد المجتمع خاصة أن بعض الذين يؤدونها، لا حباً فيها!، لكن للتعبير من خلال كلماتها المستورة عن حالة رفضهم للسلطة!.

وتستغل القوى المقهورة المناسبات والشعائر والطقوس الدينية والاحتفالات الشعبية للتعبير عن حالة رفضها للسلطة، حيث تلجأ إلى استخدام الأهازيج الشعبية والشعر المستور المتعدد التلميحات والمعاني والصور المخصصة لتلك المناسبات للتلميح عن صور خطابها المعارض.

تتخذ القوى القاهرة إجراءات صارمة للحد من ممارسة الشعائر والطقوس الدينية للقوى المقهورة، لأن مضمون خطابها العلني يعبر عن إدانة مباشرة لسلطة الاستبداد والقهر عهوداً مضت، لكنها تشير إلى حالة الرفض لنهج الاستبداد والقهر الراهن بجميع أنواعه من خلال مضمونها المستور!.

تذكي الشعائر والطقوس الدينية لدى القوى المقهورة حالات المعارضة من خلال اتخاذها العبر وأنماط المقاومة الضاربة جذورها في عمق التاريخ مذكرةً الأجيال اللاحقة بحقوقها المهدورة، وتغمز من خلال شعاراتها المستورة إلى القوى القاهرة بأن نهايتها محتومة ومصيرها الأسود قادم.

كما ترفع معنوياتها وتشجعها على مقاومة القهر والاستبداد وتقديم المزيد من التضحيات الضرورية لإحقاق الحق والمطالبة بالعدالة والمساواة، أسوةً برموز التاريخ الذين نالوا الشهادة من أجل مقارعة أنظمة الشر والقهر الاجتماعي.

يحدد {جيمس سكوت} أربعة أنماط من الخطاب السياسي للقوى المقهورة:

1-(نمط الخطاب المستمد جذوره من عملية امتداح الصورة الذاتية للنخب، ويوفر هذا النمط حيزاً مفاجئاً في اتساعه للصراع السياسي، ويستدعي وجود التنازلات، ويلجأ إلى ما هو متاح من تفسير داخل نطاق أي إيديولوجيا من الإيديولوجيات.

2-نمط الخطاب الذي يُمكن المقهورين من الاجتماع خارج نطاق تحكم سلطة القهر، لنشر ثقافة سياسية ناشزة تماماً وإيجاد الظروف الملائمة لتطورها.

3-نمط الخطاب المعبر عن سياسة التمويه والتنكر وما عبر عن نفسها في المشهد العلني، لكن غرضها يكون مزدوج المعنى لتحمي هوية المؤدين، وتندرج تحت هذا النمط جميع أساليب التمويه والتنكر. مثل ترويج الشائعة ورواية الفضائح والحكايات والأمثال والنكات والأغاني الشعبية وممارسة الطقوس والشعائر الدينية المستندة إلى الخطاب المستور والمعارض.

4-نمط الخطاب الهادف إلى قطع حبل السرة السياسي بين الخطاب المستتر والخطاب العلني).

تعمل القوى القاهرة على مواجهة خطاب القوى المقهورة بأساليب متعددة، منها استخدام العنف المفرط، والدعاية المضادة لتشويه سمعة نخبها والحط من قدرهم الاجتماعي، واتباع أساليب شراء الذمم من أجل تسويق خطابها وتسفيه معتقدات القوى المقهورة وشعائرها وطقوسها وتزوير التاريخ وما تستند إليه في إقامة شعائرها وطقوسها الدينية لإفراغ محتوى أهدافها المستورة.

كما تعمد إلى تسخير كل أجهزتها الإعلامية، وتشتري الأقلام المأجورة من أجل مواجهة الحملة الإعلامية المضادة المستورة للقوى المقهورة.

وقد تلجأ إلى اعتماد الأساليب نفسها من إشاعة النكتة، ونشر الفضائح الشخصية، واختلاق القصص المنافية للحقيقة، للحط من قدر نخب القوى المقهورة.

ولن تدخر سلطة القوى القاهرة جهداً لزرع بذور الفتنة الطائفية والقومية بين أبناء البلد الواحد من أجل توريط فئات متعددة من القوى المقهورة بصراعات جانبية فيما بينها، لشلّ قدرتها على توحيد خطابها المعارض، وتحدث شرخاً كبيراً بينها من خلال ارتكاب مجازر بشرية بحق إحدى

فئات المجتمع المقهور، وتنسبها إلى فئة قومية أو طائفية مخالفة، لتأجيج روح الحقد والكراهية بين أفراد المجتمع،وتلجأ إلى تصفية عدد من رموز القوى المقهورة ونخبها بحجة فرض الأمن والسلام الاجتماعي، مانحةً في الوقت ذاته المكافآت المالية والرتب والأنواط العسكرية لأسماء عشائر ورجالات قوى القهر المشاركة في ارتكاب المجازر البشرية لتعميق الشرخ بين فئات المجتمع المتكئة أساساً في نظامها الاجتماعي على قيم الثأر والانتقام العشائري مهما طال الزمن لاسترداد الحق والكرامة المهدورة!.

يرى {جون غافنتا} أن القوى القاهرة تعمد إلى اتباع ثلاثة أساليب لردع القوى المقهورة:

1-(اعتماد الممارسات المألوفة من القهر والعنف المفرط.

2-التخويف، الحكم على ردود الفعل الاستباقية أي ممارسة أساليب الإخضاع والهزيمة، حيث تدخل الرعب في نفوس الضعفاء تقريباً من القوى المقهورة من خلال استخدامها للعنف المفرط ضدهم لترسيخ اليأس والإحباط في ذهنيتهم من أجل شل قدرتهم على التحدي.

3-استخدام أسلوب نظرية الوعي الزائف عبر إصدار جملة من التشريعات لإحكام الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية، من أجل تضليل أكبر قدر من ممكن من جمهور القوى المقهورة وخداعها).

وحالما تلمس القوى المقهورة ضعف أجهزة القمع للقوى القاهرة، تسعى لقطع حبل السرة بين خطابها المستور وخطابها العلني لتمارس الضغط المصحوب بالعنف المفرط ضد منتسبي الأجهزة القمعية، لإجبارها على التخلي عن النظام، ومن ثم تسديد الضربات المتلاحقة والمؤذية لرموز النظام من أجل تحقيق هدفين هما ترويع كل أجهزة القمع ونخب القوى القاهرة للتخلي عن النظام، ومن ثم إلحاق الهزيمة الماحقة بها، وانتزاع الخوف وما زرعته أجهزة القمع في وجدان القوى المقهورة المتلهفة للتعبير عن خطابها العلني ضد سلطة الاستبداد والقمع.

وعند نجاحها في تحقيق هدفها الأول على نحو منتظم، ينجز جمهورها الهدف الثاني على نحو عشوائي يصعب السيطرة عليه ويتخلل أداءهم صور من الانتقام العشوائي لمنتسبي أجهزة القمع

ومؤيدي سلطة القوى القاهرة، وتتعدد مراكز القوى في المجتمع لفرض توجهها الجديد، حتى استعادة نخب القوى المقهورة زمام المبادرة لفرض الأمن والقانون على كل فئات المجتمع، وتوحيد مراكز القرار للحد من التصرفات المنافية للفعل الإنساني، حالات الانتقام، والثأر، والاحتكام إلى القانون للقصاص من مجرمي أجهزة القمع ومتسببيها.

ثانياً-سمات الخطاب السياسي المستور:

يستمد الخطاب المستور للقوى المقهورة سماته من خطاب سلطة الاستبداد ونهجها الساعية لفرض هيمنتها على المجتمع عبر استخدام أساليب القهر والعنف المفرط،لبث الرعب والخوف في نفوس أفراد المجتمع، وإجبارهم على تقديم فروض الطاعة والخضوع.

ونظراً إلى اختلاف موازين القوة بين القوى المقهورة والقاهرة تلجأ الأولى إلى اعتماد أساليب نضالية متنوعة لتمتص من خلالها حالة الاستنفار الدائم لأجهزة القمع بغية إصابتها بالشلل التام على المدى البعيد، حيث تعلن ولاءها المطلق لنهج السلطة.

وتبدي فروضاً من الطاعة والخنوع ما يفوق مطالب السلطة ذاتها، لتوحي بعجزها الدائم وضعف قواها عن المواجهة وقبولها بالأمر الواقع، بعدّه قدرها السماوي.

هذا الادعاء والخطاب المستور للقوى المقهورة يصيب أجهزة القمع والاستبداد بعطالة وشلل تدريجي، ويمنحها شعوراً بالانتصار والرضى التام عن أدائها وقدرتها على فرض نهج السلطة كاملاً على المجتمع، وإن خططها الأمنية محكمة، لنجاحها في تغييب كل أنواع المعارضة.

وتدرك سلطة الاستبداد جيداً تداعيات هذه العطالة، وتأثيرها في أداء أجهزتها القمعية، لذا تعمد إلى افتعال الأزمات الأمنية والحدودية مع دول الجوار بحجة وجود مؤامرة خارجية تستهدف وجودها، وبمشاركة عملاء من المعارضة في الداخل لخلق حالة من الاستنفار الدائم في صفوف أجهزتها الأمنية ومطالبتها بالكشف عن ذيول المؤامرة الكاذبة.

وتشن الأجهزة الأمنية حملة من الاعتقالات في صفوف من يشك في ولائه للسلطة، وتعمل على انتزاع الاعترافات الكاذبة منهم وتحت صنوف من التعذيب بكونهم مشاركين في المؤامرة الكاذبة ويجري إعدامهم لإقناع سلطة الاستبداد بمدى يقظتها وحرصها.

وبهذا تحقق سلطة الاستبداد هدفين، هما معالجة عطالة أجهزتها الأمنية بالصدمة والترويع لبثِّ روح الاستنفار الدائم فيها، وتعميق مظاهر الرعب والخوف في نفوس أفراد المجتمع ليبدي فروضاً أكثر من الطاعة والخضوع.

يعتقد {جيمس سكوت} (أن ممارسات السيطرة والاستبداد غالباً ما تؤدي إلى توجيه المزيد من المهانة والإذلال للكرامة الإنسانية لتجعل منها ممارسة اعتيادية يعتاد عليها المجتمع، ما يسفر عن بروز خطاب اجتماعي مستتر رد فعل على الشعور بالمهانة اليومية).

ومن خلال اعتماد نظرية المؤامرة تعلن سلطة الاستبداد عن وجود عدو وهمي يحوك المؤامرات المتتالية للإطاحة بسلطتها، وتوكل أمر البحث وإلقاء القبض عليه لأجهزتها الأمنية لرفع درجة جاهزيتها واستنفارها الدائم لعدم إصابتها بالعطالة والشلل والوهن الذي غالباً ما يخدم قوى المعارضة.

هذا العدو الوهمي قد يكون قومية أو طائفة دينية بذاتها تسعى بعددها وعدتها للتآمر على السلطة، ما يوجب على أجهزتها الأمنية التعاطي معها بالعنف والقسوة وإجبارها على الاعتراف بما تحوك من مؤامرات ضدها، وحينئذ يكون جميع أبناء القومية أو الطائفة الدينية، موضع الشك والريبة ويفترض التعامل معهم بقسوة كونهم أعداء دائمين ولا يؤمن جانبهم مهما تظاهروا بالطاعة والخضوع!.

وعبر إشاعة نظرية المؤامرة تسعى سلطة الاستبداد لغرز روح الكراهية والحقد في نفوس منتسبي أجهزتها القمعية ضد القومية أو الطائفة الدينية المخالفة لهم، للإمعان في اضطهادهم وقهرهم من أجل تحقيق هدفين، هما الهدف الأول زرع بذور الحقد والكراهية القومية والطائفية بين أبناء الوطن الواحد، وتوريط منتسبي أجهزتها الأمنية من القومية والطائفة المخالفة بمزيد من جرائم القتل وانتهاك المحرمات، والإيحاء لكلا الجانبين بأن الصراع صراع قومي وطائفي وليس صراعاً على السلطة.

والهدف الثاني إضعاف الأواصر بين مكونات المجتمع من أبناء القوميات والطوائف المختلفة لإحكام السيطرة عليهم أمداً طويلاً!. تلك الأهداف وما تسعى إليه سلطة الاستبداد تفرز سمات جديدة من الخطاب المستتر للقوى المقهورة.

يحدد {جيمس سكوت} سمات الخطاب المستتر للقوى المقهورة بثلاث نقاط:

1-(يختص بفئة اجتماعية معينة، وبجمهور محدد من المؤيدين.

2-لا يقتصر فقط على بعض الممارسات المرفوضة، وإنما ينسحب على كل الممارسات المستورة، مثل الغش والاختلاس والتهرب من دفع الضرائب والرشوة، وغيرها.

3-يعدّ ميداناً للصراع بين المسيطر والخاضع ومن دون أي جدار سميك يفصل بينهما).

إن حجم العنف والاستبداد وما توظفه سلطة الاستبداد ضد المجتمع يحدد نوع القناع وسمكه للقوى المقهورة لخداعها وللحفاظ على ذاتها المهددة بالفناء، وتلك الأقنعة غالباً ما تكون أقنعة سميكة للتمويه والاختفاء خلفها لممارسة نوع من أنواع الخداع المستور الموحي بضروب الطاعة العمياء للسلطة والولاء المنقطع النظير تحقيقاً لأهدافها ورغباتها.

ويضيف {جيمس سكوت}(أنه بمقدار ما يكون حجم التفاوت كبيراً بين القوى القاهرة والمقهورة في امتلاك وسائل القوة، بمقدار ما تكون علاقات القوة بينهما توحي بالقسوة والتعسف، وتفرض على المقهورين ممارسة طقوس الإذعان والخضوع. أي إنه كلما كان المهيمن يشكل خطراً أكبر على حياة الخاضع استخدم الخاضع قناعاً أكثر سماكة).

وحالما تبرز مؤشرات على انهيار سلطة الاستبداد يتبادل المهيمن والخاضع القناع بينهما، وتعاد صياغة مفردات القهر والعنف لتكون من نصيب الخاضع ضد المهيمن المهزوم من منتسبي سلطة الاستبداد.

وحينئذ يتماهى الخاضع بدور الجلاد المهيمن للاقتصاص وبقسوة شديدة من منتسبي أجهزة سلطة الاستبداد المنهارة.

وهذه الدائرة الجديدة من العنف والقهر المتبادل بين الجانبين تستمر أمداً غير محدود لتصفية الحساب المفتوح بينهما، وقد تتسع دائرة العنف والقهر لتطول كل أبناء قومية وطائفة سلطة الاستبداد تحقيقاً لوهم عمدت سلطة الاستبداد إلى ترسيخه في ذهنية الجمهور من أن الصراع صراع قومي وطائفي وليس له علاقة بالسلطة بتاتاً!.

ولا يمكن تقليص حجم دائرة العنف والقهر إلا من خلال انتزاع مسوغات العنف والعنف المضاد والاحتكام إلى الثوابت الوطنية من أجل إحلال الوفاق الاجتماعي، ويتطلب ذلك الاحتكام إلى القانون لإجراء تسوية عادلة تضمن حقوق الجميع، وتعمل على تقديم مجرمي سلطة الاستبداد المنهارة للمحاكمة بتهمة ارتكابها للجرائم وانتهاكها لحقوق الإنسان، وتعويض المتضررين عما أصابهم من حيف وإذلال.

ثالثاً-الخطاب السياسي السلمي:

إن ميزان القوة بين المجتمع المقهور وسلطة الاستبداد غير متكافئ من حيث الاشتمال على وسائل العنف والعنف المضاد، ما يدفع المجتمع إلى تحييد وسائل العنف لسلطة الاستبداد من خلال اعتماد أساليب نضالية سلمية، تعبر عن حالة الرفض والاحتجاج ضد إجراءات السلطة العنفية.

لقد حققت أساليب المقاومة السلمية ضد سلطات الاستبداد نتائج جيدة في العديد من بلدان العالم، وحيدت في أحايين كثيرة الأجهزة القمعية في الصراع القائم بينها وبين السلطة.

ففي العديد من دول أوروبا الشرقية أقحمت السلطات الاستبدادية الجيش والشرطة في صراعها مع المجتمع، واتبع المجتمع أساليب سلمية في مواجهتها، حيث جرى توزيع الزهور الحمراء على منتسبي القوات المسلحة وعناصر الشرطة بدلاً من مواجهتها بالعنف المضاد.

هذا الأسلوب النضالي السلمي أدى إلى تخلي العديد من منتسبي أجهزة القمع عن السلطة والوقوف إلى جانب الجمهور، والقسم الآخر منهم عمل على تعطيل تنفيذ أوامر السلطة باستخدام العنف ضد الجمهور.

وأجبر رموز سلطة الاستبداد على الانصياع لمطالب الجمهور وتسليم السلطة على نحو سلمي تحاشياً لأي تحول في ولاء منتسبي الجيش والشرطة لمصلحة الجمهور، ما يتسبب في انفلات الأمن وحصول عمليات انتقام عشوائية قد تطولها.

يعتقد {غاندي}(أن مبدأ عدم العنف العنصر الأساسي في السياسة والمجتمع، وذلك لأن الذين يؤمنون به يجدون من واجبهم التصدي للظلم والاستغلال أينما وجد).

واعتمد الشعب التشيلي أسلوباً سلمياً للنضال ضد سلطته المستبدة، وطالبت نخبه المعارضة الجمهور في مواعيد إذاعة نشرة الأخبار الحكومية بأن تصعد إلى سطوح منازلها أو الخروج للشوارع العامة، والطرق على الصفائح المعدنية لإحداث ضجيج قوي في المدن حتى الانتهاء من نشرة الأخبار الحكومية تعبيراً عن حالة الرفض الشعبي لنهج الاستبداد.

ومع محاولة سلطة الاستبداد تغيير مواعيد نشرة الأخبار اليومية لتفريغ محتوى خطاب الاحتجاج من مضمونه، لكنها عجزت في مسعاها، وبالعكس أصبحت مظاهر الاحتجاج السلمي مرتبطة بمواعيد إذاعة نشرة الأخبار الحكومية، حيث فقدت أجهزتها القمعية صوابها بعد أن أخفقت في إيقاف مظاهر الاحتجاج المتنامية.

ومع الزمن أدى هذا الأسلوب النضالي السلمي إلى تخلي العديد من منتسبي الأجهزة القمعية عن السلطة أو إبداء التعاطف المستور مع الجمهور، تحاشياً لحالات الانتقام وما قد يطولهم مستقبلاً.

وحصلت الهند على استقلالها السياسي من الاستعمار البريطاني من خلال اعتمادها نظرية عدم العنف في صراعها مع الجيش البريطاني، ومع أساليب القسوة والعنف المفرط وما اتبعته سلطات الاحتلال ضد الشعب الهندي لاحتواء هذا الأسلوب النضالي الجديدة لكنها أخفقت واضطرت في النهاية إلى سحب جيوشها من الهند ومنحها الاستقلال السياسي.

يعد {غاندي}(عدم العنف أعظم أسلوب اعتمده الجنس البشري، وأقوى سلاح للتخريب ابتكرته عبقرية الإنسان ضد سلطة الاستبداد).

يعد الأسلوب النضالي السلمي المقاوم لسلطة الاستبداد، بمنزلة مواجهة بين الحب والكراهية، بل هو مواجهة الكراهية بالحب لانتزاع الحب من العدو، ومنحه الأمان الضروري للانتقال من جبهة الكراهية إلى جبهة الحب.

يشير استخدام الأجهزة القمعية القوة والعنف ضد أبناء الوطن المسالمين للدفاع عن سلطة الاستبداد إلى حالة إعلان الحرب على الجمهور، وتلك المؤشرات تدفع الجمهور نحو استخدام العنف المضاد للدفاع عن النفس ما يؤدي إلى خروج الصراع السياسي عن ثوابته الوطنية، وتحوله إلى صراع دم بين أبناء الوطن الواحد.

والنتائج المترتبة على صراع كهذا لا تنتهي بتحقيق أحد أطراف الصراع النصر على الطرف الأخر، وإنما يؤدي إلى تغذية نهر الدم بالمزيد من الدماء عبر روافد الثأر والانتقام!.

يعتقد {غاندي}(أن عدم العنف قانون سامٍ للحب، وهو ليس حب من يحبنا وإنما حب من يكرهنا).

يعد استخدام العنف والاستبداد مظهراً من المظاهر غير الإنسانية، ولا يمت بصلة إلى التحضر والرقي، لأنه فعل يميل أكثر نحو عالم التخلف والانحطاط، وما طال الجنس البشري في القرون المنصرمة.

وتتوق الشعوب المتحضرة إلى السلام نابذةً أساليب العنف والإكراه لإخضاع الآخر، ومتخذةً لغة الحوار الأساس العملي لتسوية نزاعاتها بدلاً من افتعال الحروب، وما يتمخض عنها من نتائج كارثية، يذهب ضحيتها الملايين من البشر من دون الوصول إلى الحلول الملائمة والمرضية.

عمدت الدول المتحضرة التي عانت الحروب وكوارثها إلى إحداث آلية الحوار، للتوصل إلى تسوية بشأن النقاط الخلافية بين الدول وبالطرق السلمية.

كما أطرت الصراع الاجتماعي بعدد من القوانين والأنظمة الديمقراطية والليبرالية للوصول إلى حالة من الوفاق الاجتماعي بما يحقق مصالح جميع فئات المجتمع على السواء ومن دون اللجوء إلى استخدام أساليب العنف غير الشرعي لفرض التوجهات الأحادية على بقية فئات المجتمع.

يرى {غاندي}(أن الإنسان يتسم بالعنف كونه حيواناً، وبعدم العنف كونه روحاً، وفي اللحظة التي تتجسد في ذاته الصفة الروحية يمتنع عن استخدام العنف).

أثبتت أساليب المقاومة السلمية من المظاهرات، والاعتصامات، والاحتجاجات، والعصيان المدني جدواها في العديد من بلدان العالم في الوقت الراهن، ولم يعد باستطاعة سلطات الاستبداد استخدام العنف المفرط ضد الجمهور المسالم في ظل التوجهات الجديدة في العالم، الداعية لإشاعة الأجواء الديمقراطية وسعيها لفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على الأنظمة المستبدة.

وقد انصاعت العديد من الأنظمة المستبدة للتوجهات الليبرالية الجديدة في العالم، وباشرت في تغيير نهجها الاستبدادي ضد شعوبها خشيةً من فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية، وما يلوح بها العالم الليبرالي ضدها.

وعليه يجب على نخب المعارضة في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية الاستفادة من التوجهات الدولية الجديدة، وممارسة المزيد من الضغط السلمي على أنظمتها الاستبدادية، ومطالبتها بإحداث تغييرات جوهرية في نهجها، وتبني النهج الديمقراطي والتعددية الحزبية، والإقرار بلائحة حقوق الإنسان للنهوض بمقومات التنمية والشروع بإعادة البناء للبنى التحتية لتسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتؤمن مستقبله.

رابعاً-الخطاب السياسي العلني:

حين تعمد سلطة الاستبداد إلى استخدام العنف المفرط ضد أفراد المجتمع، وتضيق عليهم سُبل العيش، وتهدر كرامتهم وإنسانيتهم في كل مناسبة تنغرز في ذواتهم هواجس الحقد والكراهية بما يفوق طاقتهم على التحمل، وما لم يجرِ طرد شحنات الحقد والكراهية إلى خارج الذات باستخدام الخطاب العلني أو العنف المضاد لاستعادة الكرامة المُستلبة تصاب الكينونة بأمراض خطيرة.

وبهذا الإطار من الضغط النفسي الكبير، وما تمارسه سلطة الاستبداد ضد الإنسان المقهور يتقلص هاجس الخوف والخشية للمحافظة على الذات من الهلاك، ما يؤدي إلى تعطيل آليات العنف لسلطة الاستبداد، وحينئذ تقتصر مهمتها على القتل من أجل القتل ليس إلا!.

عند هذه النقطة الحرجة من استخدام العنف المفرط يتحول خطاب الإنسان المقهور من خطاب مستور ضد السلطة بسبب الخوف والخشية من البطش إلى خطاب علني متجاوزاً حاجز الخوف والخشية، لأن قيمة حياته وموته تصبح واحدة! ويعد ذلك تعبيراً صريحاً عن لغة القوة والتحدي، للتقليل من هيبة السلطة أمام المجتمع.

يعتقد {جيمس سكوت}(أن إعلاناً أولياً مكشوفاً عن الخطاب المستتر، يعد تصريحاً بخرق موازين القوى وعلاقاتها غير المتكافئة، ويحدث شرخاً في جسم الصمت الهادئ الذي يوحي بقوة عن إعلان الحرب).

تؤدي نقطة التحول العظمى للخطاب العلني إلى تغيير في موازين القوى للإطراف المتصارعة، حيث تلجأ القوى المقهورة إلى إعلان الحرب والقيام بهجوم كاسح على القوى القاهرة، وتتخذ الأخيرة حالة الدفاع عن النفس لامتصاص حالة الهجوم والرد بهجوم معاكس في الوقت والمكان الملائمين.

ولكن إذا لم تتهيأ الفسحة الضرورية، يتحين منتسبو الأجهزة القمعية الفسحة للهزيمة خشيةً من عمليات الانتقام وما يمكن أن يطولها تاركة رموز سلطة الاستبداد لمواجهة مصيرهم المحتوم.

لا يكتفي الإنسان المقهور بخطابه العلني ضد سلطة الاستبداد، وإنما يعمد إلى مهاجمة منتسبي أجهزة القمع وجهاً لوجه للتعبير عن حالة الرفض ساعياً لطرد شحنات الحقد والكراهية من ذاته إلى الخارج.

يعبر {باسكال} عن شعور الإنسان المقهور للإعلان عن خطابه العلني ضد القوى القاهرة قائلاً:(أريد أن أصرخ في وجهك، حتى يكون لصراخي وزنه).

تعمد سلطة الاستبداد إلى اتخاذ كل الإجراءات لتحجيم الخطاب العلني للقوى المقهورة، وتقليص فسحة تحوله المفترض إلى الخطاب العلني المصحوب بالعنف، من خلال إطلاق جملة من الوعود بإجراء إصلاحات سياسية استجابةً لرغبات القوى المقهورة، ومنها محاسبة المقصرين وتحميلهم المسؤولية عن معاناة السكان لتبرئة رموزها، وامتصاص مشاعر الغضب والاحتقان الشعبي.

وإذا تمكنت من تحقيق غايتها في تحجيم الخطاب العلني وعدم تحوله إلى نوع من أنواع الاستخدام العنفي ضدها، تكون قد نجحت على نحو مبدئي في احتوائه، وشخصت النخب والقيادات المحرضة عليه، حينها تعمد إلى اتخاذ إجراءات عنفية في غاية القسوة لتعميق حالة اليأس والخيبة لدى القوى المقهورة وتعطيل هواجسها في التحدي والمعارضة في المستقبل.

يفرز نجاحها في تحجيم الخطاب العلني عدة نتائج، منها تراكم الخبرة لدى القوى المقهورة في التصدي للقوى القاهرة مستقبلاً، وتحول هاجس الخوف والخشية من ذوات القوى المقهورة إلى ذوات القوى القاهرة منتسبي الأجهزة القمعية، وينتابهم حالات من الرعب والخشية من الانتقام وما يمكن أن يطولهم عند انهيار السلطة.

تعمد الأجهزة القمعية إلى تقمص دور القوى المقهورة نفسه في التمويه واستخدام الأقنعة المتعددة بينها وبين سلطة الاستبداد للتهرب من تنفيذ أوامرها بالقمع، أو تمييعها أو التخفيف من حدتها، حفاظاً على ذاتها ورغبة منها في إبداء تعاطفها مع السكان، وتصوير الأمر على نحو مستور كأنها أجهزة تنفيذية ليس إلا.

ترصد {آلبرت رابوتو} حالة من حالات تحول الخطاب المستور إلى الخطاب العلني المصحوب بلغة التحدي والتهديد، جاء على لسان إنسان مقهور ضد إنسان قاهر قائلةً:(باستطاعتك أن تهرب من كلماتي، وباستطاعتك أن تستخدم كل الأساليب الملتوية لكي تحقق ما تريد من مصالحك وعلى حسابنا، ويجب أن تعلم أن باستطاعتنا استخدام أيدينا للدفاع عن أنفسنا، ولكوني تجرأت على قول ما يجول في خاطري فتأكد أن كثيرين غيري يضمرون لك في داخلهم مثلي، إن رائحتك تشبه رائحة الكبريت العفنة، ينفر منها كل إنسان مقهور في هذا المجتمع).

إن لغة الخطاب العلني المصحوب بالتحدي والتهديد للقوى المقهورة هي بمنزلة إعلان حرب شاملة ضد القوى القاهرة. وتوعز القوى القاهرة بين آونة وأخرى لنخبها بتوجيه النقد المباشر لأداء السلطة عبر الصحافة، أو إجازة بعض النصوص المسرحية أو المسلسلات التلفزيونية المنتقدة لأداء السلطة، بغرض إجراء نوع من التنفيس للاحتقان الشعبي لامتصاص النقمة وشحنات الحقد والكراهية من ذوات القوى المقهورة، لإعاقة تحول لغة خطابها المستور إلى لغة الخطاب العلني المصحوب بالتحدي والتهديد المباشر لها.

وتعد الأجهزة الأمنية لسلطة الاستبداد خطة لتنفيس الاحتقان الشعبي، وتوكل أمر تنفيذها لنخب السلطة أو نخب محسوبة عليها في الخفاء ومعادية لها في العلن لتحقيق أهدافها في امتصاص النقمة الشعبية، وإعاقة سُبل تحول الخطاب المستور إلى الخطاب العلني الذي يمكن أن توظفه بعض نخب المعارضة لمصلحتها.

إن محتوى الخطاب المستور للقوى المقهور يتضمن همومها اليومية، ارتفاع أسعار المتطلبات الأساسية، وقلة الأجور، والفساد الإداري وتفشي الرشاوى في مؤسسات الدولة، وزيادة الضرائب، والممارسات غير الإنسانية لمنتسبي أجهزة القمع والمتنفذين في السلطة ضد أفراد المجتمع، وغيرها.

تعمل القوى المعارضة على توظيف تلك الهموم اليومية في خطابها لتحريض الجمهور ضد السلطة، وتسعى سلطة الاستبداد من جهتها وعبر لائحة خاصة لاحتواء تحول الخطاب المستور إلى خطاب علني عبر صحافتها وأعلامها، حيث يجري تفريغ الخطاب العلني من محتواه وتنفيس الاحتقان الشعبي وسد الطريق على القوى المعارضة الساعية لتوظيف الخطاب العلني لمصلحتها.

هذا الاحتواء يوحي للمجتمع بأن رموز السلطة غير مسؤولة عن الظواهر السلبية، وما يسود المجتمع، وإنما المسؤولية تقع على عاتق المجتمع نفسه، لأنه مجتمع فاسد يسمح بتفشيها فما شأن رموز السلطة؟.

إن العاملين في أجهزة الدولة ومؤسساتها هم من أبناء هذا المجتمع الفاسد، فهل المطلوب من رموز السلطة تكليف أشخاص آخرين من غير أبناء هذا المجتمع لإصلاح مؤسسات الدولة؟.

توهم سلطة الاستبداد بخطابها التضليلي المضاد المجتمع بأنه يتحمل المسؤولية الكاملة، وعليه أن يصلح نفسه قبل أن يطالب السلطة بالإصلاح.

وتوحي بأنها مرغمة في أغلب الأحيان على استخدام العنف لاستئصال الظواهر السلبية من مؤسساتها، وهذا الاحتواء للغة الخطاب العلني للقوى المقهورة وما تعمد إليه سلطة الاستبداد يهدف إلى تنفيس الاحتقان الشعبي وإحكام نبضنها على المجتمع أمداً طويلاً.

إرساء حالة التضامن والاستقرار

تخضع المجتمعات المستقرة لعدد من العناصر والآليات لفرض حالة التضامن والاستقرار بين فئاتها المتعددة، حيث تشكل بمحصلتها النهائية جملة من العلاقات المتشابكة، تؤطرها منظومة من القيم الدينية والأعراف المتشكلة تاريخياً.

وفي ظل التطورات الاقتصادية وما يشهده العالم من تداخل للمصالح بين المجتمعات المتخلفة، لم تعد تلك القيم والأعراف تشكل الآلية الرادعة لتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع أو مع المجتمعات المختلفة، ما تطلب وجود آلية لأفراد المجتمع للالتزام بمنظومة القيم الدينية والأعراف الاجتماعية، وما تمخض عنها من علاقات جديدة فرضتها سُبل تطور المجتمعات في الوقت الراهن، حيث برزت آلية القانون الرادع المؤطرة بالعنف ضد الخارجين على حدود المجتمع.

وللوقوف على ماهية تلك العناصر والآليات لفرض حالة التضامن والاستقرار في المجتمعات، يتطلب البحث في المحاور أدناه:

أولاً-عناصر الاستقرار والتوازن الاجتماعي:

هناك عناصر أساسية تؤسس لحالة الاستقرار والتوازن الاجتماعي، ومن دونها لا يمكن أن يشهد المجتمع استقراراً وتضامناً بين أفراده، ويأتي في مقدمتها عنصر القيم الدينية والأعراف الاجتماعية التي تعد الأساس العملي للعقد الاجتماعي، فالتقاء الأفراد ضمن مجموعات،

والمجموعات بعضها مع بعض يشكل مجتمعاً تضامنياً، يستند في مجمله إلى رابطة الدم والقيم المنبثقة من منظومة الأعراف الاجتماعية والقيم الدينية التي تشكل في محصلتها النهائية شبكة الأواصر بين المجموعات البشرية.

أما العنصر الثاني فهو القانون المعزز لمنظومة الأعراف والقيم الدينية بصيغة حضارية، تستند في تطبيقاتها إلى إجراءات عقابية رادعة تعمل على حماية المجتمع من الخارجين على أعرافه المتوارثة عبر التاريخ وقيمه الدينية.

ومع أهمية العنصرين السابقين لتحقيق التضامن والاستقرار الاجتماعي، لكنهما غير كافيين ما لم يرفدهما العنصر الثالث، ألا وهو القوة.

فالقوة الرادعة تُلزم أفراد المجتمع بالعنصرين السابقين اللذين يعملان معاً على خلق ضوابط صارمة تعيق استخدام القوة المفرطة وغير الشرعية ضد المجتمع، وبتلك العناصر الثلاثة يصبح المجتمع متماسكاً ومتضامناً وتسوده العدالة والمساواة.

يعد {دوركهايم}(أن قواعد الردع والعقاب العنصر الثالث لدعم الاستقرار والتوازن في إطار مجتمع التضامن الآلي، بهدف دعم بنائه المعياري عن طريق إعادة ترسيخ القيم الخيرة في روح أفراده، وبناء شخصيتهم من خلال التلويح بإجراءات عقابية).

ونجد هناك عنصراً رابعاً لتحقيق التضامن والتوازن الاجتماعي أفرزته التحولات الكبيرة المحدثة في التشكيلة الاقتصادية والتقدم الصناعي وما يشهده العالم، ألا وهو عنصر المصالح الاقتصادية المشتركة.

أصبحت المجتمعات ترتبط بصور شتى ببعضها من خلال تبادل المصالح الاقتصادية، وينسحب ذلك على أفرادها، حيث تسود العلاقات التضامنية فيما بينهم نتيجة تتعدد أوجه المصالح لتحقيق المنافع المتبادلة.

فكلما زادت الحاجة إلى تبادل المصالح لتحقيق المنافع المتبادلة زاد الحرص على تعزيز أواصر تلك العلاقة، ما يؤسس لحالة التضامن والاستقرار الاجتماعي انطلاقاً من المصلحة الذاتية المرتبطة بشبكة المصالح العامة وما تحققه من تبادل المنفعة.

يسلط العنصر الرابع ضغطاً إضافياً على العناصر الثلاثة السابقة لأنه يشجع على بروز السلوك الطبيعي الأناني للفرد لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة باستخدام أساليب ملتوية وخارجة عن القانون وعلى حساب الآخرين، ما يتطلب استخدام المزيد من القوة للحدِّ من هذا السلوك الجامح، والساعي إلى الاستغلال والحصول على المزيد من المنفعة غير الشرعية.

يعتقد {سان سيمون}(أن القوة في كل المجتمعات المنظمة تنقسم إلى مجموعتين، الأولى تتحكم في القوة الفعلية والأخلاقية، والمجموعة الثانية تتحكم في القوى المادية للمجتمع، وكلتاهما تمارسها سلطات منظمة تشكل في محصلتها الطبقة الحاكمة).

إن فعل استخدام القوة يمكن أن يأخذ اتجاهين، الأول إيجابي والثاني سلبي، فالاستخدام الإيجابي لفعل القوة يحقق التضامن الاجتماعي، ويؤسس لحالة الاستقرار والأمان ويحد من التجاوزات على القانون.

في حين يؤدي استخدام فعل القوة السلبي إلى الإضرار بمصالح المجتمع أو لتحقيق المصالح الخاصة في حال وجود سلطة استبدادية أو عناصر متنفذة في سلطة القرار، ساعيةً لتحقيق المصالح الشخصية عبر استخدام القوة (الشرعية للسلطة) لانتزاع المنفعة الكلية من أفراد المجتمع وتبرز هذه الحالة أكثر عند غياب سلطة القانون.

تعد العناصر الأربعة متلازمة ومهمة لتحقيق التضامن والاستقرار الاجتماعي، وأي إخلال بأحدها سيؤثر سلباً في حالة التوازن والتضامن في المجتمع، ويعد استخدام القوة ضد الخارجين على أعراف المجتمع وقيمه شرعياً لما يؤسس لفعل العدالة والمساواة وعلى العكس من ذلك فإنها غير شرعية، كما لا يجوز استخدام القوة المفرطة ضد المجتمع بحجة إلزامه بالعقد الاجتماعي، ما دامت هناك حلول سلمية متاحة لإجراء تسوية عادلة بينها وبين السلطة لتحقيق المطالب الممكنة لإحلال الوفاق الاجتماعي،عملاً بالقول المأثور:(إن القوة لا تصنع الحق، إلا حين نريدها أن تصنعه).

ومع أن استخدام القوة يشكل الثقل الأساس لحالة التضامن والوفاق الاجتماعي فيجب تأطيرها بالقوانين الضرورية حتى لا يخرج هذا المارد القوة عن دوره الإيجابي المطلوب.

وبالعكس فإن دوره السلبي سيطول العناصر الأخرى للتضامن والتوازن الاجتماعي، ويؤسس لحالة الفرقة وتفكك أواصر المجتمع.

وعليه يجب تعزيز سلطة القانون، لأنها الكابح والمحدد لفعل استخدام القوة غير الشرعية ضد المجتمع، ويجري ذلك من خلال التزام المجتمع بالعقد الاجتماعي والسياسي، والاحتكام إلى سلطة القانون في فض النزاعات بين أفراده أو بين المجتمع والسلطة السياسية.

يتعزز موقف المجتمع باحتكامه إلى سلطة القانون، ويضعف إجراءات الردع والعنف للسلطة السياسية، ويفرض المزيد من الرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية من خلال الاستخدام الإيجابي لسلطة القانون للحد من التجاوزات والانتهاكات.

ثانياً–آليات الردع العنفي والقانوني في المجتمع:

إن السلوك العام لدى الفرد في المجتمع المتخلف سلوك عدائي ناتج من طبيعة الإنسان الساعي نحو التنافس غير المنضبط لتحقيق الذات وعلى حساب الآخرين.

وقد يستخدم الإنسان المتخلف كل أنماط العنف والاستبداد أو التهديد والحط من قدر الآخرين لإخضاعهم لسيطرته، ولا يعدّ السلوك الغريزي للإنسان سلوكاً شاذاً في المجتمعات التي تعاني الفقر والجهل والأمية، بل العكس فالقيم الاجتماعية المتخلفة تفسح المجال لأداء الأدوار الرئيسة.

ويعد مفهوم القوة أحد أنواع الريادة التي يجب أن يمتلكها الفرد القائد أو الشقي ليفرض احترامه على الآخرين ويخضعهم لسطوته على نحو غير مباشر.

وتمنح المجتمعات المتخلفة الفسحة لبروز القادة الأشقياء، لأنهم يشعرون بحالة عدم الأمان والاستقرار، ووجود الزعيم أو القائد الشقي في وسطهم يولد لديهم إحساساً كاذباً بالأمان والاستقرار، لأنه قادر على الدفاع عنهم عند الشدائد.

وفي ظل غياب سلطة القانون في المجتمعات المتخلفة، تزداد حاجة الفرد إلى البحث عن غطاء للحماية الذاتية، الحزب، والعشيرة، والطائفة، والمنطقة، والأشقياء، للحدّ من تجاوز الآخرين عليه ومن أخطار متوقعة الحدوث في المستقبل المنظور.

لذا يلجأ الفرد إلى توثيق صلاته بأفراد أسرته وعشيرته وطائفته وحزبه ومنطقته، وهذا ما يفسر تنامي دور العشائر والانتماء القومي والطائفي والجغرافي والحزبي في المجتمعات المتخلفة لتحقيق نوع من التوازن النفسي والشعور الكاذب بالأمان المستمد من حجم التكتلات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد.

وتتلاشى في المجتمعات المتطورة حاجة الفرد إلى الانتماء إلى العشيرة والقومية والطائفة والمنطقة والحزب، لأن الدولة تعد الضمان الأساس لحرية الفرد في المجتمع، لأنها هي المحتكرة لوسائل العنف المؤطرة بسلطة القانون.

إن القانون هو الآلية الرادعة للتجاوزات والاعتداءات على أفراد المجتمع، والوسيلة الناجعة للضبط الاجتماعي، لأنه يعبر من خلال بنوده عن الأحكام الرادعة وفرض العقوبات على الخارجين عن حدوده.

يعتقد {دوركهايم}(أن القانون القهري هو وسيلة الضبط الاجتماعي، والعقاب هو الميكانزم الرئيس لإخضاع الفرد، حيث يدفع الخوف من العقاب الأفراد لإنجاز واجباتهم وأداء وظائفهم، فإجراءات العقاب التي تحكم البشرية هي التي تحميها أيضاً).

تنهل المجتمعات المتخلفة قيمها وتوجهاتها من منبع المجتمع البدائي، وتفتقر إلى المرتكزات الأساسية للمجتمعات الحديثة المستندة إلى مبدأ سيادة القانون، العنصر الأساس لبناء الإنسان الحديث الذي يعي واجباته تجاه الدولة والمجتمع والمطالبة بحقوقه من الدولة.

ولم تتأسس البنى الاجتماعية السليمة للمجتمعات الحديثة إلا من خلال احتكار الدولة لوسائل العنف، لفرض توجهاتها وقيمها على جميع أفراد المجتمع من خلال التلويح باستخدام العنف والعقاب ضد الخارجين على أعرافها وقيمها.

يعبر {هوبز} عن أهمية ترسيخ مفهوم القوة والعقوبة في ذهنية المجتمع قائلاً:(ينبغي للقوة أن تكون دائماً حاضرة في الأذهان سواء استخدمت من قبل السلطة ضد المجتمع أم لم تستخدم).

ويعد تعدد السلطات في المجتمع دليلاً على ضعف الدولة وتراجع هيبتها وضعف قدرتها على احتكار وسائل العنف، ما يؤدي إلى إصابة القانون بالشلل التام نتيجة ضعف ميكانزم استخدام العنف والعقاب المتمثل في السلطة ضد الخارجين على حدود المجتمع.

كما يؤدي تعدد السلطات داخل الدولة إلى تعدد مراكز القرار ويقلل هيبة الدولة ويعدم سُبل سيادة القانون، وينسحب ذلك كله على آليات الضبط والتحكم الاجتماعي، ما يؤسس لحالة من الفلتان الأمني في المجتمع تستوجب استخدام العنف لإعادة الاستقرار والأمن في المجتمع، وبهذا الصدد يعتقد {روسو} (أن السلطة في المجتمع وحدة لاتنقسم وإلا فليس ثمة سلطة على الإطلاق).

تستند هيبة الدولة إلى سيادة القانون، وتأتي قوة القانون من قوة السلطة العنصر الأساس للضبط الاجتماعي، ويتحقق الاستقرار والأمان في المجتمع من خلال خضوع أفراده وطاعتهم للدولة الممثلة لسلطة القانون والقابضة على وسائل العنف، لردع المتجاوزين على المجتمع.

إن ترسيخ مفهوم الواجبات في ذهنية أفراد المجتمع تجاه الدولة يعزز مبدأ شرعية المطالبة بالحقوق من الدولة ذاتها.

يرى {مصطفى حجازي} (أنه ليس هناك احترام للقانون أو تقبل له، بل هناك رضوخ وإرغام، فالقاعدة هي أن تخرق القانون إذا استطعت!، ويعني ذلك عدم الاحترام للعلاقات الإنسانية لأن خرق القانون هو في النهاية تجاوز على الآخرين، وعلى علاقات المواطنين والانتماء الجماعي).

يؤدي مبدأ سيادة القانون في المجتمع إلى تأسيس علاقات متكافئة بين أفراده، ويقاس مدى التحضر في المجتمعات بتطور وسيادة قانونها المدني والتعاطي الإيجابي لأفراده مع آليات الضبط الاجتماعي لتحقيق الأمان والاستقرار في المجتمع من أجل تفعيل القوى المنتجة لتحقيق سُبل الرفاهية والعيش الكريم.

الشرعية السياسية وسيادة القانون

مع التطور والتقدم وما شهدته المسيرة البشرية من رقي وتحضر تطورت الأنظمة السياسية لإدارة الحكم، لتضمن من خلال التشريعات القانونية ومبادئ الدستور الحقوق والواجبات المنوطة بكل من السلطة السياسية والمجتمع.

وحددت آلية العقد السياسي والاجتماعي جملة من المبادئ والسنن القانونية تُلزم من خلالها السلطة السياسية بأن تحكم بالعدالة والمساواة من أجل تحقيق الرفاهية والعيش الكريم للمجتمع.

وبالمقابل تُلزم المجتمع بشروط العقد الاجتماعي للقيام بواجباته تجاه السلطة السياسية والمطالبة بحقوقه منها، وفي الوقت نفسه يحتكم إلى تلك الشروط في العلاقة بين أفراده.

إن مبدأ سيادة القانون، يدل على مدى الرقي والتحضر للمجتمعات في العالم، لأنه الضامن الأساس لحقوق فئات المجتمع، والرادع القوي لتسلط المتنفذين وجشعهم من السياسيين،وغيرهم لاستغلال الموارد المالية للدولة بغير وجه حق لتحقيق مصالحهم الشخصية وعلى حساب المجتمع.

ولتسليط الضوء على آليات تطور الأنظمة السياسية والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وسيادة دولة القانون لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، يتطلب النظر في العناوين أدناه:

أولاً-العقد السياسي والاجتماعي:

تستند أنظمة الحكم الديمقراطي في نظامها الدستوري إلى عقدين مهمين بين الدولة والشعب، هما العقد السياسي، وبموجبه تتعهد الأطراف السياسية الفعالة في المجتمع بإدارة البلاد على نحو يتوافق ومصالح المجتمع من أجل خلق حالة من الرفاهية والمستقبل الزاهر، وضمان أمن ممتلكات الأفراد وحريتهم في ممارسة كل شعائرهم الدينية والفكرية.

والعقد الاجتماعي يعني تعهد أفراد المجتمع بالالتزام بواجباتهم تجاه الدولة مقابل أن تحكم بينهم بالعدل، وبغير ذلك فهم بحل من هذا العقد، إضافة إلى التقييد بالأعراف الاجتماعية التي تحدد شكل العلاقة فيما بينهم، ومن يتخلف عن الالتزام بالواجبات والتعدي على حقوق الآخرين يواجه بالردع القانوني والعنف لضمان أمن المجتمع.

في ظل الأنظمة الدستورية في العالم هناك تلازم بين العقدين السياسي والاجتماعي، ولا يجوز الفصل بينهما، فمن دون العقد الأول لا يمكن تحقيق العقد الثاني وبالعكس، ويكتسب العقد السياسي شرعيته من عملية التصويت على برامج الأحزاب السياسية في الانتخابات، وهي ذاتها تمثل آراء الناخبين ومصالحهم.

وبهذا تكون القوى السياسية الفعالة الممثلة للناخب في البرلمان مُلزمة من خلال هذا العقد بتعهداتها أمام الشعب، وتحقق مبادئ الدستور شروط العقدين السياسي والاجتماعي، أي التزام السياسي بتلبية حقوق الشعب مقابل تعهد الشعب بالقيام بواجباته تجاه الدولة والسلطة السياسية.

يعتقد {التوسياس}(أنه ليس هناك عقد اجتماعي من دون عقد سياسي وبالعكس، وما من مجتمع إلا ويقتضي أن يكون له قانونان أساسيان، القانون الأول هو نتيجة للعقد السياسي بين الحاكم والمحكوم، وتحديد نمط العلاقة بينهما من خلال تبيان حقوق كل طرف تجاه الآخر وواجباته. والقانون الثاني هو نتيجة العقد الاجتماعي الذي بموجبه يتعايش الأفراد معاً في المجتمع، ويلتزمون بالواجبات ويتمتعون بالحقوق تجاه السلطة وتجاه بعضهم).

يؤسس العقد الاجتماعي للعلاقة بين أفراد المجتمع وبين السلطة السياسية ويمنح الأخيرة الصلاحيات الكاملة باستخدام العنف ضد الأفراد الخارجين على بنوده، وتفرض شروط العقد الاجتماعي في أغلب الأحيان في المجتمعات المتخلفة، استخدام العنف المؤطر بشرعية القانون بسبب انخفاض مستوى الوعي لدى المواطن وعدم التزامه بالواجبات تجاه الدولة أو خرقه لبنود العقد بين أفراده.

تظهر في المجتمعات المتخلفة التي تخوض التجربة الديمقراطية أول مرة بوادر عديدة لأفراد وجماعات لخرق شروط العقد الاجتماعي مستغلين مظاهر الحرية الجديدة، ومتسلحين بقناعة خاطئة بأن الحرية تعني تراخي إجراءات الردع القانوني.

لذا يجب على السلطة السياسية أن تعالج الأمر من خلال القيام بحملة توعية شاملة في المجتمع عن ماهية الواجبات والحقوق، وفي الوقت نفسه تلوح باستخدام العنف والقوة ضد الخارجين على شروط العقد الاجتماعي.

يرى {هوبز}(أن العقد الاجتماعي من دون استخدام القوة ليس إلا كلمات لا قدرة لها على المحافظة على أمن الأفراد في المجتمع، فالكلمات أضعف من أن تردع الأفراد أو أطماعهم، أو تحريضهم العنفي، أو انفعالاتهم الأخرى إلا إذا اقترنت بفعل القوة ومساندتها أو بسلطة تبث هاجس الخوف في النفوس).

وبالمقابل عندما تخل السلطة السياسية بشروط العقد السياسي بينها وبين المجتمع يجب على المجتمع الإطاحة بها من خلال حجب الثقة عنها في البرلمان، أو بإجراء انتخابات مبكرة، يرفض من خلالها الشعب استمرارها في السلطة ويجري استبدال سلطة سياسية جديدة بها.

وإذا ما ضربت السلطة السياسية ببنود الدستور عرض الحائط، وأخلت بشروط العقد السياسي،واستخدمت القوة ضد المجتمع حينئذ يصبح من حق المجتمع استخدام خيار العنف المضاد لإسقاط السلطة.

وعليه يجب أن يضمن الدستور حق الشعب في فسخ العقد السياسي مع السلطة عند عدم التزامها بشروطه، وبالمقابل يضمن قدراً من الصلاحيات للسلطة السياسية بمعاقبة الأفراد -وليس المجتمع- الخارجين على شروط العقد السياسي والاجتماعي.

يرى {روسو}(أن العقد الاجتماعي يؤسس للإدارة العامة التي تفرض السلطة السياسية المعبرة عنها، فإذا لم تعبر عنها على نحو كامل، فليس هناك ما يحول من استبدال السلطة السياسية، ويعد ذلك إجراءً ديمقراطياً للخروج من الأزمة).

ولا يعد الدستور الذي يمنح السلطة السياسية صلاحيات أكبر من الصلاحيات الممنوحة للمجتمع دستوراً ديمقراطياً، وإنما دستور يكرس الهيمنة والتسلط للسلطة السياسية على المجتمع.

لذا يجب التدقيق والمناقشة العميقة لبنود الدستور قبل التصويت عليه لمنحه الشرعية، لأن السياسيين على نحو يسعون إلى تكريس أكبر قدر ممكن من الصلاحيات لإحكام السيطرة الشرعية على المجتمع وفرض توجهاتهم السياسية عليه من دون احتجاج أو معارضة يمكن أن يلجأ إليها المجتمع مستقبلاً.

ثانياً-سيادة القانون:

أحد مقومات الدولة الحديثة سيادة سلطة القانون، ومن دونها لا تتحقق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، والقانون ليس دائماً الحاكم العادل بين الظالم والمظلوم، فقد يُستخدم القانون لمصلحة الظالم ضد المظلوم حين تكون سلطة الفرد أكبر من سلطة القانون.

وحتى في أعتى الدول الديمقراطية يمكن أن يجير القانون لمصلحة الظالم ضد المظلوم، ويُستخدم مظلة لحماية المختلسين والمرتشين من السياسيين، وليس هناك دولة مثالية كجمهورية أفلاطون في العالم، فالسلوك الطبيعي للإنسان سلوك أناني يسعى لتحقيق مصالحه وعلى حساب الآخرين.

وتحقق تلك المصالح تارة بالقوة وتارة أخرى بالتحايل على القانون وفي كـلا الأمـرين هنـاك استخدام لفعل القوة المباشر وغير المباشر، وعليـه فالقـانون يمكـن أن يـشكل مظلـة شرعيـة لحمايـة المجتمع ومظلة شرعية أيضاً في الحالات الاستثنائية لحماية المتنفذين والمرتشين من السياسيين.

يعتقد {أفلاطون}(أن القانون سنة الـضعفاء والـسواد الأعظـم مـن النـاس مـن أجـل ردع الأقوياء الذين يحاولون فرض سطوتهم على المجتمع).

ومع الآلية المرنة للقانون والتجاوزات الاستثنائية فليس هناك بديل أفضل منه لتحقيق العدالة والاستقرار والأمـان، ويعـد التمـسك بـسيادة القـانون في الدولـة الخيـار الأنجـع لتحقيـق الـسلام الاجتماعي والحد من تجاوزات أصحاب النفوذ السياسي والمالي على المجتمع.

يعد القانون المنظم لحياة البشر نحو صحيح، ويضمن تحقيق شروط العقد الـسياسي والاجتماعـي بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين أفراد المجتمع مـن جهـة أخـرى، وإلا فـإن الخـارجين عـلى حـدود المجتمع يسعون جاهدين لفرض سطوتهم وأطماعهم عـلى حـساب الآخـرين، وحينئـذ تفـرض شريعـة الغاب على المجتمع، وينحدر سلوك الإنسان وتصرفاته لتقترب أكثر من سلوك الحيوان.

يصور {أفلاطون} الحالة المنحطة لغياب القانون في المجتمع قائلاً:(القانون هو المعيـار، لأنـه القوة الرادعة ومن دونه ينحط الإنسان إلى مرتبة الحيوان، لـذلك مـن الواجـب أن يتقيـد بـه الحـاكم والمحكوم على السواء).

تبرز التجاوزات على القانون أكثر في المجتمعات المتخلفة التي لا تستند أنظمتها الـسياسية إلى الشرعية، وتفتقد إلى آلية فصل الـسلطات في الدولـة، فالـسلطة هـي المـشرعة للقـانون والمنفـذة لـه، والمتجاوزة له!.

وعلى العكس من ذلك فإن آلية فصل السلطات معتمـدة في الـدول المتحـضرة والتجـاوزات على القانون تكون محدودة، ومختصرة على السياسيين وعلى نحو غير معلن.

فإن تعدت صورتها الخفية خضعت للمساءلة القانونية، لأن الشعب في نهاية المطاف هو صـاحب الكلمة الفصل، لذا يتحاشى المتنفذون من السياسيين الصحافة كثيراً، لأنهـا تقتفـي آثـر تجـاوزاتهم عـلى

القانون خاصة ما يتعلق منها بالتهرب من دفع الضرائب والاختلاسات والرشاوى والصفقات المشبوهة، ومهما عظمت القوة المالية أو السياسية للمتنفذين فإن تجاوزاتهم على القانون تعرضهم للمساءلة القانونية عند الكشف عنها في العلن حفاظاً على سيادة سلطة القانون في الدولة والمجتمع.

يرى {هاني خليل}(أن القانون هو الابن غير الشرعي للقوة ومع ذلك سنتحصن وراء القانون).

تستمد سلطة القانون قوتها وشرعيتها من سلطة المجتمع، فكلما التزم المجتمع بشروط العقد الاجتماعي عمل على الحد من تجاوزات المتنفذين من السياسيين، ويعدّ المثقفون وسلطتهم الرابعة الصحافة والإعلام هي الرقيب الأساس على النهج السياسي، والحارس الأمين على صيانة مبادئ الدستور وسيادة القانون، ولا تأتي التجاوزات الكبيرة على سلطة القانون من عامة المجتمع، بل من المتنفذين والقائمين على شؤون السلطة السياسية.

تعد عملية فصل السلطات الأساسية في الدولة الضمان الأكبر لحماية القانون، فمن دون إبداء حرص حقيقي من قبل الجميع على الانصياع لسلطة القانون لا يمكن تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.

إن التعويل على السياسيين لحماية دولة القانون من دون رقابة صارمة من القوى الفعالة في المجتمع وفي مقدمتها المثقفون لا تحقق المسعى المنشود لصيانة مبادئ الدستور والعدالة الاجتماعية.

ويجب على الفئات الاجتماعية المقهورة إيلاء احترام وتمسك بسلطة القانون لحماية مصالحهم، لأن القانون هو السبيل الوحيد للحد من التجاوزات والانتهاكات ضدها.

وهذا الأمر يتطلب القيام بحملة توعية شاملة في المجتمع لتعريف المواطن بحقوقه وواجباته تجاه الدولة والمجتمع، ما يؤدي إلى إعادة ثقته بالدولة وإقناعه بجدوى الاحتكام إلى القانون لفض النزاعات أو المطالبة بالحقوق.

يعني مبدأ سيادة سلطة القانون في صياغته النهائية إخضاع كل أفراد المجتمع ومن دون استثناء للمساءلة القانونية عند التجاوز على حقوق الآخرين أو الإخلال بالواجبات تجاه الدولة، وتلك المساءلة القانونية يجب أن لاتستثني أصحاب النفوذ السياسي أو المالي وحتى رجال القانون ذاتهم عند حدوث تجاوزات تخل بشروط العقد السياسي والاجتماعي.

يحتكم {ابن خلدون} إلى سلطة القانون لتمييز الحق من الباطل قائلاً:(يميز القانون الحق من الباطل في الأخبار، بالإمكان والاستحالة، أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك لنا قانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، كأن هذا العلم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري، والاجتماع الإنساني، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته).

ومع أن الأعراف الاجتماعية والقيم الدينية لها فعل القانون في أحايين كثيرة في المجتمع لكنها لا ترتقي لمستوى القانون، لأن السلطة الأولى ليس لها فعل آني رادع.

وعلى العكس من الثانية التي تفرض إجراءات عقابية آنية وصارمة ضد الخارجين على تشريعاتها، وتلك الإجراءات العقابية تبثُّ الرعب والخوف في نفوس الخارجين على حدود المجتمع، وفي الوقت نفسه تحقق الأمان والاستقرار لأفراده.

المراجع

1-علي الوردي {منطق ابن خلدون} دار كوفان، لندن 1994.

2-إمام عبد الفتاح {الطاغية} مجلة عالم المعرفة، العدد 183، الكويت آذار 1994.

3-مصطفى حجازي {التخلف الاجتماعي-سيكولوجية الإنسان المقهور} معهد الإنماء العربي، بيروت 1989.

4-محمد الحبابي {ابن خلدون معاصراً} ترجمة فاطمة الحبابي، دار الحداثة، بيروت 1984.

5-ماريا برنيري {المدينة الفاضلة عبر التاريخ} ترجمة عطيات أبو السعود، عالم المعرفة، العدد 225، الكويت 1997.

6-جيمس سكوت {المقاومة بالحيلة-كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم} ترجمة إبراهيم العيس، دار الساقي، بيروت 1995.

7-فرانسيس فوكوياما {نهاية التاريخ والإنسان الأخير} ترجمة فؤاد شاهين وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت 1993.

8-أفلاطون {آخر أيام سقراط} ترجمة أحمد الشيباني، دار الكتاب العربي.

9-حسن عاصي {النهج في تاريخ الفلسفة العربية} دار المواسم، بيروت 1991.

10-نيقولا ميكافللي {الأمير} ترجمة خيري حماد، دار الجماهيرية، المغرب 1991.

11-علي ليله {النظرية الاجتماعية المعاصرة-دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع} دار المعارف، القاهرة 1981.

12-السيد الحسيني {التخلف الاجتماعي-سيكولوجية الإنسان المقهور} دار المعارف، القاهرة 1981.

13-كاظم ولي آغا {علم النفس الفسيولوجي} دار الآفاق الجديدة، بيروت **1981**.

14-محمد رفعت {الأمراض النفسية والعصبية} دار المعرفة، بيروت **1974**.

15-السيد يسين {الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر} دار التنوير، بيروت **1983**.

16-أنثوني ستور {العدوانية في الإنسان} ترجمة فلاح موسى، السويد **1996**.

يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على المشكلات والأزمات التي تنخر في بنية المجتمعات المقهورة، نتيجة مواجهتها للعنف والاستبداد أمداً طويلاً والدور الإيجابي وما يمكن أن يضطلع به علماء الاجتماع لمعالجة الأنماط السلوكية غير السوية في المجتمعات المقهورة، بعيداً عن الحلول الجاهزة وما ينتهجه السياسي من أساليب غير علمية، تعقد سُبل المعالجات العلمية السليمة لإنقاذ المجتمعات المقهورة من أمراضها النفسية والاجتماعية التي تسببت بها السياسات غير المسؤولة للسلطات السياسية المستبدة.

PIXEL STUDIO DESIGN 2450733

www.darsafahat.com